جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

نظم الحماية الاجتماعية في مصر
في ضوء التحديات المعاصرة

رقم (357) – شهر يناير 2025

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (357)

(سلسلة علمية محكمة)

نظم الحماية الاجتماعية في مصر في ضوء التحديات المعاصرة

2025

"لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أية جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد كتابة"

"الآراء في هذا البحث تمثل رأي الباحثين فقط"

رئيس المعهد
أ.د. أشرف العربي

نائب رئيس المعهد
لشئون البحوث والدراسات العليا
أ.د. خالد عطية

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن توجه المعهد بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام الأول

عبد الجليل، دسوقى وآخرون
نظم الحماية الاجتماعية في مصر في ضوء التحديات المعاصرة
سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، معهد التخطيط القومي، 2024، 184 ص.
الكلمات الدالة: الحماية الاجتماعية.. التحديات المعاصرة.

رقم الإيداع:2025/9453
ISBN: 978-977-8848-18-2

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلى المصدر

الطباعه والتنفيذ: معهد التخطيط القومي الطبعة الأولى:
2025

مدينة نصر- طريق صلاح سالم-
القاهرة- جمهرية مصر العربية
https://inp.edu.eg
معهد التخطيط القومي
res.unit@inp.edu.eg
الهاتف/22627372-22634040 (202+)
الفاكس/22634747- 24011398(202+)

تقديم

تُعَدُّ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف قيمة وفائدة إلى مثل هذه الدراسات المختلفة التي يتم إجراؤها، بالإضافة إلى شموليتها، والاهتمام بالأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، والمعلوماتية، وغيرها من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام 1977 عددًا من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية، منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية والنقدية، والإنتاجية والأسعار والأجور، والاستهلاك والتجارة الداخلية، والمالية العامة، والتجارة الخارجية، والتكتلات الدولية، وقضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، والتنمية الإقليمية والنمو الاحتوائي، وآفاق الاستثمار وفرصه، والسياسات الصناعية، والسياسات الزراعية والتنمية الريفية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومناهج النمذجة التخطيطية وأساليبها، وقضايا البيئة والموارد الطبيعية، والتنمية المجتمعية، وقضايا التعليم والصحة والمرأة والشباب والأطفال وذوي الإعاقة،...إلخ

تتنوع مصادر النشر وقنواتها لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة في التقارير العلمية، والكتب المرجعية، والمجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي السنوي وسلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع للعمل لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. أشرف العربي

فريق البحث

فريق الدراسة	الاســـم	الدرجة العلمية	التخصص
الباحث الرئيسي	أ.د. دسوقى عبد الجليل	استاذ متفرغ	تخطيط تربوى
الباحثون والباحثون المساعدون	أ.د. لطف الله إمام صالح	استاذ متفرغ	اقتصاديات الصحية
	أ.د. زينات طبالة	استاذ متفرغ	احصاء تطبيقى
	أ.د. عزة الفندري	استاذ متفرغ	تخطيط صحة
	أ.د. إيمان منجى	استاذ متفرغ	إدارة أعمال
	أ.د. مجدة إمام حسانين	استاذ	علم اجتماع التنمية
	د. أحمد ممدوح إسماعيل	مدرس	إعلام
	د. أسماء مجدي	مدرس	تنمية مستدامة
من خارج المعهد	أ.د. أحمد محمد نبوى حسب النبى	أستاذ مساعد بالمركز القومى للبحوث التربوية	تخطيط تربوى
المعيدون	أ. أحمد صلاح	معيد	إعلام
	أ. هبة الرفاعى	معيد	علم اجتماع
	منى عنتر	سكرتارية	
	هدى رفاعى مصطفى	سكرتارية	

موجز البحث

تعرف نظم الحماية الاجتماعية بأنها حزمة من السياسات والبرامج الاجتماعية التي تنفذها الدولة للتخفيف عن المواطنين خاصة للفقراء والفئات الأولى بالرعاية وحمايتهم من الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية، ومزالق التحديات التي تحدث نتيجة التغير في العمل، وفي المناخ، وفي الطاقة، وفي السكان، وفي الأزمات والحروب و....وغيرها.

هذا وعلى الرغم من **اتخاذ الحكومة المصرية** سياسات الحماية الاجتماعية وبرامجها لفترة طويلة عبر الزمن، وتركز معظمها على الدعم العيني والنقدي، إلا أن معدلات الفقر لا تزال في تزايد مستمر خاصة في الريف، مما انعكس أثره على ارتفاع معدلات التضخم وزيادة الأسعار، الأمر الذي أسهم في بصورة مباشرة في تراجع معدلات الإمداد والتوريد لهذه البرامج وغيرها، ومن ثم خفض الناتج الفعلي المحقق، وبالتالي تراجعت مستويات الدخول الحقيقة، الأمر الذي كفل مزيدًا من التدخل السريع لإيجاد منهج متكامل وشامل ومتوازن لنظم الحماية الاجتماعية لمواكبة التغير ومواجهة التحديات المعاصرة.

والدراسة الراهنة تسهم في تحسين مستوى كفاءة نظم الحماية الاجتماعية في مصر بما يدفع إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في سياسات وبرامج وأبعاد الحماية الاجتماعية وبالإفادة من الخبرات العالمية في المجال وبما يضمن الاندماج المجتمعي، وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا والحد من أوجه عدم المساواة وتوسيع نطاق تغطية الحماية ليشمل الجميع وتحقيق حياة أفضل ملؤها الأمان والاستقرار مع أهمية تنمية معارف وقدرات وسلوكيات المواطنين، وصياغة رؤية تطويرية لمنظومة الحماية الاجتماعية لتصبح مستقبلًا منظومة دعم وحماية اجتماعية/ مجتمعية بتنمية مستوى معيشي مستدام.

الكلمات الدالة

الحماية الاجتماعية – التحديات المعاصرة.

قائمة المحتويات

الموضـوع	رقم الصفحة
موجز البحث.	**د**
مقدمة الدراسة.	**1 – 4**
الفصل الأول: الإطار العام (المفاهيمي والمنهجي)	**5 – 17**
1- الدراسات السابقة.	5 – 10
2- تقرير مشكلة الدراسة.	11
2-1 مشكلة الدراسة.	11 -12
2-2 أسئلة الدراسة.	12
2-3 أهداف الدراسة.	12
3- منهج الدراسة.	13
4- أهمية الدراسة ومبررات اختيار موضوعها.	13
5- مفهوما الدراسة.	14
6- الجهات المستفيدة من هذه الدراسة.	17
الفصل الثاني: التحديات المعاصرة التي تواجه الواقع الحالي لنظم الحماية الاجتماعية في مصر	**18 – 45**
تمهيد	19
2-1 المحور الأول: واقع نظم الحماية الاجتماعية في مصر.	19 – 27
2-2 المحور الثاني: التحديات الديموجرافية.	28 – 38
2-3 المحور الثالث: التحديات العامة والخاصة.	39 – 45
الفصل الثالث: رؤية تحليلية لبرامج الحماية الاجتماعية (البرازيل – ماليزيا – الصين) في القرن الحادي والعشرين	**46 – 73**
تمهيد	46 – 48
3-1-1 برامج الحماية الاجتماعية في البرازيل.	48 – 57
3-1-2 برامج الحماية الاجتماعية في ماليزيا.	57 – 64
3-1-3 برامج الحماية الاجتماعية في الصين.	64 – 72
3-1-4 الدروس المستفادة من برامج الحماية الاجتماعية في البلدان الثلاثة.	72 – 73
الفصل الرابع: مداخل تعزيز نظم الحماية الاجتماعية في مصر	**74 -113**
4-1-1 المدخل الأول: الرعاية الصحية.	75 – 86
4-1-2 المدخل الثاني: المنظور السوسيولوجي.	87 – 98
4-1-3 المدخل الثالث: الإعلام التنموي	99 – 113

الموضـوع	رقم

	الصفحة
الفصل الخامس: استشراف مستقبلي لتطوير نظم الحماية الاجتماعية /المجتمعية في مصر	**134 - 114**
5-1-1 تحليل تقييمي لمنظومة الحماية الاجتماعية.	121 - 114
5-1-2 رؤية تطويرية لمنظومة الحماية الاجتماعية لتصبح مستقبلًا منظومة دعم وحماية اجتماعية/مجتمعية بتنمية مستوى مستدام للمعيشة.	134 - 121
توصيات الدراسة	**138 - 135**
المراجع	**152 - 139**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-2	السكان في تعداد 2017.	29
2-2	توزيع السكان طبقًا للحالة التعليمية.	30
3-2	متوسط الدخل السنوي للأسرة بالأسعار الجارية والثابتة.	32
4-2	نسبة الالتحاق بالتعليم من الفقراء وغير الفقراء من السكان في الشريحة العمرية (6-15 سنة).	34
5-2	نسبة توزيع الفقراء وفقًا للحالة التعليمية.	34
1-4	تطور بعض الخدمات الصحية خلال الفترة من 2020-2023.	80
2-4	مقارنة تطور مؤشر التغطية الصحية الشاملة 3-8-1 بين مصر وبعض الدول والعالم خلال الفترة 2021/2015 (%) التغطية الصحة الشاملة.	82
3-4	مقارنة بين مصر وبعض الدول المختارة المنبثقة بين الدول متوسطة الدخل المنخفض لمؤشر التنمية المستدامة 3-8-2 لقياس الإنفاق العالمي على الصحة من الجيب خلال 2013-2019.	83
4-4	متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الحكومي في مصر وبعض الدول المختارة عام 2019 (بالدولار).	83
5-4	العلاقة بين منظومة المبادرة الرئاسية وتوطين أهداف التنمية المستدامة.	90
6-4	مشتملات تدخلات المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" في القرى المستهدفة.	92
7-4	المراحل الأساسية والتنفيذية للمبادرة الرئاسية "حياة كريمة".	93
8-4	التدخلات والموقف التنفيذي للمرحلة الأولى من المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" في القرى المستهدفة خلال العام المالي 2023/22.	94

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-2	معدل النمو السكاني.	29
2-2	توزيع السكان طبقًا للحالة التعليمية.	31
3-2	تطور نسب الفقر.	33
1-4	مفردات الشبكة المتكاملة للحماية الاجتماعية.	89
2-4	إجمالي قيمة المصروفات على برامج الحماية الاجتماعية، الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من العام المالي (2019/2018) إلى العام المالي (2024/2023).	91

مقدمـــــة الدراسة

شهدت الآونة الأخيرة تعاظم أصداء الاهتمام، على المستوى العالمي، بتوفير نظم حماية اجتماعية للمواطنين، **ففي العالم المتقدم**، تمثل الاهتمام في مواجهة المخاطر، ومساعدة المحتاجين، في حين أولت الدول النامية أهمية لتوفير النمو الاقتصادي فقط، دون النظر إلى توفير حماية اجتماعية مناسبة لمواطنيها، بينما أغفلت الدول الفقيرة جانب الحماية الاجتماعية، بالاعتماد على أساليب غير مناسبة..

ويلحظ المتأمل في الموقف الراهن لنظم الحماية الاجتماعية أنه يشير إلى ارتفاع معدلات اللامساواة بين الدول، بل داخل الدولة الواحدة. من هنا يصبح ضروريًا توفير سبل حماية اجتماعية لكافة المواطنين في خطط التنمية المستدامة، بمعنى الاستجابة لاحتياجات ودوافع وظروف معيشة المواطنين بتوفير الخدمات الأساسية لهم بأسعار مناسبة، مع محاولة الإفادة من كافة قدرات الأفراد والأسر والمجتمعات، فضلاً عن ذلك ضرورة اتسام سياسات الحماية الاجتماعية بالمرونة والقدرة على الاستجابة للظروف والأوضاع المتغيرة والتحديات المعاصرة مثل: الطبيعة المتغيرة للعمل، والتغير الديموجرافي، وتغير المناخ، وأوضاع الصراع والحروب وانتشار الأوبئة، والتي تؤثر بشكل مباشر في إعادة تشكيل المجتمعات، ومن ثم في الاقتصاديات.

كما يلحظ المتابع **لأدبيات نظم الحماية الاجتماعية** ما يأتي:

أ– أن نظم الحماية الاجتماعية تمثل مكونًا أساسيًا لكل سياسة اجتماعية متكاملة وشاملة (عبد الصمد، 2009).

ب– أن نظم الحماية الاجتماعية تعد من القضايا المهمة والضرورية لكل أفراد المجتمع؛ حيث تنتج حياة أفضل ملؤها الأمن والأمان والاستقرار، مع أهمية تنمية معارف الفئات الفقيرة والمهمشة وسلوكياتهم وإدارتها بصورة جيدة (غريب، 2014)، الأمر الذي يدفع بتوسيع نطاق تغطية نظم الحماية الاجتماعية ليشمل الجميع (هاشم، 2014).

ج– تتداخل نظم الحماية الاجتماعية مع نظم أخرى في السياسة العامة، كما تتأثر بثقافة المجتمع (تقاليده ومعتقداته ومعاييره وقيمه السائدة)، وعليه فإن نظم الحماية الاجتماعية تعد ضرورة ملحة وجزءًا أساسيًا من منظومة إدارة المخاطر الاجتماعية (Julie, 2014).

د– هناك ثمة اتفاق على أهمية نظم الحماية الاجتماعية، وعلى أن يكون الإعداد لبرامجها في إطار سياسة تستهدف التحفيف من حدة الفقر، والتغلب على الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي خاصة المصاحبات الاجتماعية (Zitha, 2013).

هـ- على الرغم من التوسع الكبير في برامج الحماية الاجتماعية في السنوات الأخيرة، ما زال هناك عدد كبير من الفئات الفقيرة والضعيفة (أطفال، نساء، ...، ذوي الإعاقة...) التي لا تستفيد من هذه البرامج وخاصَة في البلدان ذات الدخل المتخصص (ILO, 2014,2015).

و- ثمة إجماع في بعض الأدبيات على ضرورة إرساء نهج نظامي للحماية الاجتماعية من أجل تحسين التنسيق والكفاءة والتناغم وعدم التمييز والمساءلة، وتعد أحد متطلبات هذه الرؤية النظامية أساس الابتكار في عمليات التسجيل والأهلية لتوثيق الهوية للمستفيدين المجتمعيين (Sepulveda, 2912).

ز- تضمين الاعتبارات المناخية في نظم الحماية الاجتماعية واستراتيجيات التنمية واستكمال البرامج الاجتماعية بحزمة من أدوات التكيف في قطاعات البيئة.

ح- تختلف نظم الحماية الاجتماعية عن شبكات الأمان الاجتماعي، على الرغم من كون الأخيرة أحد مكونات منظومة الحماية الاجتماعية (علاء على الزغل، 2019)، وذلك من حيث المفهوم الشامل والرعاية الاجتماعية والبعد التنموي، والحق في العمل والإنتاجية.

فالحماية الاجتماعية بمفهومها الشامل تعد مكونًا أساسيًا لجميع الفقراء دون تمييز في حين أن شبكات الأمان الاجتماعي تستهدف شرائح بعينها لفترة محددة، والرعاية الاجتماعية. تعد **الحماية الاجتماعية** مكونًا أساسيًا للعقد الاجتماعي بين المواطن والدولة، بينما تمثل الرعاية الاجتماعية خدمات تعويضية تمنح للفقراء والمتضررين من اقتصاد السوق لفترة محددة، كما أن الحماية الاجتماعية ذات بعد تنموي وتنتظم مكوناتها، تعليم وصحة وعمل وغذاء وإسكان...الخ. في إطار يمكن المواطن من التحول إلى قوى منتجة، على حين أن شبكات الأمان الاجتماعي ذات بعد رجعي للمستفيد وغالبًا ما يكون لها آثار سلبية وعكسية، وخاصَة في مجال العمل، **فالحماية الاجتماعية** تعتبر أن العمل حق من حقوق الإنسان بما يدعم سياسات سوق العمل في حين تعتبر شبكان الأمان الاجتماعي حق العمل في الميدان الاجتماعي وكفى (Margaret, 2009).

ط- تواجه نظم الحماية الاجتماعية بعض التحديات، منها: (علاء على الزغل، 2019):

- ضعف التنسيق والتكامل والتعاون المؤسسي بين مختلف برامج ومشروعات منظومة الحماية.
- غياب استراتيجية واضحة لنظم الحماية الاجتماعية.
- عدم وجود جهة مرجعية مسئولة عن منظومة الحماية الاجتماعية.

وفيما يتعلق **بنظم الحماية الاجتماعية في مصر** يلحظ المتأمل في ذلك ما يأتي:

– اتسمت فترة ما قبل يوليو 1952 بمفهوم إشباع الحاجات الأساسية اللازمة للبقاء، وقامت الدولة بدور الراعي للفقراء لضمان تحقيق الاستقرار الاجتماعي (فؤاد شاكر، 2014).

– حدث تطور في السياسة الاجتماعية في فترة الستينات لتصبح الدولة الفاعل الوحيد في إحداث التغيرات المقصودة في مجالات الخدمات الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، وأصبح دور الدولة بمثابة المنتج والموزع (سلطان أبو علي، 1988).

– حدث تراجع لدور الدولة في أوائل السبعينات، وظل هذا الوضع سائدًا حتى أوائل القرن الحادي والعشرين؛ حيث تضاءل دور الدولة فلم تعد هي الفاعل الرئيس (سحر موسى، 2015)، وأصبحت السياسات الاجتماعية مكملة للسياسات الاقتصادية.

– ومنذ عام 2010 تم إعادة النظر في دور الدولة حيث ظهرت الشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص كما اختلف النموذج التنموي الذي تتبناه الدولة (أمين حلمي، وآخرون 2015)، ومن بداية عام 2016 بدأت سياسة الحماية الاجتماعية توجه اهتمامها لبناء القدرات والمهارات وتطبيق برامج الدعم المشروط لتحقيق أهداف تنموية واجتماعية (منصور مغاروي، 2008).

استنادًا لما تقدم فإن **الدراسة الراهنة** تستهدف إصلاح نظم الحماية الاجتماعية وتحسينها في مصر في ضوء التحديات المعاصرة، اتساقًا مع الأدبيات التي تحض على إجراء الدراسات التي من شأنها إحداث تحولات جذرية في رؤية نظم الحماية الاجتماعية من خلال النظر إليها من منظور واسع ليشمل جميع فئات المجتمع وبما يضمن الاندماج المجتمعي مع تمكين الفئات الأكثر احتياجًا، والحد من أوجه عدم المساواة. حيث أصبح مطلوبًا أن تصمم وتنفذ نظم الحماية الاجتماعية الشاملة لتفادي الوقوع في مزالق، و/أو مقاومة صدمات، و/أو أزمات وتحديات في مجالات العمل، والإسكان والسكان والمناخ، وفي أوضاع الصراعات والمنازعات والحروب والأزمات وغيرها. مع طرح رؤية تطويرية استشرافية لمنظومة الحماية الاجتماعية لتصبح مستقبلًا منظومة دعم وحماية اجتماعية/ مجتمعية بتنمية مستوى مستدام للمعيشة.

هذا ويتحدد مسار هذه الدراسة وفق المنحى التالي:

- **الفصل الأول** : الإطار العام للدراسة (المفاهيمي والمنهجي).
- **الفصل الثاني** : التحديات المعاصرة التي تواجه الواقع الحالي لنظم الحماية الاجتماعية في مصر.
  - محور (1) واقع نظم الحماية الاجتماعية.

- محور (2) التحديات الديموجرافية.
- محور (3) التحديات العامة والخاصة.

- **الفصل الثالث** : رؤية تحليلية لبعض التجارب العالمية في مجال نظم الحماية الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين (البرازيل – ماليزيا – الصين).
- **الفصل الرابع:** مداخل تعزيز نظم الحماية الاجتماعية في مصر:
  - مدخل (1) الرعاية الصحية.
  - مدخل (2) المنظور السيوسولوجي.
  - مدخل (3) الإعلام التنموي.
- **الفصل الخامس:** استشراف مستقبلي لتطوير نظم الحماية الاجتماعية – المجتمعية في مصر لتصبح منظومة دعم وحماية اجتماعية/مجتمعية بتنمية مستوى مستدام للمعيشة.
- **خاتمة** : توصيات الدراسة.

ولقد شارك في إعداد هذا الجهد البحثي نخبة متميزة من الأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسين ومعاونيهم، وتم إخراج هذا العمل البحثي في صورة معبرة عن العمل الجماعي المثمر. لذا يتقدم الباحث الرئيس والمشارك إلى كل من أسهم في هذه الدراسة بكل التقدير والعرفان، والشكر موصول إلى قيادة معهد التخطيط القومي لإتاحة سبل إنجاز هذه الدراسة وتيسيرها، بل وإثرائها كي تسهم في تقديم رؤية استشرافية لتطوير نظم الحماية الاجتماعية/ المجتمعية في مصر لتصبح منظومة دعم وحماية اجتماعية/مجتمعية بتنمية مستوى مستدام للمعيشة.

وعلى الله سبحانه قصد السبيل..،

الباحث الرئيسي والمشارك

(أ.د. دسوقي عبد الجليل)

الفصل الأول
الإطار العام (المفاهيمي والمنهجي)

1- الدراسات السابقة

1-1 دراسات باللغة العربية :

- **توصلت دراسة (أيمن خليفة 2023)، وموضوعها نظم الحماية الاجتماعية في مصر في ضوء التجارب العالمية والمحلية تكافل وكرامة نموذجًا إلى:**

أن **الحكومة المصرية** تبنت العديد من برامج الحماية الاجتماعية في قطاعات الصحة والإسكان والتعليم، كما قدمت العديد من خدمات الحماية الاجتماعية للفئات الأوْلى بالرعاية سعيًا لتحقيق أهداف رؤية مصر 2030.

وانتهت بتوصية، إيجاد شبكة حماية اجتماعية تستهدف الفئات التي تعاني من الفقر بجميع أشكاله والذي يحول دون إشباع احتياجاتها الأساسية وضمان حقوق أطفالها الصحية والتعليمية، والعمل على القضاء على الفقر، ومعالجة الأوضاع الهشة التي تواجهها الأسر الفقيرة، وتحسين الأمن الغذائي والاقتصادي والاجتماعي.

- **في حين توصلت دراسة (أحلام فرج 2023)، وموضوعها واقع الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية في ضوء رؤية مصر 2030 إلى:**

أن **المتوسط العام لواقع الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية** بلغ 1.71 وبنسبة 57% وهو معدل منخفض، وهذا يشير إلى أنه ما زال في المجتمع المصري الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى تفعيل برامج الحماية الاجتماعية مع ضرورة التوعية ببرامج وخدمات الرعاية الاجتماعية بحيث تصل إلى كل الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية.

ولقد **انتهت الدراسة** بوضع آليات مقترحة لتحقيق الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية في ضوء رؤية مصر 2030 من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية.

- **بينما توصلت دراسة (محمد أحمد 2022)، وموضوعها الحماية الاجتماعية ومعالجة إشكاليات الأسرة إلى:**

تفعيل **شبكة الحماية الاجتماعية للخدمات الأسرية** لتتسم بالترابط بين الأجهزة القومية الداعمة للأسرة ومنظمات المجتمع المدني، والوحدات الأسرية مع أهمية تحديث بياناتها.

وانتهت هذه الدراسة بتوصية اتساع برامج الحماية الاجتماعية والأنشطة التنموية لتشمل الجانب الاجتماعي التوعوي الإرشادي بجانب المنظور المحدد بالبعد الاقتصادي.

- **أما دراسة (أحلام فرج 2022)، وموضوعها متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا، توصلت إلى:**

أن **المتوسط العام** للمقترحات اللازمة لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا 2020 وهو معدل مرتفع. وهذا يستدعي تحرك الحكومات بسرعة لحماية العمال من التداعيات والمطالبة بإجراءات عاجلة وواسعة النطاق ومتسعة لحماية العمال في أماكن العمل وتحفيز الاقتصاد وتدعيم الوظائف والدخول للعمال الذين يعملون في العمالة غير الرسمية.

وانتهت الدراسة إلى دعوة الدولة إلى تحسين أوضاع العمال في القطاع غير الرسمي وخاصة الفئات الضعيفة والمهمشة، وزيادة وعي العمال ومعرفتهم بحقوقهم الصحية والتأهيلية والاجتماعية والاقتصادية، وتشجيعهم على المطالبة بها في إطار المسئولية الاجتماعية وثقافة الحقوق والواجبات.

- **أما دراسة (ندى جمال، وفاتن أحمد 2021)، وموضوعها تطور سياسات الحماية الاجتماعية في مصر، تحليل تاريخي، توصلت إلى:**

أن **تنمية رأس المال البشري** ما زال محدودًا على الرغم من تخصيص نسبة كبيرة من الميزانية العامة للدولة لبرامج الحماية الاجتماعية.

وانتهت هذه الدراسة إلى ضرورة زيادة فعالية برامج الحماية الاجتماعية في المجتمع المصري، وضرورة تدخل الدولة لتحمل مسئولية العدالة الاجتماعية بشكل كامل من خلال استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في تقديم الدعم، والجمع بين الاستهداف الجغرافي والاستهداف وفقًا للنوع، وتحديد الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي، والربط بين هذه الفئات.

- **بينما دراسة (منار محمود 2021)، وموضوعها سياسة الحماية الاجتماعية في مصر بعد ثورة 25 يناير قد توصلت إلى:**

تركيز **الجهود الحكومية المصرية** على توسيع نطاق تغطية شبكات الأمان الاجتماعي وزيادة كميات السلع التي تصرف من خلال بطاقات الدعم التمويني.

وانتهت هذه الدراسة إلى ضرورة وضع سياسات سليمة وبرامج فعالة للحماية الاجتماعية خاصة في المناطق المتعثرة؛ حيث اقترنت فترة التحول التي أعقبت ثورة 25 يناير 2011 بتحديات سياسية واقتصادية كان لها أثرها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

- **هذا وتوصلت دراسة (نيفين عبد المنعم محمد 2018)، وموضوعها استخدام مدخل سبل المعيشة المستدامة في تعزيز الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة، إلى:**

وجود علاقة إيجابية بين استخدام مدخل سبل المعيشة المستدامة وتحسين مستوى الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحة المقدمة للأسر الفقيرة.

وانتهت الدراسة إلى أهمية مساهمة الجمعيات الأهلية في تعزيز الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة من خلال الآليات التي تطبقها هذه الجمعيات من خلال التنسيق والاتصال والمتابعة والتقويم للبرامج وضرورة قياس برنامج التدخل المهني باستخدام مدخل سبل المعيشة المستدامة لتعزيز الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة.

- **أما دراسة (شيماء عبد العزيز 2018)، وموضوعها دور برامج الحماية الاجتماعية في سد احتياجات الأسر الفقيرة، قد توصلت إلى:**

أن هناك علاقة معنوية بين متغيري الحالة المهنية والحالة التعليمية لرب الأسرة، وبين معرفتهم ببرامج الحماية الاجتماعية الحكومية، وكانت العلاقة معنوية بين متغيرات الدخل الشهري وحجم الحيازة الزراعية وإجمالي الإنفاق الشهري والحالة التعليمية وبين استفادتهم من هذه البرامج الحكومية.

وانتهت هذه الدراسة إلى وجوب الاهتمام من جانب القطاع العام بوضع خطط تزيد من تمكين أفراد المجتمع والانخراط في العمل الاجتماعي التنموي مستخدمًا آليات وأساليب علمية يسهل تطبيقها حسب موارد المجتمع.

- **بينما استهدفت دراسة (نجوان حسن عبده 2016)، وموضوعها برامج الحماية الاجتماعية كآلية في سياسات الرعاية للفقراء في مصر، قد توصلت إلى:**

تحديد إسهام برامج الحماية الاجتماعية (التقليدية والحديثة) في تقليل معدلات الفقر لتعديل سياسات الرعاية الاجتماعية الموجهة للفقراء في مصر، وتحديد الصعوبات التي تواجه برامج الحماية الاجتماعية لتعديل سياسات الرعاية الاجتماعية الموجهة للفقراء في مصر.

وانتهت هذه الدراسة إلى أن مستوى خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للفقراء في مصر منخفض، كما توجد هناك مجموعة من الصعوبات التي تحول دون حصول الفقراء في مصر على خدمات الرعاية الاجتماعية التي يحتاجون إليها.

- **في حين استهدفت دراسة (منى عطية خرام 2012)، وموضوعها التخطيط لتحقيق الاستدامة الاجتماعية للخدمات المقدمة للفئات الأولى بالرعاية، قد توصلت إلى:**

تحديد **الفئات الأوْلى بالرعاية**، وتحديد واقع الخدمات المقدمة لها، ومتطلبات الاستدامة الاجتماعية للخدمات المقدمة لهذه الفئات والتوصل إلى مؤشرات تخطيطية لتحقيق الاستدامة الاجتماعية للخدمات. وهي دراسة وصفية اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي، وتم جمع البيانات باستخدام استمارة استبانة لعينة من أرباب الأسر، واستمارة استبانة للمسئولين عن تقديم الخدمات.

وتوصلت هذه الدراسة إلى الفئات الأوْلى بالرعاية في المجتمع ومنها الأسر بلا مأوى والمسنين والضعفاء والمطلقات الفقراء، والأسر الفقيرة التي تعولها نساء، وأسر المتعطلين عن العمل، وحددت الدراسة واقع الخدمات المقدمة لهم والمعوقات التي تحد من استفادة الأسر منها: وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من المؤشرات التخطيطية لتحقيق الاستدامة الاجتماعية للخدمات المقدمة للفئات الأوْلى بالرعاية.

- **أما دراسة (خضر عبد العظيم أبو قورة 2010)، وموضوعها: نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر:**

فقد استهدفت هذه الدراسة الكشف عن رؤية الفقراء لأشكال الحماية المقدمة لهم من الدولة والممثلة في معاش الضمان الاجتماعي، وفي الرعاية الصحية، ومدى كفاية هذه الجهود في سد احتياجاتهم الأساسية اليومية، والوقوف على المشكلات التي تواجه بعض الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي مع الجهات التي تتولى تقديم هذه المساعدات.

وتوصلت هذه الدراسة إلى محدودية استفادة الأسر من برامج الحماية الاجتماعية والمتمثلة في معاش الضمان الاجتماعي، ومن ثم لم ينعكس تأثيرها بشكل واضح على حياتهم، ونظرة هذه الأسر إلى الدولة باعتبارها هي المسئولة عن رعايتهم.

1-2 **<u>دراسات باللغة الإنجليزية</u>:**

- **الدراسة الأولى (Magdalena Sepulveda, 2017)"ضمان الإدماج ومكافحة التمييز في برامج الحماية الاجتماعية: دور معايير الإنسان":**

ترى **المقالة** أن الفهم الأفضل لمبدأ المساواة وعدم التمييز كما هو محدد بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي، يمكن أن يوجه الممارسين وصناع السياسات لتصميم وتنفيذ أنظمة حماية اجتماعية أكثر شمولاً، كما أن الامتثال لهذا المبدأ ضروري بموجب أجندة 2030 للتنمية المستدامة، ومعايير الضمان الاجتماعي لمنظمة العمل الدولية (ILO)، **ويحلل المقال** نطاق ومحتوى المبدأ القانوني للمساواة وعدم التمييز، مع التركيز على المعايير المستخدمة عادةً لتقييم الامتثال له، ثم يطبق هذه المعايير كأدوات

تحليلية لتقييم كيف ومتى قد يحدث التمييز في تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية غير المساهمة، ويخلص المقال لاستكشاف التحديات التي يواجهها ممارسو الحماية الاجتماعية عند تطبيق مبدأ المساواة وعدم التمييز في برامج الحماية الاجتماعية.

- **الدراسة الثانية (Markusloewe & Rana J., (2018) "تقييم الحماية الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: آفاق عقد اجتماعي جديد؟":**

تناولت **المقالة** نشأة وخصائص وتحديات نظم الحماية الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وترى أن هذه الأنظمة ينبغي أن ننظر إليها باعتبارها عنصرًا أساسيًّا في العقد الاجتماعي الذي تم عرضه من الحكومة على المواطنين. وقد دفع انخفاض الدخل والنمو السكاني الحكومات إلى التركيز على اتفاقية الحماية الاجتماعية مع الفئات الاجتماعية ذات الأهمية الاستراتيجية. وما زالت تعاني هذه الأنظمة من عدة نقاط ضعف من حيث العدالة الاجتماعية والكفاءة والاستدامة. كما أن البرامج المعمول بها حاليًا لا تحقق سوى تأثيرات محدودة للغاية على الحد من الفقر والضعف وعدم المساواة. ويسلط المقال على عدد من الفرص والتحديات التي تواجه تطوير نظم الحماية الاجتماعية المستدامة في تلك البلدان.

- **الدراسة الثالثة (Magdalena Sepulveda, 2017) "التكنولوجيا الحيوية وحقوق المستفيدين في برامج الحماية الاجتماعية":**

تستهدف هذه المقالة سد الفجوة من خلال زيادة استخدام التكنولوجيا الحيوية، وتحديد هوية المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية. وتستعرض المقالة كيفية استخدام التكنولوجيا الحيوية في برامج الحماية الاجتماعية المختلفة، كما تدرس المخاطر والتحديات التي يحتمل أن تحدث بسبب نشر التكنولوجيا الحيوية. وأخيرًا يتم تقييم المتطلبات اللازمة لضمان تنفيذ التكنولوجيا الحيوية بما يتوافق مع معايير القانون الدولي مع التركيز على البلدان النامية. وخلصت المقالة إلى أن اعتماد التكنولوجيا الحيوية يجب أن يسبقها مناقشة ديموقراطية لكافة البدائل مع ضرورة تقييم المخاطر التي تصاحب اعتماد التكنولوجيا الحيوية.

<u>ويمكن استخلاص الملاحظات التالية من الحصاد التوثيقي للدراسات السابقة</u>:

1- تتفق معظم الدراسات على أهمية وضرورة توفير نظم حماية اجتماعية خاصة في الدول النامية والأقل دخلًا مع التركيز على شبكات الأمان الاجتماعي.

2- أشارت بعض الدراسات إلى أن نظم الحماية الاجتماعية قد أسهمت في التغلب على بعض الآثار السريعة المصاحبة لعمليات الإصلاح الهيكلي.

3- كما أكدت بعض الدراسات على أهمية تحليل السياسات الاجتماعية من تشريعات اجتماعية وغيرها فيما يتعلق بالقطاعات الخدمية (صحة، تعلم، إسكان..) مع أهمية وضرورة وضع خطط وطنية لتنفيذ تلك السياسات الاجتماعية.

4- لفتت بعض الدراسات النظر إلى تداخل نظم الحماية الاجتماعية مع نظم أخرى في السياسة العامة للدولة، وتأثرها بالتقاليد والمعتقدات والمعايير والقيم السائدة، بل غدت السياسة الاجتماعية عنصرًا من عناصر السياسة الاقتصادية، ومن مظاهر ذلك تصاعد أصداء الاهتمام بالبعد الاجتماعي عند تنفيذ السياسات الاقتصادية.

5- من مداخل تعزيز نظم الحماية الاجتماعية إحداث نوع من التكامل والتعاون المؤسسي بين المستويات المركزية والمحلية، وبينها وبين مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتعظيم الإفادة من المنظور السوسيولوجي، ومداخل الرعاية الصحية، ومداخل الإعلام التنموي.

6- أشارت بعض الدراسات إلى عدم انتقال مصر بعد إلى مجتمع دولة الرفاهة لتشمل العقد الاجتماعي الجديد. وبالرغم من تخصيص نسبة كبيرة من الميزانية لبرامج الحماية الاجتماعية، إلا أن تأثيرها على الفقر وتنمية رأس المال البشري مازال محدودًا.

7- تم التأكيد على ضرورة إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفًا وحرمانًا كوسيلة لضمان المساواة الجوهرية في المجتمعات.

8- محدودية تطوير قواعد البيانات حول قضايا السياسات الاجتماعية على الرغم من تمتع نظم الحماية الاجتماعية بتأدية وظائف رئيسة، وهذا يرجع إلى الانشغال بالمشكلات الجيوسياسية والتي تجنب المخاوف الاجتماعية جنبًا وتسمح بهيمنة نموذج السياسة الاجتماعية القائم على النمو الاقتصادي.

9- تطرح بعض الدراسات رؤى نظامية إصلاحية لنظم الحماية الاجتماعية منها الابتكار في عمليات التسجيل والأهلية والتوثيق لهوية المستفيدين المحتملين.

ولقد استعانت **الدراسة الراهنة** بهذه الأدبيات في بناء هيكل متغيراتها وتحديد مسارها في خطوات متتالية ومتوازنة، هذا ويتمثل وجه الاختلاف عن تلك الأدبيات والدراسة الراهنة في كونها تتناول نظم الحماية الاجتماعية في مصر في ضوء التحديات المعاصرة.

2- تقرير مشكلة الدراسة

2-1 المشكلة

إذا كان من المسلم به أن **نظم الحماية الاجتماعية** تستند إلى أسس ومبادئ تتمثل في إتاحة الخدمات الأساسية وتحسين البنية التحتية والحد من الفقر وتقليل اللامساواة في الدخول، والمساواة بين الذكور والإناث وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتوفير الصحة والتعليم، وتحقيق الأمان الاجتماعي والتضامن الاجتماعي.

وإذا كان من المسلم به أيضًا أن **نظم الحماية الاجتماعية** تستهدف توفير مستوى معيشي مقبول لجميع المواطنين، وزيادة الاتصال من أجل تعزيز وترابط المجتمع وتماسكه واستقراره، وجعل الحماية الاجتماعية حقًا أصيلًا في استدامة التنمية وتنمية وتطوير المصاحبات الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي، وتحفيز القطاع الأهلي والقطاع الخاص على المشاركة الفعالة في عملية التنمية، وتوفير الاحتياجات الأساسية المادية مع إدماج المستفيدين في التيار الرسمي للمجتمع مع تحقيق الحد الأدنى من أمن الدخل الأساسي، وأهمها الدعم النقدي، والمساهمة في تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم والإسكان والغذاء والصرف الصحي...الخ.

ومن المسلم به كذلك أنه وفقًا **لأسس وأهداف نظم الحماية الاجتماعية** فإن مستهدفاتها تتمثل في **الفقراء**. من هنا وجب توفير الحد الأدنى لمستوى المعيشة للمحرومين الذين يعانون من نقص الخدمات، ومن غير الفقراء تحسين قدراتهم وسلوكياتهم على مواجهة الأزمات، وبذا تكون الفئات المستهدفة أساسًا هي من ذوي الحرمان المطلق ومن ذوي المستويات الاقتصادية الضعيفة ومن غير القادرين على مواجهة الأزمات.

هذا **وتشير الأوضاع الاقتصادية الحالية**، إلى ارتفاع معدلات اللامساواة بين الدول، بل داخل الدولة الواحدة، من هنا أصبح من الضروري توفير سبل حماية اجتماعية لجميع المواطنين في خطط التنمية المستدامة، بمعنى الاستجابة لاحتياجات وواقع وظروف معيشة هؤلاء المواطنين وتوفير الخدمات الأساسية بأسعار مناسبة في محاولة للإفادة من كافة قدرات الأفراد والأسر والجماعات، على أن تتسم سياسات الحماية الاجتماعية بالمرونة والقدرة للاستجابة للظروف والأوضاع المتغيرة والتحديات العاصرة مثل الطبيعة المتغيرة للعمل، والتغير الديموجرافي، وتغير المناخ، وأوضاع الصراع والحروب التي تؤثر بشكل مباشر في إعادة تشكيل المجتمعات، ومن ثم الاقتصادات.

استنادًا لما تقدم، فإن **الدراسة الحالية** تسهم في تحسين نظم الحماية الاجتماعية والارتقاء ببرامجها، والمساندة في المستقبل على اعتبار أن نقطة البداية هي الفئات الأولى بالرعاية والأكثر احتياجًا، حيث أصبح مطلوبًا بل

وضروريًا أن تصمم نظم الحماية الاجتماعية الشاملة لتتفادى الوقوع في مزالق أو مقاومة صدمات أو مواجهة أزمات وتحديات معاصرة في العمل وفي المناخ وفي السكان وفي أوضاع الصراعات والحروب والأزمات وغيرها.

ومما ينبغي إجراؤه أن تعمل **برامج الحماية الاجتماعية** في مجال المساعدات الاجتماعية– والتأمينات الاجتماعية وسوق العمل كمنظومة واحدة من خلال استدامة نظم الحماية الاجتماعية ماليًا وسياسيًا، وتوسيع نطاق التغطية الفعالة وكون نظم الحماية قادرة على الصمود في وجه التحديات والتكيف، وتوسيع نطاق برامج الشمول الاقتصادي وسوق العمل وتوفير مورد مالي أوسع للاتفاق (استراتيجية، 2022)، وحتى يمكن صياغة لمستقبل نظم الحماية الاجتماعية المجتمعية في مصر لتصبح نظم حماية ودعم اجتماعية/مجتمعية بمستوى معيشى مستدام.

2-2 أسئلة الدراسة

وبهذا تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: كيف يمكن صياغة استشراف مستقبلي لتطوير نظم الحماية الاجتماعية– المجتمعية في مصـــر لتصـــبح نظم دعم وحماية اجتماعية/مجتمعية تحقق مستوى معيشي مستدام؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما التحديات المعاصرة التي تواجه واقع نظم الحماية الاجتماعية في مصر؟
- ما الرؤية التحليلية لواقع برامج الحماية الاجتماعية في كل من البرازيل وماليزيا والصين في القرن الحادي والعشرين؟
- ما المداخل التي تكفل مزيدًا من الارتقاء بنظم الحماية الاجتماعية وتعزيزها في مصر؟
- ما الاستشراف المستقبلي لتطوير نظم الحماية الاجتماعية–المجتمعية في مصر؟

2-3 أهداف الدراسة

ويمثل الهدف الرئيس للدراسة الراهنة في، صياغة استشرافية لمستقبل نظم الحماية الاجتماعية/المجتمعية في مصر لكي تصبح نظم دعم وحماية اجتماعية/مجتمعية بمستوى معيشي مستدام، ويتفرع من هذا الهدف، الأهداف التالية:

- حصر ودراسة التحديات التي تواجه الواقع الحالي لنظم الحماية الاجتماعية في مصر.
- طرح رؤية تحليلية لبرامج الحماية الاجتماعية في البرازيل وماليزيا والصين في القرن الحادي والعشرين واستخلاص الدروس المستفادة.
- صياغة مداخل للارتقاء بنظم الحماية الاجتماعية في مصر من خلال:

- منظور الرعاية الصحية.
- المنظور السوسيولوجي.
- منظور الإعلام التنموي.

- استشراف مستقبلي لتطوير نظم الحماية الاجتماعية – المجتمعية في مصر.

3- منهج الدراسة

نظرًا لطبيعة هذه الدراسة وفي محاولة للإجابة على تساؤلاتها وتحقيقًا لأهدافها فإن أنسب المناهج البحثية لها تتمثل في:

- **المنهج الوصفي.**
- **مدخل التحليل النظمي:**

تشـير موسـوعة بحوث العمليات والعلوم الإدارية إلى أن مدخل التحليل النظمي '' هو مدخل يرتكز على تحليل المشـكلات إلى مكوناتها الأسـاسـية، وتحديد الخصـائص الرئيسـة المميزة لظاهرة ما بهدف صـياغة حلول مثلى للتغلب على هذه المشـكلات''((Mason, R. O., 2013, p. 811. ويري ''جاكسـون'' (Jackson) أن مدخل التحليل النظمي هو مدخل يسـعي إلى تحليل المشـكلات المعقدة لإيجاد حلول لها تقوم على الإبداع والتنوع والنظرة الشـاملة (Smith, G., et al., 2025, p. 3). ويوظف البحث الحالي مدخل التحليل النظمي في تحليل نظم الحماية الاجتماعية التي تطبقها مصـر للمسـتحقين من الفئات الضعيفة في المجتمع بهدف وقايتهم من الفقر، وتمكينهم من تحقيق مستوى معيشي أفضل، وبهدف تحسين كفاءة الاسـتثمار في رأس المال البشـري من خلال توفير فرص التأهيل والتدريب والتوظيف لتحفيز هذه الشـرائح المجتمعية الضـعيفة على الخروج من دائرة الفقر، كما يوظف مدخل التحليل النظمي أيضًـا في تحليل التحديات التي تواجه تطبيق نظم الحماية الاجتماعية في مصـر. وبالإضـافة إلى ما سـبق، يوظف البحث الحالي مدخل التحليل النظمي في صـياغة استشـراف مستقبلي لتطوير نظم الحماية الاجتماعية في مصر.

4- أهمية الدراسة ومبررات اختيار موضوعها

تأتي **أهمية هذه الدراسة** من الموضوع الذي تدرسه وهو نظم الحماية الاجتماعية، وذلك للاعتبارات التالية:

- مدى اتساق موضوع الدراسة الراهنة مع الأدبيات التي تشير إلى أهمية وجدوى إجراء دراسات من شأنها إحداث تحولات جذرية في رؤية الحماية الاجتماعية من خلال النظر إليها من منظور واسع يشمل جميع

فئات المجتمع، وبما يضمن الاندماج المجتمعي مع إمكانية تمكين الفئات الأكثر احتياجًا، والسعي للحد من أوجه اللامساواة والتمييز.

- أيضًا فإن هذه الدراسة تسهم في حماية المواطنة، وفي رفع إنتاجية العمل، وتحقيق الأمن والأمان والاستقرار الاجتماعي.
- تُولي هذه الدراسة اهتمامًا بالفقراء والضعفاء من (الأطفال، النساء، ذوي الإعاقة، الأقليات) خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض من خلال دعم مبدأ المساواة وعدم التمييز، وتطوير رؤى الممارسين وصناع السياسات الاجتماعية المعنيين بتصميم وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية الأكثر شمولاً.
- كما تُولي الدراسة الراهنة أهمية خاصة لإعادة النظر في سياسات الحماية الاجتماعية باعتبارها عنصرًا أساسيًا في العقد الاجتماعي بين الحكومة والمواطنين، ولا تصاف هذه السياسات بالمرونة والقدرة على الاستجابة لكل السيناريوهات المتغيرة في مجالات العمل، والمناخ، والطاقة، والسكان وغيرها.

❖ **الأهمية العلمية للبحث:**

- يسهم البحث في توطين خبرات البرازيل وماليزيا والصين في مجال نظم الحماية الاجتماعية في مصر؛ حيث تندر الدراسات العربية التي تتناول خبرات هذه الدول. وفي حين تعتمد غالبية الدراسات المصرية على خبرات الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، يركز البحث الحالي بصورة متعمقة على خبرات دولتين آسيويتين ودولة واحدة من دول أمريكا الجنوبية. وبهذا يعد البحث الحالي إضافة للأدبيات المكتوبة باللغة العربية في هذا المجال.
- يبصر البحث صانعي القرار ومصممي السياسات التنموية في مصر بكيفية زيادة فاعلية برامج الحماية الاجتماعية المطبقة في مصر.

❖ **الأهمية التطبيقية للبحث:**

- يبصر البحث الحالي مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مصر بأوجه القصور القائمة في البرامج الحالية للحماية الاجتماعية في مصر.
- يقدم البحث حزمة شاملة من الآليات المستقبلية التي يسهم تنفيذها في تحسين كفاءة برامج الحماية الاجتماعية المطبقة في المجتمع المصري.

5- مفهوما الدراسة

ترتكز الدراسة الراهنة على مفهومين رئيسين هما:

5-1 نظم الحماية الاجتماعية.

5-2 التحديات المعاصرة التي تواجه نظم الحماية الاجتماعية.

5-1 مفهوم الحماية الاجتماعية

يلحظ المتأمل في نظم الحماية الاجتماعية ماهية وفلسفة وأهدافًا ما يأتي:

تتعدد وتتباين مفاهيم الحماية الاجتماعية، ومن ثم لا يوجد مفهوم واحد للحماية الاجتماعية، فهناك أكثر من تعريف منها:

- **تعريف وزارة التضامن الاجتماعي للحماية الاجتماعية:** على أنها مجموعة من التدابير التي تتخذها الدولة من أجل توفير حد أدنى من سبل الحماية من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها الأسر والأفراد لا سيما الفئات المستضعفة، وإتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع إيمانًا بمبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية. ويستفيد من هذه الخدمات (الأرامل – المطلقات – ذوو الإعاقة – المسنون – الأيتام – مجهولو النسب – المتعطلون عن العمل الفقراء والمحتاجون...إلخ).

- **تعريف الأمم المتحدة للفئات الهشة:** أشار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في ورقة: ماذا يعني ألا يترك أحد خلف الركب؟، وتقرير التنمية الإنسانية العربية. "حتى لا يتخلف أحد عن الركب نحو المواطنة الصالحة 2018 " إلى خمس مناطق أساسية تدفع نحو الإقصاء، وتمنع الفئات الهشة والضعيفة من اللحاق بركب التنمية، وهي أولًا: التمييز في النوع أو الدين أو الطبقة أو الإعاقة وغيرها، وثانيًا: الجغرافيا والتي قد تسبب في عزلة مجموعات من البشر والحد من التنقل والتواصل مع الأخر، ثالثًا: الافتقار إلى الحكم الرشيد حيث تواجه مجموعات بشرية مستوية من الحرمان، ورابعًا: التوسع الاقتصادي والاجتماعي والذي ينعكس على مستوى التحصيل التعليمي وتدني الدخول وعدم القدرة على المنافسة في سوق العمل، وأخيرًا: الصدمات والهشاشة للصدمات، حيث مجموعات بشرية في ظل بيئات غير آمنة بسبب الصراعات والحروب.

- **تقرير منظمة العمل الدولية 2017:** اعترف التقرير بأن الحماية الاجتماعية حق، وتمثل مجموعة من السياسات والبرامج المصممة للحد من أو منع الفقر والهشاشة على مدار دورة حياة الإنسان ككل، وعليه فإن الحماية الاجتماعية تشمل المزايا والمنافع المقدمة للأطفال والأسر والأمومة، والبطالة وإصابات العمل أو الإعاقة فضلاً عن الرعاية الصحية للجميع. وعليه فإن الحماية الاجتماعية تتقاطع مع كل مجالات السياسات العامة.

- **تقرير التنمية البشرية في مصر 2021:** جاء في التقرير أن الحماية الاجتماعية قد شهدت في السنوات الأخيرة تحولاً أساسيًا من التوجه الإنمائي إلى التوجه الحقوقي الذي يعتبر الحماية جزءًا من الحق في التنمية باعتباره

أحد حقوق الإنسان ووفقًا لقرار 202 الذي طرحته منظمة ILO عام 2012 أصبح منطقيًا اعتبار الحماية الاجتماعية أحد مسارات تحقيق التنمية المستدامة.

ونقصد بنظم الحماية الاجتماعية في هذه الدراسة، نظم للحماية والأمان الاجتماعي المبنية على الحقوق والواجبات هي أكثر شمولاً وتكاملاً واستدامة، وتشمل مجموعة من النظم والبرامج لتلبية احتياجات المستفيد، وتعد إتساقًا مع رؤية مصر 2030، وهي نظم توفرها الدولة للمستحقين من فئات المجتمع، بهدف وقايتهم من الفقر، وتمكينهم من تحقيق أفضل مستوى معيشي والاستثمار في رأس المال البشري من خلال توفير فرص للتأهيل والتدريب والتشغيل لتحفيزهم للخروج من دائرة الفقر كلما أمكن، والاعتماد على الذات، كل ذلك بالتنسيق والتعاون مع شركاء التنمية والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.

2-5 مفهوم التحديات المعاصرة التي تواجه نظم الحماية الاجتماعية

تواجه نظم الحماية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم تحديات، منها: (هويدا عدلي، 2023)

أ- توفير التغطية الكاملة والفعالة للعاملين في جميع أشكال العمل خاصة أشكال العمل الجديدة.

ب- تمكين وتكييف نظم الحماية الاجتماعية بين الاستمرار في أداء دورها الرئيس في منع الفقر والحد منه، وتعزيزًا من الدخل والحد من عدم المساواة.

ت- ظاهرة التهرب التأميني (بشكل كامل أو بشكل جزئي) بسبب نقص الوعي التأميني لدى المواطنين بأحكام نظم التأمين الاجتماعي.

ث- أهمية الاستثمار في نظم الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) كونها أحد روافد الاقتصاد الوطني والتي تعمل على دعم النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة والمساواة المجتمعية.

ج- مواءمة الحماية الاجتماعية لأنماط العمل الجديدة واستحداث التشريعات لتعزيز الحماية الاجتماعية، ولتحسين التكيف مع التغير في المناخ.

وبخصوص التحديات التي تواجه نظم الحماية الاجتماعية في مصر والتي تناقشها هذه الدراسة، فتتمثل في محورين هما:

المحور الأول: التحديات الديموجرافية.

المحور الثاني: تحديات عامة وخاصة من داخل نظم الحماية الاجتماعية ومن خارجها.

أما التحديات التي ترتبط بنظم الحماية فهي:

الفساد – الأمية – الفقر – البطالة.

ومن التحديات التي تقع خارج نظم الحماية ما يلي:

- الكوارث الطبيعية: زلازل – سيول – أوبئة.
- الأزمات الاقتصادية العالمية.
- الحروب.

6- الجهات المستفيدة من هذه الدراسة

- صانعو القرار مخططو السياسة التنموية وراسموها (الاقتصادية والاجتماعية).
- الفاعلون في سياق نظم الحماية الاجتماعية/ المجتمعية (سواء في التنظيمات الحكومية أم التنظيمات الأهلية أم في القطاع الخاص).
- المستفيدون من الحماية الاجتماعية:

مَن هم تحت خط الفقر ومحدودو الدخل (سواء المتعطلون عن العمل، الأطفال، والأبناء، كبار السن، وذوي الإعاقة، المطلقات، الأرامل ...وغيرهم).

الفصل الثاني

التحديات المعاصرة التي تواجه نظم الحماية الاجتماعية في مصر

تمهيد.

يستهدف هذا **الفصل** إلقاء الضوء على التحديات المعاصرة التي تواجه الواقع الحالي لنظم الحماية الاجتماعية في مصر، وتتم عملية التعادل والمعالجة لهذه التحديات وفق المنحنى التالي:

- المحور الأول: يتناول واقع نظم الحماية الاجتماعية في مصر.
- المحور الثانى: يتعرض للتحديات الديموجرافية التي تواجه نظم الحماية الاجتماعية.
- المحور الثالث: التحديات العامة والخاصة التي تواجه نظم الحماية الاجتماعية في مصر سواء من داخل هذه النظم وخارجها.

المحور الأول

2-1 واقع نظم الحماية الاجتماعية في مصر

2-1-1 نظم الحماية الاجتماعية في مصر مع السياق التاريخي:

2-1-1-1- مرحلة الخمسينات:

أ- مرحلة ما قبل ثورة يوليو 1952.

ب- مرحلة ما بعد الثورة.

اتسمت هذه المرحلة بما يأتي:

- تركز برامج الحماية على تحقيق معايير العدالة الاجتماعية من خلال تبني مجموعة إجراءات تستهدف إعادة توزيع الدخل ومع ذلك كان هناك تفاوتًا في توزيع الثروات والدخول، وانعدام العدالة الاجتماعية.
- عجز السياسات عن تحقيق الأهداف الاجتماعية للثورة نظرًا لغياب دور الدولة في تولي مسئولية العدالة والحماية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- استمرار غياب الدولة في تنفيذ سياسات وبرامج التشغيل. (سلطان أبو علي، 1988، 282).

2-1-1-2- مرحلة الستينات:

- تخفيض رسوم القيد والامتحان بالجامعات، الالتزام بتشغيل الخريجين وضمان الحد الأدنى للأجور، تحديد ساعات العمل – اشتراك العاملين – أرباح الشركات 25% توزع نقدًا.
- التركيز على الآثار التوزيعية لسياسات الدخول والأسعار.
- وضع مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص على رأس قائمة الأولويات.
- التوسع في الدعم السلعي والخدمي الموجه للاستهلاك أساسًا.
- تثبيت الأسعار للسلع الاستهلاكية الضرورية.
- التشجيع على التصنيع والإنتاج.

الدولة أصبحت هي الفاعل الرئيس في حقل العمل الاجتماعي والخدمات الاجتماعية (الإعانات) دعم: التعليم – الصحة- الثقافة – الرياضة رعاية الشباب- تشغيل الخريجين. (فؤاد شاكر، 2017، 103)

2-1-1-3- مرحلة السبعينات:

- تراجع اعتبارات العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ليحل محلها اعتبارات الكفاءة الاقتصادية على سلم الأولويات.

- تطبيق برنامج للعدالة الاجتماعية (بمعاش السادات) للتخلص من تبعات الإصلاح الاقتصادي، استمرار الدعم السلعي بزيادة المعاشات بشكل محدود.
- لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في مجال الرعاية الاجتماعية.
- تدهور ملحوظ في سياسات الصحة – التعليم – التشغيل أدى ذلك إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة.

2-1-1-4- مرحلة الثمانيات وما بعدها:

- وضع نموذج تنموي جديد، وتراجع معايير الحماية الاجتماعية للفقراء والفئات الأولى بالرعاية.
- تراجع دور الدولة في تقديم الخدمات العامة.
- ارتفاع أسعار خدمات (التعليم / الصحة/ الطرق/ الجوازات / التوثيق / التراخيص).
- التراجع عن سياسات دعم سنوي للفقراء وذوي الدخول المنخفضة.
- إحداث تأثيرات في سوق العمل (ارتفاع نسب البطالة – انخفاض معدلات التشغيل).
- ذهاب الدعم الاجتماعي لغير المستحقين. (منصور مغاوري، 2008)

2-1-1-5- مرحلة ما بعد ثورة يناير 2011 وما بعدها:

اتسمت هذه المرحلة بعجز الدولة عن تحقيق الحد الأدنى من معايير الحماية الاجتماعية وتكافؤ الفرص بسبب تدمير البنية التحتية، الأمر الذي أثقل العبء على كاهل الدولة مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. (أمنية حلمي وأخرون، 2015)

2-1-1-6- مرحلة بدايات الاستقرار الاقتصادي وملامح سياسة اجتماعية جيدة منذ 2014:

تبنت هذه المرحلة سياسة اجتماعية تستهدف تكامل محاور الحماية للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل:

- تم رفع شبكة الأمان الاجتماعي واعتماد المنهج الجغرافي.
- صدور قوانين التأمينات الاجتماعية والمعاشات – التأمين الصحي – التضامن الاجتماعي، وصدور قوانين الإعاقة وقانون الطفل وقانون الجمعيات.
- قيام قطاع التضامن الاجتماعي بالدعم المباشر للأسر الفقيرة والأولى بالرعاية (برنامج تكافل وكرامة – مبادرة حياة كريمة والتأمينات الاجتماعية، المعاشات والتأمين الصحي للفلاحين، الرعاية الاجتماعية (أطفال بلا مأوى – الأيتام – المسنين – المغتربين –...إلخ)، تمكين المرأة. (إبراهيم الغيطاني، 2017)

2-1-2 واقع نظم الحماية الاجتماعية في مصر

تقوم **الدولة المصرية** بتقديم نظم حماية اجتماعية لكل الفئات التي تحتاج إلى حماية اجتماعية سواء أنظمة حماية باشتراكات مثل التأمين الصحي...إلخ أو نظم حماية بدون اشتراكات مثل برنامج تكافل وكرامة ومعاشات لمحدودي الدخل.... إلخ.

وقد تبنّت **الحكومة المصرية عام 2016** برنامجًا طموحًا للإصلاح الاقتصادي يتضمن برامج ومشروعات حماية اجتماعية من شأنها تخفيف الآثار السلبية المحتملة على الطبقات الفقيرة والهشة. وبما أن مصر تنتمي إلى قائمة الدول التي تقع ضمن الحد المتوسط الأدنى للدخل، بلغ معدل الفقر لديها 27.8% "في عام 2016". وتعد مصر من الدول التي تصنف على أنها مستورِد صافٍ للغذاء، مما يجعلها عرضة بشكل كبير لصدمات أسعار الغذاء العالمية وتقلبات أسعار الصرف. ويبلغ الإنفاق على الغذاء نحو 41% من إجمالي الإنفاق الأُسري "المنزلي" في مصر، وترتفع هذه النسبة إلى 51% بين العُشير الأفقر. ومن ثم، فإن أي نوع من التضخم "ارتفاع الأسعار، والذي وصل مؤخرًا إلى 31%"، الناتج عن تقلبات أسعار الصرف وإصلاح دعم الطاقة أو أي صدمات أخرى في أسعار الغذاء، سوف يصل مدى تأثيره إلى الغالبية العظمى من الأُسر. (إيمان أحمد، 2023)

2-1-2-1 الضمان الاجتماعي

- يتمثل دور الضمان الاجتماعي في تقديم مساعدات عينية ونقدية للفئات الفقيرة.
- اتسع نطاق الفئات المستهدفة خلال العقود الأخيرة سواء من حيث الحجم أو النوعية.
- شهدت الفترة من 1991 – 2003 طفرة كبيرة في أعداد أصحاب المعاشات والمستحقين.
- أدخلت تعديلات وإضافات على القوانين والتشريعات شملت نظم الإدارة وتخصيص الأموال.

من أنظمة الضمان الاجتماعي

- **بنك ناصر:** تقديم قروض بدون فوائد للأسر والأفراد الفقراء لتحسين المعيشة وقروض للشباب بفوائد.
- **مشروع معاش السادات:** يمنح للذين يبلغون سن 65 ويعانون من العجز الكلي (معاش شهري).
- **برنامج مبارك للتكافل الاجتماعي:** يستهدف الأسر التي يقل دخلها عن مائة جنيه + المعاقين + المقعدين والشباب المتعطل.
- نظم التأمين الاجتماعي للعاملين في الحكومة والقطاع العام والعاملين في القطاع الخاص.
- نظم حماية وتأمين قوة العمل (عمل رسمي + عمل غير رسمي) + ومن خارج القوة:

أ- عاملون خاضعون لقانون التأمين الاجتماعي 79 لسنة 1975.

ب- التأمين ضد البطالة.

ج- المستفيدون من قانون الضمان الاجتماعي 30 لسنة 1977.

د- المستفيدون من قانون التأمين الاجتماعي 112 لسنة 1980.

2-1-2-2 الصندوق الاجتماعي للتنمية

أُنشئ بالقرار الجمهوري (40) لسنة 1991 لمواجهة الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وتخفيف وطأة الإصلاح الاقتصادي على كاهل محدودي الدخل.

من برامج ووحدات الصندوق الاجتماعي للتنمية:

1- جهاز تنمية المشروعات الصغيرة.

2- برنامج الأشغال العامة.

3- برنامج تنمية المجتمع.

4- برنامج تنمية الموارد البشرية.

هذه هي البرامج، أما **الوحدات الثلاث فهي:**

1- وحدة تحسين المستويات المعيشية.

2- وحدة النوع الاجتماعي والتنمية.

3- وحدة البيئة والتنمية.

الفئات المستفيدة من نشاط الصندوق الاجتماعي للتنمية

1- الفئات الأكثر تأثرًا ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

2- الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل.

3- سكان المجتمع الأقل نموًا.

4- سكان المناطق الفقيرة المحرومة من الخدمات.

5- العاطلون عن العمل.

6- المرأة.

المحاور الرئيسية لعمل الصندوق الاجتماعي للتنمية:

- تنمية المشروعات الصغيرة وتمويلها.... وتتكامل مع المشروعات المتوسطة والكبيرة في كافة المحافظات بهدف إيجاد فرص عمل دائمة وناجحة ومستقرة.
- تنمية المشروعات المتناهية الصغر بغرض زيادة الدخول لتحسين مستويات المعيشة للأسر المصرية.
- توفير بيئة جديدة للمشروعات الصغيرة من خلال دعم أنشطة التنمية المجتمعية البشرية.
- تحفيز وتطوير آليات وسياسات التشغيل الذاتي، ونشر فكر العمل الحر لدى الشباب.
- توفير الخدمات غير المالية لإنجاح المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

وبخصوص واقع برامج الحماية الاجتماعية التي تنفذها وزارة التضامن الاجتماعي فهي كما يأتي:

- **الدعم والحماية الاجتماعية**

شرعت **مصر** في تنفيذ برنامج طموح واسع النطاق. ويتمثل أحد مكونات هذا البرنامج في التحول من الدعم الذي يتّصف بالتعميم وقلة الكفاءة إلى شبكات حماية اجتماعية تتّسم بالكفاءة واستهداف الشرائح المجتمعية الأولى بالرعاية. وبصورة عامة، استطاعت الحكومة في هذا الصدد إحراز بعض التقدم تجاه إنشاء سجل قومي موحد لتحديد الأُسر التي تعاني من الفقر.

- **الدعم النقدي للفئات الهشة "تكافل وكرامة"**

حققت **مصر** تقدمًا كبيرًا في وضع أسس برنامج للدعم النقدي "تكافل وكرامة". يدور محور تركيز "تكافل" حول الأسرة، ويقوم بتقديم الدعم النقدي "المشروط" للأمهات، بشرط حصولهن وحصول أطفالهن على الخدمات الصحية أو انتظام الأطفال في الدراسة بنسبة حضور لا تقل عن 80%. **على الجانب الآخر**، يركز "كرامة" على الأفراد، ويقوم بتقديم الدعم النقدي "غير المشروط" إلى كبار السن والأشخاص الذين يعانون من الإعاقة التي تمنعهم من العمل، ويعد هذا برنامجًا جديدًا نسبيًا، قامت الحكومة بإطلاقه في عام 2015 بدعم من البنك الدولي "عبر قرض وصلت قيمته إلى 400 مليون دولار"، ولكن يبقى الأهم أن البرنامج أصبح معتمدًا بشكل شبه كُلّى على التمويل المحلي من الموازنة العامة. وقد قام البرنامج بتغطية 1.7 مليون أسرة حتى يونيو 2017، ومع التوسع زادت أعداد المستفيدين منه لتصل إلى ما يقرب من 5 مليون أسرة حتى عام 2023. وبينما يقوم البرنامج بتلبية احتياجات الفئات الأكثر فقرًا من خلال الدعم النقدي الاستهدافي "الموجه"، لا تزال هناك حاجة إلى توسيع نطاق البرنامج. وفي نفس الوقت، تحتاج الحكومة إلى تبنّي تدابير من شأنها تخفيف التأثير الناجم عن الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة على الفقراء، وكذلك على الشرائح متوسطة الدخل التي تقف في مهَب رياح الفقر، بسبب العواقب الناتجة عن تقليل الدعم وارتفاع الأسعار.

بدأت **وزارة التضامن الاجتماعي وبالتعاون مع بعض الوزارات والجهات** تنفيذ برنامجين للدعم النقدي بهدف دعم الفئات الأكثر فقرًا في قرى صعيد مصر وفي بعض المناطق بمحافظتي القاهرة والجيزة حيث تعيش بعض الأسر التي تعاني من الفقر الشديد. وهذان البرنامجان هما برنامج (تكافل) وبرنامج (كرامة) وتنفيذ هذين البرنامجين هو جزء من شبكة الحماية الاجتماعية.

ولبرنامجي (تكافل وكرامة) أهداف كثيرة اقتصادية، واجتماعية، وإنسانية؛ حيث إن البرنامجين موجهان أساسًا إلى فئتين هما:

الفئة الاولى هي الأسر التي لديها أطفال ملتحقون بمراحل التعليم المختلفة حتى المرحلة الثانوية، أو صغار يحتاجون للرعاية والمتابعة الصحية، وهذه الفئة هي الفئة التي يطبق عليها برنامج (تكافل).

إما الفئة الثانية فهي فئة كبار السن فوق (65 عامًا) والذين لا يقدرون على العمل وليس لهم مصادر دخل ثابتة أو المعاقين إعاقة تمنعهم من العمل والكسب، وأيضًا لا يملكون دخلًا ثابتًا، وهذه الفئة هي التي يطبق عليها برنامج (كرامة).

وتنفيذ **برنامجي تكافل وكرامة** بهدف وصول الدعم إلى مستحقيه الفعليين حيث سيستفيد من هذين البرنامجين في مرحلتهما الأولى أكثر من نصف مليون مصري سيحصلون على الدعم النقدي، والفئة المستحقة هي الأسرة، الطفل، المرأة، ذوي الإعاقة، المسنين، الشباب.

- **دعم الغذاء للفئات الهشة "التموين"**

يقوم **البرنامج** بتقديم دعم سلعي غذائي "مثل الأرز والسكر" وغير غذائي "مثل مساحيق الغسيل"، من خلال بطاقات التموين، عبر شبكة واسعة من منافذ التوزيع العامة والخاصة. ويبلغ عدد المسجَّلين في البرنامج أكثر من 60 مليون مواطن – "ثلثي عدد السكان تقريبا" –. ويحتاج البرنامج بصورة ماسة وعاجلة إلى تحسين الاستهداف، غير أن الحكومة قد قامت مؤخرًا بزيادة قيمة الدعم في ظل عملية مراجعة تدريجية فقط لقاعدة البيانات الخاصة بالمنتفعين، بغرض قصر الدعم في الأساس على الفئات المستحقة.

- **دعم التغذية المدرسية للفئات الهشة**

قامت رئاسة الجمهورية بوضع تنفيذ الاستراتيجية القومية للتغذية المدرسية، بدءًا من 2016، موضع الأولوية، حتى تكون بمثابة شبكة حماية منتجة واستثمار مستدام ماليًا في رأس المال البشري لتحقيق "التعليم للجميع" والقضاء على الجوع، وكذلك نظرًا للأثر الكبير لمثل هذه التدخلات على النتائج الصحية والتعليمية. ويعد توسيع نطاق برنامج التغذية المدرسية، الذي يغطي ما يقرب من 13 مليون طفل، مع تغطية شاملة لصعيد

مصر، بمثابة شبكة حماية غذائية مهمة. غير أن برنامج الوجبات المدرسية الذي تديره وزارة التربية والتعليم يعاني من التفتت، مع وجود مشكلات في سلسلة الإمداد وكذلك جودة الوجبات، والتي تسعى الحكومة إلى حلها بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي والأطراف المعنية الأخرى.

- **المعاشات**

يتسم نظام المعاشات في مصر بانخفاض الفاعلية. ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض مستوى مساهمات الأفراد "ومن ثم انخفاض قيمة المعاشات" والتي يجري حسابها كنسبة من الراتب الأساسي، والذي يمثل في المتوسط 25% من الأجر الإجمالي. وتجري في الوقت الحالي بعض الإصلاحات البارامترية الملحّة، ولكن تتسم التدابير التي تم تبنّيها في سياق الاقتصاد الكلي القائم بالتدرج فقط. وقد تمت زيادة الحد الأدنى للمعاشات "والمساهمات" على نحو اِسمي من أجل توفير بعض الحماية لأصحاب المعاشات الذين ينتمون إلى الطبقات الأفقر.

- **الأشغال العامة كثيفة العمالة**

تستهدف هذه التدخلات منطقة ريف الصعيد، من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية "المعروف حاليًا بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر". وتقوم هذه المشروعات في الأساس بخلق فرص عمل مؤقتة للأشخاص شِبه أو غير المهرة، بالمناطق الفقيرة، للقيام بأعمال مثل ترميم المباني العامة وتطهير الترع والقنوات وبعض الخدمات المجتمعية الأخرى، بغرض توفير دخل قصير المدى لهؤلاء الأشخاص وكذلك النهوض بحالة الأصول والمرافق المجتمعية "الطرق والمدارس والوحدات الصحية، إلخ". وقد أظهرت هذه التدخلات مرونة للتوسع والانحسار بناءً على الطلب القائم على المقاولين والمنظمات غير الحكومية المحلية. وقد ثبت أن نموذج "المال مقابل العمل" قد نتج عنه تحسن في مستويات دخل الأسر، وإعطاء دور أكبر للسيدات داخل المنزل. ولكن لا يزال اعتماد هذه التدخلات قائمًا بصورة كبيرة على التمويل الخارجي، في شكل منح أو قروض، في ظل عدم توفير مخصصات لذلك في الموازنة العامة للدولة.

- **تدخلات تكميلية لبرنامج الدعم النقدي**

تقوم وزارة التضامن الاجتماعي بدور قيادي وتنسيقي فيما يخص أجندة الحماية الاجتماعية في مصر، بالإضافة إلى الاضطلاع بجهود تشاركية موسعة، للإفادة من البرامج القائمة والحديثة. فعلى سبيل المثال، قامت الوزارة مؤخرًا بوضع أسس التدخلات التالية:

1- فرصة: يهدف برنامج "فرصة" بشكل أساسي إلى توفير فرص تأهيل وعمل للأسر القريبة من خط الفقر، والتي لا تنطبق عليها معايير الاستحقاق الخاصة ببرنامج "تكافل وكرامة"، والسيدات، وذوي الإعاقة القادرين

على العمل، وغيرهم من الفئات. ويهدف البرنامج إلى توفير 50 ألف فرصة عمل في 8 محافظات في صعيد مصر بحلول منتصف 2018 " على أن يكون 50% منها لغير المقبولين في برنامج الدعم النقدي"، وتقديم 70 ألف قرض ميسر لخلق فرص عمل للمرأة المُعيلة، وتوفير 10 آلاف فرصة عمل في المناطق الصناعية؛ وتطوير القدرات المهنية لعدد 22 ألف شاب لتأهيلهم للعمل.

2- كفاية: يندرج مشروع "كفاية 2"، والذي تمتد فترته لعامين، ضمن التدخلات التكميلية التي تقع تحت مظلة برنامج "تكافل". ويهدف المشروع إلى الحد من الزيادة السكانية بين الأسر المستفيدة من برنامج تكافل "أكثر من مليون أسرة" في المناطق ذات نسب الإنجاب الأعلى من خلال:

- رفع وعي السيدات تجاه مفهوم الأسرة الصغيرة والمباعدة بين الولادات.
- إتاحة وتحسين جودة خدمات تنظيم الأسرة بالمحافظات المستهدفة.
- تحسين قدرات وتمكين المجتمع المدني والقوى العاملة في مجال تنظيم الأسرة.

3- سكن كريم: تهدف هذه المبادرة إلى توصيل الصرف الصحي ومياه الشرب للمنازل الخاصة بالمنتفعين من برنامج الدعم النقدي في أفقر ثلاث محافظات في مصر "أسيوط وسوهاج وقنا" وكذلك تسقيف وترميم هذه المنازل (إيمان أحمد محمد، 2023).

ونخلص مما تقدم بما يلي:

إن ما تم تنفيذه حاليًا من برامج حمائية وما تم تفعيله من آليات ما زال يحتاج إلى ضمانات اجتماعية أكثر تأثيرًا وتطبيق لنظام الحوكمة، حتى يصل الدعم إلى كل المستحقين، وما زال يحتاج إلى الاستدامة. وكل ما سبق يمثل تحديات بعضها يرتبط بنظم الحماية ذاتها، وبعضها الآخر يرتبط بالسياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي للمجتمع المصري، ومن أبرز تلك التحديات:

- توفير فرص عمل لائقة ومستدامة للأسر الأشد احتياجًا ثم ما يليها بحيث يتم ترتيب الأسر إلى درجات اجتماعية وفقًا للدخل وشدة الاحتياج، ثم ما يليها، مع التركيز على الأسر المعيلة التي تعولها إمراة.
- ضعف فعالية آليات الحماية الاجتماعية المنفذة.
- حدوث تراجع في خدمات الحماية الاجتماعية.
- ضعف التغطية النوعية والجغرافية.
- عدم استكمال قواعد بيانات دقيقة وشاملة عن المستحقين.
- تناثر الجهود والتعدد المتتالي للمبادرات....

- عدم وجود مصادر تمويلية مستدامة.

هذا وسوف يتم تناول التحديات التي تواجه نظم الحماية الاجتماعية في مصر بالتفصيل في المحورين الثاني والثالث على الترتيب.

المحور الثاني

2-2 التحديات الديموجرافية

تمهيد

ينطلق عرض التحديات الديموجرافية ومناقشته من منظور عدد من المنطلقات تتكامل فيما بينها، مفهوم وزارة التضامن الاجتماعي عن الحماية الاجتماعية، تعريف الأمم المتحدة للفئات الهشة، تقرير منظمة العمل الدولية عن الحماية الاجتماعية 2017، تقرير التنمية البشرية في مصر 2021.

ومن خلال ما جاء بالمنطلقات الأربعة بأن **الحماية الاجتماعية** حق، وهي جزء لا يتجزأ من الحق في التنمية، وأن لجميع أفراد المجتمع هذا الحق، ومن ثم فإن الفئات الهشة تكون على سلم أولويات برامج ومبادرات الحماية الاجتماعية.

كما يؤكد هذا المحور على أهمية الاستهداف من منظور تكاملي حيث تتشابك وتتقاطع الفئات التي تستوجب الحماية دون إغفال للبعد الاجتماعي وأهميته الذي يؤدي إغفاله إلى فشل الجهود التنموية.

ومن خلال استعراض بيانات السكان من التعداد عام 2017 ومن الإسقاطات السكانية، وبحوث الدخل والإنفاق والاستهلاك، وبيانات المسح الصحي للأسرة المصرية 2021 تم الربط بين الفقر والحالة التعليمية والخروج بوصف عام للمجتمع المصري لتحديد الفئات التي تحتاج للحماية الاجتماعية بشكل تكاملي مما يستدعي تكامل السياسات الاجتماعية لتحقيق العلاقة بين السياسات التنموية والعدالة الاجتماعية، بالتركيز على حقي التعليم والعمل، وهو ما يتفق مع توجه منظمة الإسكوا عند معالجتها لقضية محاربة الفقر.

ويتحدد مسار هذا المحور في الخطوات التالية:

2-2-1 السكان في مصر.

2-2-2 تكامل السياسات الاجتماعية.

2-2-3 العلاقة بين السياسات التنموية والعدالة الاجتماعية – استخلاصات

2-2-1 السكان في مصر

ويشير **تعداد 2017** (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،2022) إلى وصول إجمالي عدد السكان إلى **94798827** نسمة وعدد الأسر في مصر إلى 23.5 مليون أسرة تمثل 94.8 مليون نسمة (51.1% من

السكان ذكور)، بعد أن وصل معدل النمو السكاني خلال الفترة 2006 – 2017 إلى 2.56 % وهو معدل كبير لا يتناسب مع معدل النمو الاقتصادي الذي يجب ألا يقل عن ثلاثة أمثال معدل النمو السكاني.

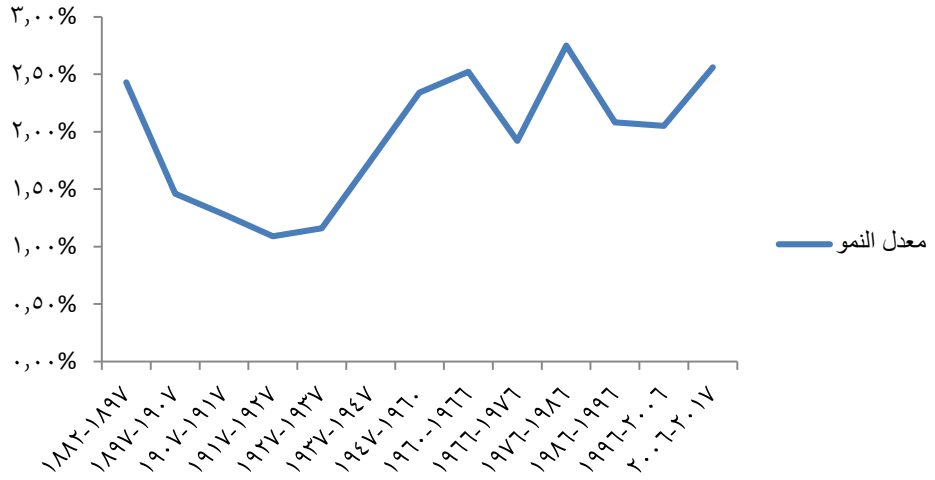

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة.

شكل رقم (2–1)

معدل النمو السكاني

كما هو واضح من الشكل السابق وصل معدل النمو السكاني لأعلى قيمة بين تعدادي 2006،2017 حيث بلغ 2.56% (فيما عدا ما كان بين تعدادي 1976–1986).

جدول رقم (2–1)

السكان في تعداد 2017

إجمالي عدد السكان	**94798827**
السكان أقل من 15 سنة	**32446640**
السكان من 15 حتى 64 سنة	**58689374**
السكان 65 سنة فأكثر	**3662813**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مجلد تعداد 2017.

تعكس بيانات **التعداد** (والتي تم الاعتماد عليها حرصًا على الوصول لبيانات أكثر دقة) صورة مجتمع شاب تمثل نسبة الشريحة العمرية التي بها قوة العمل (من 15 حتى 64 سنة) 61.9% من السكان، ونسبة من هم أقل من 15 سنة 34.2%، أما شريحة كبار السن (65 سنة فأكثر) فتمثل 3.9% من جملة أعداد السكان في عام 2017.

لماذا تم التركيز على هذه الشرائح الثلاث؟

- **الشريحة الأولى** تمثل المستقبل في التعليم ما قبل الجامعي.

- **الشريحة الثانية** القوة الداعمة للاقتصاد في تحقيق الإنتاج والتنمية.

- **الشريحة الثالثة** قوة انتهت من تقديم عملها ولكن بعض منها يحتاج للدعم النفسي من أفراد الأسرة المنتجين، كما تحتاج إلى خدمات صحية يجب الاهتمام بها (أمراض شيخوخة – طب مسنين – دور مسنين...إلخ).

هذا التقسيم تشير بياناته إلى ارتفاع حجم الإعالة الديموجرافية – وهي تمثل نسبة مجموع أعداد السكان في الشريحتين الأولى والثالثة (38.2%) إلى عدد السكان في الشريحة الثانية والتي وصلت إلى (61.5%) بعد أن كانت 55% في تعداد 2006 مما يعنى ارتفاع عبء ما يتحمله الجزء المنتج من السكان.

وباستعراض بيانات الجدول التالي رقم (2–2) يتضح أن أكبر شريحة من السكان كانت من الأميين بنسبة 25.8% في عام 2017، ثم الحاصلين على مؤهل فني متوسط بنسبة 22.2%، وكانت نسبة الحاصلين على الإعدادية، والابتدائية، ويقرأ ويكتب بدون مؤهل 8.9%، 10%، 9.9% على الترتيب في العام نفسه.

جدول رقم (2–2)

توزيع السكان طبقًا للحالة التعليمية

أمي	يقرأ ويكتب بدون مؤهل	محو أمية	تربية فكرية	ابتدائية	إعدادية	ثانوية عامة/أزهري	مؤهل فني متوسط	مؤهل فوق المتوسط	مؤهل جامعي	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه
%25.8	%9.9	%0.5	%0.3	%10	%8.9	%6.9	%22.2	%3.1	%0.3	%0.3	%0.2	%0.1

المصدر: تم حسابها من بيانات التعداد 2017.

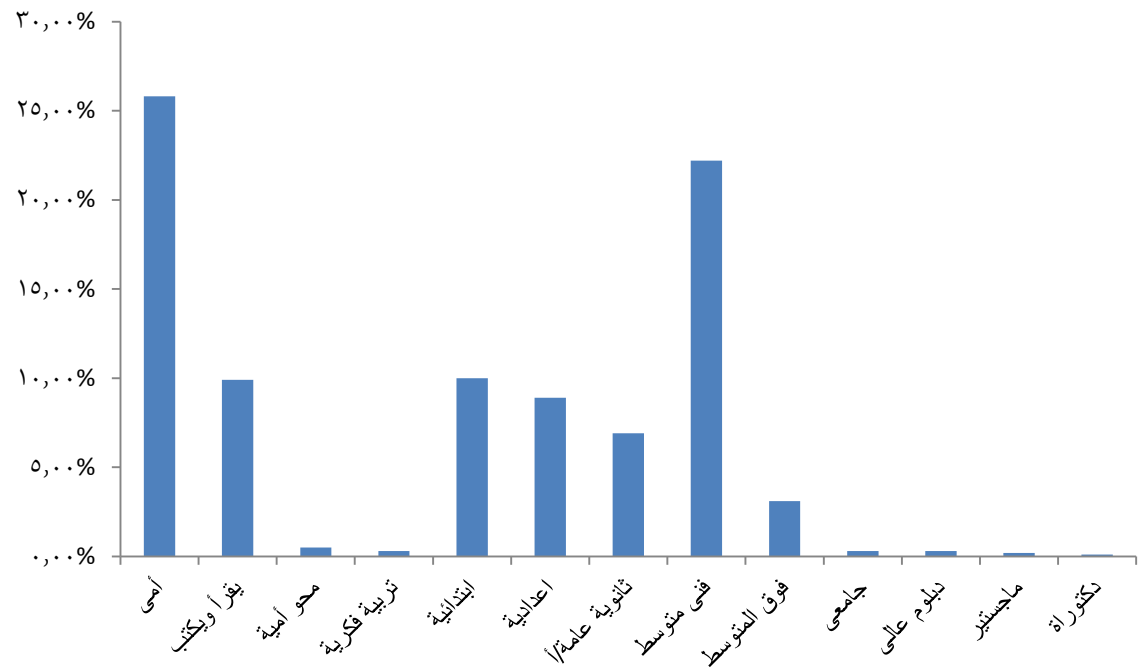

شكل رقم (2-2)

توزيع السكان طبقًا للحالة التعليمية

واستخلاصًا من بيانات التعداد وفي حدود المساحة التي تخدم هذا المحور الخاص بالتحديات الديموجرافية، يمكن رسم صورة المجتمع المصري على النحو الآتي:

1. إن المجتمع المصري مجتمع **فتي** يمثل السكان أقل من 15 سنة نسبة 34.2 % من إجمالي السكان (وهو ما يمثل مزيدًا من الاحتياجات المادية والمتطلبات التعليمية والصحية).
2. السكان في عمر 60 سنة فأكثر يمثلون 6.7% من السكان وهو ما يقابل 6.4 مليون نسمة (وهو ما يتطلب احتياج هذه الشريحة العمرية من الحماية الاجتماعية متمثلة في خدمات رعاية صحية ونفسية بالإضافة لما تؤثر به على جهد وعمل من يعمل من أفراد الأسرة).
3. يوجد 3.3 مليون أسرة تعولها نساء ما بين مطلقات وأرامل أو فتيات صغيرات تحملن مسئولية أسرهن، يمثلون 18% من إجمالي الأسر.
4. يوجد 18.4 مليون أمي بنسبة 25.8 %من السكان، وأن أمية الإناث 30.8 %، هذه الأعداد الكبيرة من الأميين وخاصة الإناث تمثل تحديًا كبيرًا أمام الإنجاز التعليمي وتساهم في زيادة الفقر.
5. توجد 53.4 % من الأسر غير متصلة بشبكة الصرف الصحي.
6. يوجد نحو 8.8 مليون شخص يعانون من صعوبة أو أكثر من الصعوبات الوظيفية.

7. إن الإناث أقل استخدامًا للتكنولوجيا من الذكور (هو ما يمثل فرصًا أقل في ظل الاعتماد على التكنولوجيا، بداية من معرفة المعلومات الصحيحة، حتى مواجهة التحديات التي فرضتها احتياجات سوق العمل المتغيرة).
8. ارتفاع عدد حالات الطلاق، مع وجود أعداد كبيرة من الزواج المبكر.
9. بلغت نسبة المتعطلين من قوة العمل 7.7%، وتصل بطالة الإناث إلى 22.0% في عام 2017.

هذه الصورة توضح مدى الحاجة للحماية الاجتماعية على مستوى الأميين، كبار السن، ذوي الاحتياجات الخاصة، المرأة المعيلة، إلخ، فكلها فئات هشة تحتاج إلى حماية اجتماعية، وتحتاج كل فئة إلى تحليل منفصل لمدى استحقاقها للحماية الاجتماعية حتى لا يترك أحد خلف الركب. فإذا أضفنا نتائج مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك، يتضح تأثير ذلك على مستويات الفقر.

حيث تشير نتائج مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك إلى تراجع متوسط الدخل السنوي للأسرة بالأسعار الثابتة بين مسحي 2018/2017 و2020/2019 بنسبة 4.3%.

جدول رقم (2-3)

متوسط الدخل السنوي للأسرة بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة

	2018/2017	2020/2019	نسبة الزيادة %
متوسط الدخل السنوي للأسرة بالأسعار الجارية	60442.5	69059.6	%14.3
متوسط الدخل السنوي للأسرة بالأسعار الثابتة	60442.5	57873.1	%4.3-

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحوث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2017 /2018-2020/2019.

وهو ما انعكس بدوره على نسب الفقر التي تزايدت حتى وصلت إلى 32.5% في مسح 2018/2017 ثم تراجعت في مسح 2020/2019 فوصلت إلى29.7% **لأسباب ربما يكون منها اتساع دائرة الحماية الاجتماعية من خلال تنفيذ العديد من المبادرات.**

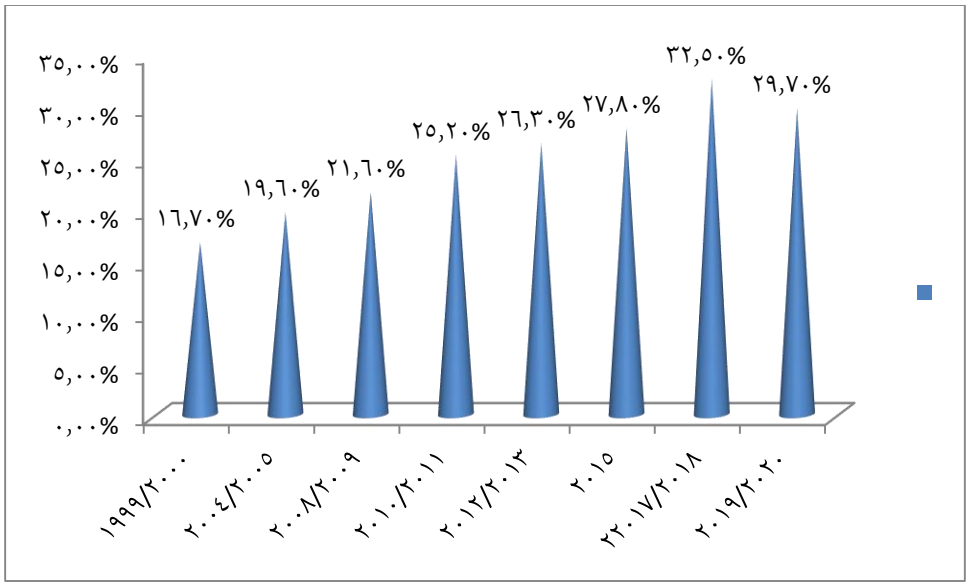

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك أعداد متفرقة.

شكل رقم (2–3)

تطور نسب الفقر

هذه الصورة من تعداد عام 2017، ومسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك حتى 2020/2019 فكيف سيكون الحال مستقبلًا ؟

قدر **مكتب السكان بالأمم المتحدة** أن عدد سكان مصر سيصل بحلول عام 2030 إلى 102.6 مليون نسمة، ويصل بحلول عام 2050 إلى 121.8 مليون نسمة، إلا أن الإصدارة الأخيرة لمكتب السكان رجحت وصول مصر بحلول عام 2030 إلى 120.8 مليون نسمة وإلى 160 مليون بحلول 2050 (آفاق مستقبلة، القضية السكانية،2021).

ومن ثم، فإن تغير إجمالي عدد السكان سيؤدي إلى تغير أعداد ونسب الشرائح المذكورة سابقًا خاصة وأن مؤشرات المسوح الميدانية تشير إلى أن الالتحاق بالتعليم يرتبط بنسب الفقر، وأن نسب الالتحاق بالتعليم بين غير الفقراء أفضل من مثيلتها بين الفقراء على مستوى كل من الذكور والإناث، كما هو واضح من الجدول التالي:

جدول رقم (2-4)

نسبة الالتحاق بالتعليم من الفقراء وغير الفقراء من السكان في شريحة عمر من 6 – 15 سنة

	بحث 2018/2017	بحث 2020/2019
جميع الإناث	%95.7	%96.8
فقراء	%92.6	%94.2
غير فقراء	%97.7	%98.4
جميع الذكور	%96.6	%97.1
فقراء	%94.3	%95.2
غير فقراء	%98.2	%98.1

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحوث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2018/2017 -2020/2019

وهكذا يتضح من بحوث الدخل والإنفاق أن نسب الالتحاق بالتعليم من السكان في شريحة عمر من 6-15 سنة كانت بين غير الفقراء أعلى منها بين الفقراء، وذلك على مستوى كل من الذكور والإناث، وإن كانت النسب تحسنت في بحث 2020/2019 عما كانت عليه في بحث 2018/2017، يضاف لما سبق أن بحوث الدخل والإنفاق أظهرت وجود علاقة بين المستوى التعليمي للأفراد والفقر، حيث قلت نسب الفقراء بين الحاصلين على تعليم عال مقارنة بين الأميين والحاصلين على مستوى تعليم أساسي أو ما دون ذلك، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2-5)

نسبة الفقراء وفقًا للحالة التعليمية

الحالة التعليمية	نسبة الفقراء
حاصل على شهادة جامعية فأعلى	%9.4
حاصل على شهادة فوق المتوسط	%15.2
تعليم ثانوي فني	%26.4
تعليم ثانوي عام	%17.4
تعليم أساسي	%33.1
يقرأ ويكتب	%35.8
أمي	%35.6

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك عام 2020/2019.

عمالة الأطفال وضبط سلوك الطفل

تشير نتائج المسح الصحي للأسرة المصرية لعام 2021 (المسح الصحي، 2021)، إلى أن 6% من الأطفال في العمر 5–17 سنة قد اشتركوا في عمالة الأطفال أي في القيام بأنشطة اقتصادية أو أعمال لمدة تزيد عن الحد المناسب لهم بالنسبة لعمرهم و/أو عملوا في ظروف خطرة. ومن ناحية أخرى فقد اشترك 5% من الأطفال في الشريحة العمرية من 5–17 سنة في أنشطة اقتصادية أو أعمال منزلية مناسبة لهم.

وتتفاوت نسب عمالة الأطفال حسب محل الإقامة؛ حيث تصل إلى أعلى معدل لها في ريف الوجه القبلي، بينما لوحظ أن أقل نسبة عمالة للأطفال هي بين الأطفال المقيمين في المحافظات الحضرية. ومن الجدير بالذكر أن 3% من الأطفال يعملون في ظروف خطرة.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حاجة هؤلاء الأطفال إلى الحماية الاجتماعية، بداية من الحد من مشكلة عدم التحاقهم بالتعليم أو التسرب منه بسوق العمل.

مؤشرات التنمية البشرية ودلالاتها للحاجة للحماية الاجتماعية

لما كانت حاجات الإنسان متغيرة، ولما كان النمو الاقتصادي شرط ضروري ولكنه غير كاف للتنمية، فإن مفهوم التنمية البشرية يأخذ في الاعتبار الأبعاد الثلاثة التعليم والصحة والدخل في دليل مركب يلبي إلى حد كبير ما تمت الاشارة إليه سابقًا من أهمية تكامل السياسات الاجتماعية إذا ما تم الإفادة من مؤشراتها في مراجعة الجهود التنموية وإعادة توزيع الاستثمارات بين المحافظات المختلفة على مستوى القطاعات والأنشطة، حيث تشير مؤشرات التنمية البشرية إلى ملامح الحرمان على مستوى الفئات المختلفة والمحافظات المختلفة.

2-2-2 تكامل السياسات الاجتماعية

ولقد أدركت **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)** كغيرها من المؤسسات الدولية، أهمية السياسات الاجتماعية المتكاملة خلال التسعينات في أثناء تنفيذ سلسلة من الأنشطة التي لها علاقة بالقضاء على الفقر، وبحثت في كيفية صياغة رؤية اجتماعية تأخذ في الاعتبار الأولويات الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد من البلدان الأعضاء؛ حيث أظهرت هذه الأنشطة مدى الحاجة إلى وجود التزام سياسي حقيقي بالقضاء على الفقر وآلية إدارية متخصصة مسئولة عن صياغة السياسات ذات الصلة والتنسيق بين الجهات الفاعلة المختلفة بما يشمل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

هذا الرأي يستند إلى فكرة أن النمو الاقتصادي والثروة وتراكم رأس المال تفرزها مجموعة واسعة من العوامل– المسائل مثل اليد العاملة، والصحة، والتعليم – التي تصنف على أنها تنتمي إلى عالم السياسة الاجتماعية.

فلا يمكن **مناقشة قضايا الفقر** بمعزل عن التشغيل، ولا يمكن مناقشة التشغيل بعيدًا عن السياسة التعليمية والتدريب، كما أن السياسة الصحية لا بد أن تسير على نفس طريق تحقيق كل ما سبق.

وحتى تكون **السياسات الاجتماعية** فعالة، لا بد من تنفيذها على كل من المستوى المؤسسي والتنظيمي والفردي، فهذه المستويات متكاملة لأن القيم والقواعد المؤسسية تسهم إلى حد كبير في تشكيل وتنظيم سلوك المنظمات والأفراد على السواء، وكل مستوى يؤثر ويتأثر بالآخر على اعتبار أنها تمثل أنساقًا فرعية بعضها من بعض.

فالتغير الاجتماعي هو تحول يقع في أي تنظيم اجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، وعلى ذلك فإنه ينصب على كل تغير يحدث في أنماط العلاقات الاجتماعية، أو في البناء الطبقي للمجتمع، أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والجماعات والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية، وحيث إن ظواهر المجتمع تتصف بالترابط فإن أي تغير في جانب من جوانب حياة المجتمع سوف يحدث بدوره تغييرات في جوانب أخرى وبدرجات متفاوتة.

وحتى نضمن **نجاح السياسات الاجتماعية** لا بد من تحقيق نوع من التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية بتنفيذ هذه السياسات وبمعالجة القضايا الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والصحة والعمل والتخطيط والمرأة والفئات الضعيفة من السكان.

2-2-3 العلاقة بين السياسات التنموية والعدالة الاجتماعية

إن **الخبرات العالمية في مجال التنمية** أكدت أن **السياسات التنموية** التي لا تؤدي إلى عدالة اجتماعية تخلق من المشكلات أكثر مما تقدم من الحلول، كما أن التنمية البشرية بمفهومها الشامل أكدت على ضرورة تشارك جميع أفراد المجتمع في تحمل الأعباء وتقاسم العوائد وجنى الثمار.

ولقد شهدت العقود الأخيرة جدلًا علميًا كبيرًا حول **قضايا التنمية**، وطرح هذا الجدل مفاهيم عديدة منها التنمية البشرية، والأمن الإنساني، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي، والحماية الاجتماعية، وأخيرًا التنمية المستدامة، حيث انتقل العالم سعيًا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومع أخذ كثير من **الدول** بهذه المفاهيم، إلا أن كثيرًا من مشكلات التنمية ظلت بدون حل أو على الأقل لم تحقق مواجهة هذه المشكلات المستهدف منها. ومع ما كان مأمولا من قيام التكنولوجيا والانفتاح وعصر العولمة بإحداث تقدم في العالم من حيث المساواة وبلورة أسس جديدة للانتماء وشيوع السلام، إلا أن هذا التقدم صاحبه تزايد في المشكلات؛ فازداد الفقر واتسعت الهوة بين الفقراء والأغنياء، وأصبحت هناك معاناة من اللامساواة في كل المجالات والقطاعات.

وأصبح هناك **مطلب ملح هو تحقيق العدالة الاجتماعية** على نحو يمكن الجميع من المشاركة في جهود التنمية وجني ثمارها. وأصبحت الدعوة إلى العدالة الاجتماعية شعارًا معاصرًا لخطاب جديد من التنمية، وذلك بالمفهوم الواسع للعدالة الاجتماعية من تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع، وذلك على المستويات المختلفة (عدالة مكانية بين الأقاليم والمحافظات– عدالة عمرية بين الفئات المختلفة– عدالة زمانية بين الأجيال المختلفة).

ولذلك أكدت **دراسات العدالة الاجتماعية** على أهمية تصميم برامج التنمية على أسس من التوازن بين طبقات المجتمع بتوزيع عائداتها على كل الطبقات دون أن تترك فئة في الخلف. وأن تحقق قدرًا من المساواة في الحصول على الحقوق والفرص، وأن تعطي الفرصة لكل أعضاء المجتمع ومؤسساته للمشاركة (الدولة– القطاع الخاص– المجتمع المدني). وفي وجود التوازن والمشاركة تصبح العدالة الاجتماعية ممكنة.

الحق في التعليم

ولما كان التعليم من أهم الخدمات التي تقدم لأفراد المجتمع؛ فمن خلاله يتم بناء الشخصية وإمدادها بالمهارات اللازمة للعمل، وكذلك يتم تزويدها بالمهارات التي تمكنها من التكيف مع التغير السريع الذي فرضته العولمة وثورة المعلومات. لذا فإن إلقاء الضوء على النظام التعليمي وتحدياته كأحد أهم الخدمات التي تمكن من القضاء على كثير من المشكلات من جذورها يعد مطلبًا ملحًا، فلا **نهضة ثقافية بدون تعليم قومي حقيقي من منظور الحق في التعليم، وما يستتبع ذلك من تملك المهارات ومواكبة المستجدات لتحقيق الحق في العمل.**

وفي إشارة سريعة لمتوسط عدد سنوات الدراسة الفعلي والذي تم حسابه من بيانات 2020/2019 للسكان 25 سنة فأكثر والذي وصل إلى 8.4 سنة، ومتوسط عدد سنوات الدراسة المتوقع 13.5 سنة يتضح أهمية الدفع بزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم على نحو يرفع من قيمة الأخير من خلال حماية الأطفال الفقراء من مشكلة الإحجام عن الالتحاق بالتعليم ومشكلة التسرب منه.

الحق في العمل

إذا كانت **البطالة وأرقامها** تؤكد على معاناة الأسر الفقيرة حيث تشير مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك إلى أن الدخل من العمل يمثل 67.1% من إجمالي مصادر الدخل الرئيسية، مما يؤكد أهمية العمل للجميع بما فيهم الشباب داخل الأسرة (والتأكيد على: عمل لائق – حد أدنى من الأجور – نشر ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال وامتلاك المشروعات الصغيرة والمتوسطة – إعلاء قيمة العمل... إلخ)، وخاصةً أن المجتمع المصري يعاني من ارتفاع معدل الإعالة الديموجرافي بين تعدادي 2006 و2017، حيث ارتفع من 55% إلى 61.6% وهو ما

يعكس مدى العبء الذي يتحمله الجزء المنتج من السكان (الإعالة الديموجرافية تساوي مجموع السكان أقل من 15 سنه والسكان من سن 65 سنة فأكثر مقسومًا على السكان 15– 64).

المحور الثالث

3-2 التحديات العامة والخاصة التي تواجه نظم الحماية الاجتماعية

تتمثل هذه التحديات في:

(1) **تحديات خارجية: خارج نطاق الدولة،** وتتمثل في:

أ- **الكوارث الطبيعية**

مثل الزلازل والسيول، وقد عانت **مصر** في السنوات الماضية إحدى صور تلك الكوارث حين تعرضت في الثاني عشر من أكتوبر (1992) لزلزال مدمر أدى إلى هدم عدد كبير من المنازل، كما أدى إلى حدوث وفيات وإصابات كثيرة.

كذلك **السيول** التي تعرضت لها محافظة أسوان عام (2021) والتي أدت إلى مخاطر كثيرة تعرض لها أهل أسوان والنوبة، ووقعت أضرار كلية وجزئية لعدد من المنازل، واضطرت بعض الأسر لترك منازلها خوفًا من سقوط الأسقف والجدران المتشبعة بالمياه عليهم، وقد قامت **الجمعيات الأهلية** ببذل جهود كثيرة لحصر الأضرار وتوفير المساعدات للأسر المتضررة. وهو ما مثل ضغطًا كبيرًا على موارد منظومة الحماية الاجتماعية.

ب **التحديات الصحية**

ظهور الأوبئة التي تهدد حياة الإنسان مثل وباء كورونا وتهدد الثروة الحيوانية مثل إنفلونزا الطيور، **وقد كشفت جائحة كورونا** عن وجود أوجه قصور وخلل في نظم الحماية الاجتماعية، الأمر الذي جعل فكرة توسيع تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات الاجتماعية الهشة والأكثر عرضة لأخطار الجائحة أكثر رسوخًا، وقد تسبب فيروس كورونا في زيادة التوتر والخوف والقلق، وزيادة مصادر الضغوط على مستوى الأسرة، وانخفاض الدخل بسبب فقدان الوظائف وتخفيض الأجور مما سبب ضغوطًا كبيرة على منظومة الحماية الاجتماعية.

(2) تحديات داخلية: داخل نطاق الدولة، وتتمثل في:

أ- **الفساد**

تعد آفة الفساد معوقًا أساسيًّا من معوقات أي جهود للتنمية إذ تعمل على عدم وصول الدعم لمستحقيه وتعرقل جدوى برامج الحماية الاجتماعية.

وقد تراجعت مصر 3 مراكز في مؤشر الشفافية الدولية في مكافحة الفساد لعام 2022 **(العدالة الاجتماعية بين واقع التحديات وحتمية المواجهة، 2023)** لتحتل المركز 130 من بين 180 دولة، وذلك بعد ما كانت في

المركز 127 عام 2021. **ويقيس هذا المؤشر** تقييم الدول من خلال فساد القطاع العام بالاعتماد على 13 معيارًا واستقصاء لأراء الخبراء والمديرين التنفيذيين.

ومن أهم التأثيرات القوية للفساد تراجع مستويات العدالة الاجتماعية، وازدياد الشعور بعدم المساواة بين أفراد المجتمع مما يهدد السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي.

ويؤثر **الفساد** بدرجة كبيرة على الفقراء، ويفاقم من معدلات الفقر، ويزيد من تباين الدخول بين شرائح المجتمع ومن انخفاض عدالة توزيع الدخل **(الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، 2024)**.

ب- المشكلة السكانية

يقصد **بالمشكلة السكانية** عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات، ولا شك أن مشكلة الزيادة السكانية المتسارعة في المجتمع المصري من التحديات الكبرى أمام جهود التنمية في العديد من المجالات الاقتصادية والصحية والتعليمية والخدمية، كما أنها حجر عثرة في طريق نجاح السياسات الموجهة لمكافحة البطالة والفقر ورفع مستوى المعيشة.

ويبلغ عدد سكان **مصر** الحالي 117.246.981 بمعدل نمو سنوي قدره 1.647، ويمثل عدد سكان مصر نسبة 1.422% من إجمالي عدد سكان العالم **(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (https: //www.campas.gov.eg)**

وتعد زيادة المخصصات العامة للإنفاق على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات والإسكان ونظم الحماية الاجتماعية والأمن، على حساب مخصصات الإنفاق الرأسمالي على مشروعات التنمية بقطاعات الإنتاج الرئيسة كالزراعة والصناعة من الآثار الملحوظة والمهمة للزيادة السكانية والتي تمثل ضغطًا كبيرًا على منظومة الحماية الاجتماعية.

ج- البطالة

تعد **مشكلة البطالة** مشكلة مركبة فإذا كان ظاهرها يبدو اقتصاديًا، فإن باطنها اجتماعي ثقافي، حيث تتعدد عوائق البطالة وآثارها.

ومن أهم المشكلات الاقتصادية للبطالة تناقص المعدلات الحقيقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي مما يعكس تراجع عملية التنمية الاقتصادية نتيجة للتغيرات الاقتصادية العالمية، مما يؤدي إلى نقص القدرة على خلق فرص عمل جديدة تستوعب الزيادة السكانية في قوة العمل **(محمد وفيق، 2023)**.

إن المعدل المرتفع للبطالة يشكل إهدارًا لطاقة عنصر العمل من جهة، ويشكل من جهة أخرى تهديدًا للاستقرار السياسي والاجتماعي، ويوفر أرضًا خصبة لنمو التطرف السياسي، والعنف. **فالبطالة** ليست مجرد تعطيل لأحد عناصر الإنتاج، ولكنها تعطيل لأهم عناصر الإنتاج وهي الموارد البشرية.

وتمثل **البطالة** ضغطًا رئيسًا على موارد نظم الحماية الاجتماعية، وذلك بسيادة النزعة الاتكالية التي تتضح في اعتماد نسبة كبيرة من الشباب في سن العمل على الأسرة اعتمادًا كاملًا في تدبير شئونهم المادية، وتمثل هذه الأسر في أغلب الأحيان أسر فقيرة تعتمد في دخلها على المعونات التي تقدمها منظومة الحماية الاجتماعية.

ولقد أكد **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** أن **معدل البطالة في مصر** سجل 6.7% خلال الربع الثالث من عام 2024 بزيادة قدرها 6.2% عن الربع السابق، **وأوضح الجهاز المركزي أن إجمالي قوة العمل في الاقتصاد المصري** قد بلغ نحو 32.218 مليون فرد خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر 2024 مقابل 31.423 مليون فرد خلال الربع السابق بزيادة مقدارها 2.5% **(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)**.

د- <u>الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة</u>

شهدت **مصر** ارتفاعًا في معدلات الفقر، ففي حين كانت نسبة الفقر 22% في عام 2009، فإنها ارتفعت إلى 25% في عام 2011 ثم 26.5% في عام 2013، ثم 27.8% في عام 2015 لتقفز بعدها إلى 32.5% في العامين 2017 و2018 على الترتيب. (هويدا عدلي ،2023)

وقد عاودت هذه المعدلات للانخفاض بقدر ضئيل لتصل إلى 29.5% وفقًا لنتائج أحدث مسح للدخل والإنفاق في مصر، وهو المسح الذي صدر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2019–2020.

ويتزامن ارتفاع معدلات الفقر مع انخفاض مستوى دخل الأفراد والذي يمثل تحديًا كبيرًا يواجه برامج الحماية الاجتماعية **(العدالة الاجتماعية بين واقع التحديات وحتمية المواجهة، 2023)**، إذ إنها لا تتناسب مع ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم التي واصلت الارتفاع في عام 2022 ليسجل معدل التضخم السنوي في أكتوبر 16.2% الأمر الذي يسهم في ارتفاع معدلات الفقر. ومن ثم، لا تستطيع برامج الحماية الاجتماعية الحالية مواجهة الأضرار التي تلحق بالفئات الأكثر ضغطًا واحتياجًا.

هـ- <u>الأمية</u>

تشكل **الأمية** عائقًا كبيرًا أمام تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري؛ حيث إن زيادة معدلات الأمية يعنى زيادة معدلات البطالة واتساع دائرة الفقر وانخفاض جودة حياة المواطنين. هو ما يعوق أي تقدم ملموس في سعي منظومة الحماية الاجتماعية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية.

(3) تحديات خاصة بنظم الحماية الاجتماعية

تشير الدراسات والتقارير الأممية والمحلية حول العالم إلى تشابه التحديات التي تواجهها نظم الضمان الاجتماعي في العالم، مع وجود بعض الاختلافات بسبب اختلاف المستوى الاقتصادي بين الدول. وتتأثر هذه التحديات بطريقة إدارتها، وبنوعية وطبيعة المعايير التي يتم تطبيقها على أنظمة الضمان الاجتماعي أو الحقوق التي تقرها الدولة. وبشكل عام يمكن تلخيص هذه التحديات فيما يلي:

❖ **تحدي التغطية**

أدى الانتشار المتنامي للعمل غير المنظم في كثير من البلدان، إلى ثبات نسب تغطية نظم الضمان الاجتماعي بل انخفاضها. ونتيجة لذلك، فإن الأغلبية العظمى من سكان العالم لا تزال تفتقر إلى تغطية الضمان الاجتماعي، ففي البلدان ذات الدخل المتوسط أو المنخفض، تزيد نسب العمال الذين لا يربطهم عقد عمل قانوني صريح في شركات منظمة وفي سياق علاقة توظيف واضحة. ولهذا، لا يستفيد هؤلاء العمال بحكم القانون عمومًا من التأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف، كما ينطبق هذا الوضع أيضًا على العاملين لحسابهم الخاص، والذين يشكلون الأغلبية الكبرى من العمال في الاقتصاد غير المنظم، والذين لا يستفيدون عادة من تغطية الضمان الاجتماعي. وفي المقابل لم توضع تدابير بديلة للضمان الاجتماعي، مثل النظم غير القائمة على الاشتراكات، بشكل يكفي لتوفَير مستوى أساسي على الأقل من التغطية الاجتماعية لأولئك الذين لا يدخلون في إطار علاقة توظيف منظمة في الكثير من البلدان ذات الدخل المتوسط أو المنخفض. ونتيجة لذلك، يبقى التأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف، في أجزاء عديدة من العالم، العماد الأساسي لنظم الضمان الاجتماعي، في حين أن مجموعات كبيرة من السكان لا تستفيد من أي تغطية أو تستفيد من تغطية جزئية فحسب. ولا يشكل الضمان الاجتماعي الشامل حقيقة واقعة بالنسبة للأغلبية العظمى من السكان، فثمة أقلية تستفيد من تغطية جزئية من الضمان الاجتماعي (أي تغطية بعض فروع الضمان الاجتماعي) **(مكتب العمل الدولي، 2012)**.

❖ **تحدي الملاءمة**

يرتبط تحدي التغطية بشكل مباشر بمفهوم الملاءمة، فلا يمكن تقديم تغطية مجدية وفعالة وكافية إن لم تكن الإعانات المقدمة ملائمة وقادرة على التغلب على المخاطر الرئيسية لمتطلبات الحياة الاجتماعية. وتعد الإعانات ملائمه عندما لا تكون منخفضة جدًا، ويستطيع الأفراد العيش منها، وتلبية الاحتياجات الأساسية للأسر، ولا مرتفعة جدًا حينما يصل مستوى الإنفاق على غير المحتاجين إليها إلى حد الضرر الاقتصادي العام للبلد

ورفع تكلفة الضمان على الآخرين وعلى موازنات الدولة. ويمكن التمييز بين شكلين من الملاءمة **(عبد القادر حفوظة، 2023):**

أ- **الملاءمة الاجتماعية:** حين تكون العلاقة بين مستويات الإعانات والضرائب أو الاشتراكات الاجتماعية المسددة خلال فترة العمل المؤدي "عادلة"، وتساعد على تحقيق النتائج المرجوة من السياسة الاجتماعية.

ب- الملاءمة الاقتصادية: وهي متعلقة بأدوات السياسات المالية والعمالية، وغيرها من السياسات الاقتصادية التي تخدم الأغراض الاجتماعية. وتقتضي الملاءمة أن تضمن إعانات الضمان الاجتماعي المقدمة على الأقل أن يحصل الناس بمختلف أعمارهم، على جميع السلع والخدمات الأساسية، بما في ذلك الوصول للخدمات الصحية، مما يجعلهم يعيشون حياة كريمة، وهذا من خلال رفع دخلهم ليتجاوز عتبة الفقر. لكن في الواقع يمكن ملاحظة استمرار مستويات الفقر والاستبعاد الاجتماعي وتدني الخدمات الصحية في العديد من الدول النامية. وهو ما يشير إلى أن إعانات الضمان الاجتماعي غالبًا ما لا تتمشى مع التحدي الكامن في توفير حياة كريمة للجميع، وهو ما أكدته لجنة الخبراء لدى منظمة العمل الدولية في الدراسة الاستقصائية العامة المتعلقة بصكوك الضمان الاجتماعي (2011) والتي لاحظت وجود: " فجوة بين البلدان ذات الدخل المرتفع من جهة، والبلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض من جهة أخرى، من حيث قيمة وملاءمة الإعانات التي تقدمها نظم الضمان الاجتماعي في كل منها؛ حيث اتسمت الإعانات على مستوى البلدان ذات الدخل المرتفع بأنها أعلى حتى من المعايير المتقدمة المحددة بموجب اتفاقيات الضمان الاجتماعي اللاحقة. وعلى العكس من ذلك فقد لوحظ أن مستوى إعانات الضمان الاجتماعي التي تقدمها البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض لا تصل حتى إلى الحد الأدنى من المعايير المحددة في الاتفاقية رقم 102 لسنة 1952، التي تسمح للمستفيد بأن يعيش حياة كريمة وصحية هو وأفراد أسرته. **(مكتب العمل الدولي ،2012، مرجع سبق ذكره)**

❖ **تحدي الاستدامة المالية**

لقد باتت **قدرة نظم الضمان الاجتماعي** على تحمل التكاليف والاستدامة المالية مصدر قلق يؤرق الدولة في جميع مراحل تنميتها الاقتصادية، وصارت لا تقوى إلا على تحمل تكلفة مجموعة أساسية ومتواضعة من الحماية الاجتماعية.

❖ **تحدي التنسيق**

يتطلب **تصميم نظام الحماية الاجتماعية وتنفيذه** تنسيقًا فيما بين مختلف المنظمات المشاركة في توفير خدمات الحماية الاجتماعية والتحويلات المرتبطة بها، ويشمل مختلف الوزارات التنفيذية والهياكل اللامركزية ومنظمات

المجتمع المدني. ومع ذلك تميل معظم برامج الحماية الاجتماعية عند تصميمها وتنفيذها إلى الاعتماد على وزارة واحدة بمعزل عن الروابط وأوجه التكامل فيما بين هذه الوزارات.

وقد أسهم هذا في تفكك السياسات وتداخل البرامج، وتسهم العديد من العوامل في سوء التنسيق وتفكك الحماية الاجتماعية بما في ذلك (Transform, 2017):

- غياب إطار وطني أو استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية.
- الفهم القاصر لأنسب الخيارات المتاحة لتشغيل أنظمة الحماية الاجتماعية.
- الوعي المحدود ونقص المعلومات المتبادلة.
- غياب التنسيق والحوار بين الجهود الوطنية والأنظمة بخلاف أنظمة الدولة والأنظمة غير الرسمية.
- التنسيق الرأسي الضعيف بين المستوى المركزي والمستوى الإقليمي.
- التنسيق الأفقي الضعيف فيما بين الأطراف المتعددة المشاركة في إدارة (وتمويل) مجموعة متنوعة من السياسات والبرامج.
- نقص التمويل والقدرات التنظيمية المحدودة في الهيئات الأساسية المسؤولة عن الحماية الاجتماعية.
- التنفيذ وفقًا لمختلف الأطر الزمنية ودورات التخطيط.
- الروابط المحدودة أو العلاقات الغائبة فيما بين البرامج القائمة على اشتراكات والبرامج غير القائمة على اشتراكات.
- استخدام نظم إدارية مختلفة مثل نظم الاختيار وتحديد الهوية والتسليم والتسجيل و/ أو الرصد والتقييم لكل برنامج من هذه البرامج.
- التعقيدات المرتبطة بتسلسل المسئوليات.
- نظم الأداء سيئة التنسيق.
- حماية الميزانية.
- المسائل المتعلقة "بدوائر النفوذ".
- السياسات البيروقراطية.

على الرغم من وجود مزايا وعيوب تشوب التنسيق فإن على **الهيئات والمؤسسات العاملة في منظومة الحماية الاجتماعية** أن توازن بين التكلفة والمنافع التي تعود عليها من العمل بمفردها مقارنة بتنسيق عملها مع الجهات الأخرى، مع مراعاة مصلحة الفئات السكانية التي تخدمها.

❖ **تحديات أخرى**

هناك بعض التحديات الأخرى المهمة التي تواجه منظومة الحماية الاجتماعية والتي تتمثل في:

- **انخفاض مستوى التعليم الحكومي وغياب الكفاءات والخبرات عن العملية التعليمية** وهو ما أدى إلى لجوء أغلب أسر الطبقة المتوسطة للتعليم الخاص، وبالتالي إنفاق جزء كبير من دخول هذه الأسر على تعليم أبنائها بدلاً من التعامل مع المدارس الحكومية، وهو أمر أدى إلى زيادة عوز هذه الطبقة التي أصبحت هي الأخرى في حاجة لأن تشملها برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة **(العدالة الاجتماعية بين الواقع وحتمية المواجهة، 2023)**، وترسيخ قيمها لدى المواطنين وتوعية المجتمع بأبعادها الأساسية.
- **ضعف دور وسائل الإعلام** في الترويج لمفهوم وسبل تحقيق الحماية الاجتماعية.
- تركيز **برامج الحماية على الجوانب الاستهلاكية** أكثر من الجوانب الإنتاجية.
- **قلة دراية الأسر الفقيرة** بكيفية الحصول على خدمات برامج الحماية.
- **عزوف بعض الأسر الفقيرة** عن الإفادة من الخدمات خوفًا من النظرة الدونية.

وخلاصة القول أن منظومة الحماية الاجتماعية تواجه فجوة متصاعدة نتيجة لحملة التحديات العامة بشقيها الخارجي والداخلي والخاصة الواردة في الدراسة، لذا يوصى بتصميم برامج دعم لا تعتمد على مفهوم المساعدات المباشرة الفورية فقط بل تكون أكثر استدامة، وتهدف إلى تنفيذ حلول جذرية للمشكلات الرئيسة في المجتمع مثل ضعف البنية التحتية، وتدني جودة الخدمات في القرى، وربط هذه البرامج بأطر قانونية وتنظيم مؤسسي، كما هو الحالة في المشروع القومي المصري "حياة كريمة".

الفصل الثالث

3-1 رؤية تحليلية لبرامج الحماية الاجتماعية [*]

في البرازيل وماليزيا والصين في القرن الحادي والعشرين

تمهيد..

- تم اختيار **البرازيل** لأنها طبقت برامجًا تعد من أنجح برامج الحماية الاجتماعية على مستوى العالم، ونظرًا لإشادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بالتجربة البرازيلية.
- تم اختيار **ماليزيا** كأحد دول منطقة جنوب شرق آسيا[1] التي نجحت في تقليل معدلات الفقر، وتنفيذ برامج ملهمة للحماية الاجتماعية في القارة الآسيوية.
- احتلت **ماليزيا** المرتبة الـ 31 والمرتبة الـ 33 في عام 2022 وعام 2023 من بين 63 دولة و64 دولة على الترتيب بين الاقتصادات العالمية الأكثر تنافسية وفقًا لمؤشر التنافسية الدولية الصادر عن ''المعهد الدولي لإدارة التنمية'' (International Institute for Management Development) في مدينة لوزان بسويسرا (IMD World Competitiveness Center, 2022, p. 116; IMD World Competitiveness Center, 2023, p. 128).
- احتلت **ماليزيا** المرتبة الـ 27 في حين احتلت مصر المرتبة الـ 93 في عام 2019 من بين 141 دولة وفقًا لمؤشر التنافسية الدولية الصادرة عن "المنتدي الاقتصادي العالمي" (World Economic Forum) في مدينة جنيف بسويسرا (World Economic Forum, 2019, p. 368; p. 200).
- في حين بلغ **معدل الفقر المطلق** ما نسبته 50% في عام 1970، نلاحظ أن معدل الفقر المطلق في ماليزيا قد بلغ ما نسبته 5.6% و6.2% في عام 2019 وعام 2022 على الترتيب، ويعني هذا، أنه ما تزال هناك 490 ألف أسرة ماليزية تعيش تحت خط الفقر المطلق والمقدر بمبلغ 2589 رنجيت ماليزي للأسرة الواحدة في عام 2022. (Lee, H-A, 2024, p. 24; The World Bank, 2024a, pp. 1-2; The World Bank, 2024b, p. 38).
- **بلغت نسبة الفقر المدقع على المستوى القومي في ماليزيا** 0.2% في عام 2022، وتشير الإحصاءات الرسمية إلى نجاح العاصمة القديمة ''كوالالمبور''، والعاصمة الجديدة "بوتراجايا" (Putrajaya)، ومنطقة "لابوان"

---

[*] قام بإعداد هذا الفصل أ.د.م. أحمد نبوي حسب النبي– الأستاذ المساعد في قسم التخطيط التربوي بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

[1] تشمل منطقة جنوب شرق آسيا الدول الآتية: ماليزيا، وتايلاند، وسنغافورة، وإندونيسيا، والفلبين، ولاوس، وكمبوديا، وميانمار (Myanmar).

(Labuan) في تقليل معدلات الفقر المدقع لتصبح صفر% في عام 2022، وعلى الرغم من هذا النجاح، إلا أن بعض المقاطعات ما يزال يرتفع الفقر المدقع بها عن المستوى القومي؛ حيث وصلت معدلات الفقر المدقع في مقاطعة "صباح" (Sabah) ومقاطعة "كلنتان" (Kelantan) ومقاطعة "سراواك" (Sarawak) إلى 1.2% و0.8% و0.4% على الترتيب في عام 2022 (The World Bank, 2024b, p. 38).

- **يستخدم هذا الفصل التعريف التالي "للفقر المطلق"** (Absolute Poverty)**:** هو حالة يكون فيها استهلاك الفرد / الأسرة أو دخل الفرد / الأسرة أقل من حد معين لشراء السلع بالأسعار الثابتة، أما **الفقر النسبي** فهو حالة يكون فيها الفرد غير قادر على التمتع بالخبرات الحياتية التي يتمتع بها غالبية أفراد المجتمع، وعلى هذا، فإن الفقر المطلق هو انخفاض دخل الفرد / الأسرة عن الحد الأدنى اللازم لشراء الاحتياجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع. ولا يعني هذا، أن الفقر المطلق هو مساو لمفهوم "الفقر المدقع" (Extreme Poverty)؛ فالفقر المدقع هو الحد الأقصى من الحرمان المالي ومن الإقصاء الاجتماعي في مختلف مجالات حياة الفرد، وعلى هذا، يتبني الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التعريف التالي الفقر المطلق باعتباره عدم قدرة الفرد/ الأسرة على شراء السلع الأساسية في مجتمع معين نتيجة لعدم توافر الحد الأدنى من الدخل اللازم لشراء هذه الاحتياجات الأساسية (Menyhert, B., et al., 2021, pp. 6-7).

إسهامات أنطوني جيدنز وآمارتيا سين المتصلة ببناء القدرات البشرية ونظم الحماية الاجتماعية:

ويرتكز البحث الحالي على '' نظرية الهيكلية''((Theory of Structuration التي صاغها ''أنطوني جيدنز'' (Anthony Giddens) والتي تؤكد على ثنائية البنى الاجتماعية والأفراد الفاعلين. فالأفراد الفاعلين في المجتمع يتصفون بالقدرة على التأمل، وبامتلاك المعرفة. ولهذا، فإن دراسة الخصائص البنيوية للنظم الاجتماعية يجب أن تعترف بالتفاعلات القوية بين الهياكل الاجتماعية وبين الأفراد الفاعلين في المجتمع. وبالإضافة إلى هذا، تؤكد النظرية الهيكلية التي طورها '' أنطوني جيدنز''على أهمية تنظيم الأفراد لأنفسهم عبر الفترات الزمنية المختلفة. ويعتقد '' أنطوني جيدنز''أن البنى الاجتماعية توجد من خلال 3 محاور هي: أ) أنشطة الأفراد الفاعلين في المجتمع. ب) الأنماط المؤسسية للتفاعل بين الهياكل/ البنى الاجتماعية وبين الأفراد الفاعلين في المجتمع في الأماكن والفترات الزمنية المختلفة. ج) التفاعل بين الأفراد الفاعلين في المجتمع وبين الهياكل الاجتماعية (Xiao, Y., & Chow, J. C.– C., 2024, Chapter 28).

ويرتكز البحث الحالي على آراء ''أنطوني جيدنز'' التي ترى ضرورة تأسيس استراتيجيات جديدة للحماية الاجتماعية ولمكافحة الفقر. وينطلق البحث الحالي من مسلمة جوهرها أن نجاح برامج الحماية الاجتماعية في المناطق الفقيرة في مصر يجب أن يرتكز على تجنب أخطاء الماضي، وعلى الشراكة بين الجهود الحكومية وبين جهود المنظمات التطوعية، وعلى الحوار والتعاون بين المؤسسات الحكومية وبين الفقراء لتصميم وتنفيذ برامج أكثر فاعلية للحماية

الاجتماعية، وعلى قيام الحكومة المصرية بوضع سياسات الحماية الاجتماعية في صدارة أولوياتها التنموية، وعلى دمج الفقراء في صياغة السياسات التنموية وبرامج الحماية الاجتماعية المستقبلية في مصر.

ويوظف البحث الحالي ''مدخل القدرات'' (Capability Approach) الذي صاغه عالم الاقتصاد المشهور ''آمارتيا سين'' (Amartya Sen). ويركز مدخل القدرات على ما يستطيع الفرد القيام به وليس ما يشعر الفرد به. ويطالب ''سين'' بالانتقال من التركيز على الدخل المالي إلى التركيز على الفرص الفعلية المتاحة للفرد لتحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية. ويسمي ''سين'' هذه الفرص باسم ''الوظائف'' (Functions)؛ أي الوظائف التي ينجح الفرد في القيام بها مثل المشاركة الفعالة في الأنشطة المجتمعية. وتتأثر قدرات الفرد بدرجة الحرية التي يتمتع بها الفرد لتنفيذ هذه الوظائف. وعلى هذا، فإن الفقر عبارة عن حرمان من بعض القدرات الأساسية مثل الحرمان من القدرة على الحصول على الغذاء، والحرمان من القدرة على الحصول على الكساء، والحرمان من القدرة على الحصول على السكن، والحرمان من القدرة على المشاركة في أنشطة المجتمع المحلي (Hick, Rod, 2012, pp. 292–293). وترتكز الآليات المستقبلية المقترحة لتطوير نظم الحماية الاجتماعية في مصر في الفصل الخامس من هذا البحث على فلسفة ''آمارتيا سين''.

3-1-1 برامج الحماية الاجتماعية في البرازيل

وتشمل هذه البرامج ما يلي: برامج الدعم النقدي المشروطة المقدمة للأسرة، وبرنامج "الدعم الغذائي" (The Food Acquisition Program)، والبرنامج القومي للتغذية المدرسية" (National School Feeding Program)، وبرنامج دعم توصيل مياه الشرب النقية وشبكات الصرف الصحي، وبرنامج "مكافحة عمالة الأطفال" (The Child Labor Eradication Program)، "وبرنامج الطفل السعيد ورعاية الطفولة المبكرة" (The Happy Child and The Early Childhood Program)، وبرامج الدعم النقدي المقدمة لكبار السن ولذوي الاحتياجات الخاصة، وبرامج الدعم الهادفة إلى زيادة عدد العاملين في قطاع العمل الرسمي.

3-1-1-1 برامج الدعم النقدي المشروطة المقدمة للأسرة

يعد برنامج "**الوثيقة الأسرية للدعم النقدي للفقراء**" (Bolsa Familia) من أقدم برامج الحماية الاجتماعية التي تم تطبيقها في البرازيل؛ حيث بدأ تطبيقه على المستوى القومي للدولة في عام 2003. ويرتكز البرنامج على تقديم إعانات مالية للأسر الفقيرة بشرط استمرار أبنائها في التعلم وحصولهم على التطعيمات والرعاية الصحية. وغالبية المستفيدين من البرنامج هن من النساء المعيلات الحاصلات على الشهادة الإعدادية أو الشهادة الابتدائية (Morgandi, M. et al., 2023, pp. 1–12)، ويلزم هذا البرنامج الأسر التي لديها أبناء بين سن يوم واحد إلى سن الخامسة عشرة بحضور 85% من أيام العام الدراسي، والأسر التي لديها أبناء بين سن الـ 16 إلى سن الـ 17 بحضور 75% من أيام العام

الدراسي، كما يلزم الأمهات بتطعيم أبنائهن من سن يوم إلى سن 7 أعوام، ويلزم الأمهات الحوامل بمتابعة حالتهن الصحية بالمستشفيات، ويلزم الإناث من سن 14 عامًا إلى سن 44 عامًا بالفحص الصحي الدوري لهن بصفة منتظمة، وأشارت إحدي الدراسات إلى أن حصول الأسرة على دعم نقدي من برنامج "الوثيقة الأسرية للدعم النقدي للفقراء" لمدة 4 سنوات و8 أشهر على الأقل يسهم في ارتفاع معدلات تخرج الأبناء الفقراء من التعليم الإعدادي، وفي زيادة معدلات دخولهم سوق العمل الرسمي بعد سن الـ 18 (De Oliveira, G. L., and Andre L. S. C., 2020, pp. 4-54).

ومن مزايا برنامج الوثيقة الأسرية للدعم النقدي للفقراء إمكانية بقاء الأسرة في هذا البرنامج لمدة سنتين بعد حصولها على دخل يزيد عن مقدار الدخل اللازم للإفادة من هذا البرنامج، **وهناك شرطان لاستمرار الأسرة في الإفادة من هذا البرنامج هما:** قيام الأسرة بإبلاغ "هيئة السجل الموحد لبرامج الحماية الاجتماعية" (Cadastro Unico) بصورة طوعية بارتفاع دخلها، وأن يكون دخل الأسرة أقل من 50% من قيمة الحد الأدنى القومي للأجور، وتشجع قاعدة استمرار الأسرة في الإفادة المالية من البرنامج على الرغم من ارتفاع دخلها أرباب الأسر على دخول سوق العمل، وتمنح الأسر شعورًا بالأمان من التقلبات المالية التي قد تنجم عن تركهم للعمل الجديد بعد فترة وجيزة من الحصول عليه، كما تشجع أيضًا أرباب الأسر على الاستمرار في تحسين الأوضاع التعليمية والصحية لأبنائهم، **ومن المزايا الأخرى لبرنامج "الوثيقة الأسرية للدعم النقدي للفقراء"** تمتع الأسر التي تخرج بصورة طوعية من البرنامج بحق العودة إليه إذا ساءت أحوالها المالية، ويتيح حق الخروج الطوعي من برنامج "الوثيقة الأسرية للدعم النقدي للفقراء" العودة الفورية دون الانتظار لفترات زمنية للمستفيدين القدامي من البرنامج إذا قل دخلهم عن حد معين في خلال 3 سنوات من خروجهم من هذا البرنامج، **ومن مزايا "حق العودة الفورية للإفادة من البرنامج"** (Retorno Garantido) أنه يسمح للأسر بالمخاطرة بدخول سوق العمل لتحسين دخلهم دون الخوف من تقلبات المستقبل (Fietz, K., et al., 2021. pp. 2-39).

ومن البرامج الأخرى للحماية الاجتماعية في البرازيل برنامج المساعدات المالية الطارئة (Auxilio Emergencial Brasil) الذي حل محل برنامج "الوثيقة الأسرية للدعم النقدي للفقراء" في عام 2021، وقد طبقت **البرازيل** برنامج "المساعدات المالية الطارئة" نتيجة لتزايد حجم التفاوتات الاجتماعية / الاقتصادية، وتزايد الفجوة في الثروة بين الذكور والإناث وبين السكان من أصول أوروبية وبين نظرائهم من الأصول الأفريقية وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، ونتيجة للكساد الاقتصادي الذي نجم عن جائحة الكوفيد-19، وقد أدت **جائحة الكوفيد-19** إلى انخفاض حجم القوى العاملة ونسبة مساهمة المواطنين في سوق العمل في منطقة أمريكا الجنوبية والكاريبي بنسبة 9% و4.8% على الترتيب في عام 2020، وبالإضافة إلى هذا، زات نسبة الأفراد الذين يعانون من الفقر المدقع ومن الفقر لتصل إلى 12% و33.7% على الترتيب من إجمالي عدد السكان في **منطقة أمريكا الجنوبية والكاريبي**، وبخاصة بين الأطفال والشباب والنساء في عام 2020، ونتيجة لكل هذه العوامل بدأت **البرازيل** في إبريل من عام 2020 في تطبيق برنامج للإعانات

النقدية العاجلة بميزانية مقدارها 600 مليار ريال برازيلي يتم تخصيصها للأفراد الذين يقل دخلهم عن 50% من الحد الأدنى للأجور وللعاطلين وللعاملين في الاقتصاد غير الرسمي وللنساء المعيلات لمدة 3 شهور، وفي شهر سبتمبر من عام 2020 تم تخفيض قيمة الإعانة المالية للأسرة الفقيرة المستحقة من 600 ريال برازيلي شهريًا لمدة 3 شهور إلى 300 ريال برازيلي شهريًا لمدة 4 شهور، ثم تم تخفيضها مرة ثانية في عام 2021 لتصبح 250 ريالًا برازيليًّا شهريًا لمدة 4 شهور (Costa, D. M., et al., 2023, pp. 2-3)).

وقد نجح برنامج "المساعدات المالية الطارئة" في تقديم إعانات مالية لنحو 68.2 مليون مواطن في الفترة من إبريل إلى أغسطس 2020 كانوا يمثلون 34% من إجمالي عدد السكان في البرازيل في هذه الفترة الزمنية، وقد استفاد 90% من الشرائح الـ 40% الأكثر فقرًا في البرازيل من برنامج "المساعدات المالية الطارئة" في خلال الشهور الأربعة الأولى من تطبيقه. وكان حجم الإعانات المالية الشهرية التي تحصل عليها الأسرة الفقيرة في برنامج "المساعدات المالية الطارئة" في خلال الفترة من إبريل إلى أغسطس من عام 2020 يبلغ 3 أمثال ما تحصل عليه الأسرة الفقيرة في برنامج "الوثيقة الأسرية للدعم النقدي للفقراء"، وكانت الميزانية السنوية لبرنامج "المساعدات المالية الطارئة" تبلغ 10 أمثال الميزانية السنوية لبرنامج "الوثيقة الأسرية للدعم النقدي للفقراء" في خلال الشهور الأولى لتطبيق هذا البرنامج، وأسهم تخفيض حجم الإعانات المالية التي تحصل عليها الأسر الفقيرة من خلال برنامج "المساعدات المالية الطارئة" في شهر سبتمبر 2020 ثم في عام 2021 في تقليل أعداد المستفيدين من هذا البرنامج، وفي زيادة فاعلية إفادة أكثر الشرائح المجتمعية فقرًا وعوزًا من هذا البرنامج، ومن بين 68.2 مليون مواطن استفادوا من برنامج "المساعدات المالية الطارئة" في الشهور الأولى من عام 2020 كان هناك 19.5 مليون مواطن مسجلين بالفعل في "الوثيقة الأسرية للدعم النقدي للفقراء" (Bolsa Familia)، و10.5 مليون مواطن مسجلة بياناتهم في "هيئة السجل الموحد لبرامج الحماية الاجتماعية" ولكنهم لم يكونوا يحصلون على أي دعم مالي من برنامج "الوثيقة الأسرية للدعم النقدي للفقراء"، وكان هناك 38.2 مليون مواطن غير مسجلين لبياناتهم في "هيئة السجل الموحد لبرامج الحماية الاجتماعية" (Brollo, F. et al., 2024, pp. 14-17)، **وقد نجح برنامج "المساعدات المالية الطارئة"** في زيادة دخل الأسر الفقيرة، ودخل العاطلين، ودخل النساء المعيلات المستفيدات من البرنامج بصورة تفوق إفادة هذه الفئات من برنامج "الوثيقة الأسرية للدعم النقدي للفقراء"". وعلى سبيل المثال أسهم برنامج "المساعدات المالية الطارئة" في تقليل معدلات الفقر من 28.4% في عام 2019 إلى 21.6% في البرازيل في عام 2020، كما قلل من المساواة في الدخل، وخفض من معدلات الفقر المدقع من 7.5% في عام 2019 إلى 2.3% في عام 2020، ولولا تطبيق برنامج "المساعدات المالية الطارئة" في البرازيل لارتفعت معدلات الفقر بصورة تفوق ما كان قائمًا في عام 2019 قبل تطبيق هذا البرنامج (Brollo, F. et al., 2024, pp. 15-19).

ونتيجة لإلغاء برنامج "المساعدات المالية الطارئة" بنهاية عام 2021، تم تطبيق برنامج آخر بعنوان **برنامج "المساعدات المالية البرازيلي"** (Auxilio Brasil)، وتم تسهيل شروط الإفادة من البرنامج، وتمت زيادة قيمة المساعدات الشهرية، ونتيجة لزيادة ميزانية برنامج "المساعدات المالية البرازيلي" وتخفيف صعوبة الاشتراطات اللازمة للإفادة من البرنامج وصل عدد المستفيدين منه إلى 18 مليون أسرة في بداية تطبيق هذا البرنامج، ثم إلى 21 مليون أسرة بنهاية شهر أكتوبر من عام 2022، ونتيجة لتطوير طبيعة ومكونات برنامج "المساعدات المالية البرازيلي" زادت قيمة المساعدة المالية الشهرية التي تحصل عليها الأسرة الفقيرة من 196 ريالًا برازيليًّا إلى 217 ريالًا برازيليًّا في أكتوبر من عام 2022، ومثلت المساعدة المالية الشهرية التي تحصل عليها الأسرة الفقيرة في برنامج "المساعدات المالية البرازيلي" 20% من الحد الأدنى للأجور ومن المعاش في المناطق الريفية (The World Bank, 2022, p. 48).

ومن الدروس المستفادة من تطبيق **برنامج ''المساعدات المالية البرازيلي''**ضرورة زيادة قيمة المساعدات المقدمة للأسر الفقيرة. فعلى سبيل المثال قامت الحكومة البرازيلية بزيادة قيمة المساعدة المالية الشهرية المستحقة من 217 ريالًا برازيليًّا إلى 400 ريال برازيلي شهريًا ثم إلى 600 ريال برازيلي شهريًا في مايو من عام 2022 ثم في أغسطس من عام 2022 على الترتيب، **ومن الدروس المستفادة الأخرى:** ضرورة الاهتمام بزيادة أعداد المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، وأهمية تحديث قواعد البيانات الخاصة بأعداد الفقراء وأماكن وجودهم والمناطق التي يكثرون بها بصورة تفوق المعدلات القومية للفقر بصورة دورية منتظمة، وأهمية تحديث آليات تسجيل الفقراء في قواعد البيانات القومية، وضرورة تصنيف هؤلاء الفقراء وفقًا لخصائصهم السكانية والتعليمية والوظيفية (في سوق العمل الرسمي / غير الرسمي) والجغرافية (الريف / الحضر) ووفقًا للنوع (ذكر / أنثى) ومدى استفادتهم من برامج الحماية الاجتماعية من عدمه (International Labour Organization and United Nations Children's Fund, 2023, pp. 81- 86).

وفي مارس من عام 2023 تم استبدال برنامج "المساعدات المالية البرازيلي" ببرنامج "الوثيقة الأسرية الجديدة للدعم النقدي للفقراء" (Novo Bolsa Familia)، بهدف تقديم 600 ريال برازيلي شهريًا للأسرة الفقيرة بالإضافة إلى مزايا نقدية أخرى للأطفال الفقراء والأمهات الحوامل والأمهات المرضعات الفقيرات، **ففي شهر مايو من عام 2023** تم منح 150 ريالًا برازيليًّا شهريًا لكل طفل من سن يوم إلى سن 6 سنوات في الأسر الفقيرة بدون وضع حد أقصى لعدد الأطفال الذين يمكنهم الإفادة من هذه الإعانة الشهرية، **وفي شهر يونيو من عام 2023** تم منح 50 ريالًا برازيليًّا إضافيًّا كل شهر لكل طفل أكبر من 6 أعوام حتى 18 عامًا ولكل امرأة حامل أو امرأة مرضعة فقيرة بدون وضع حد أقصى لعدد الأطفال الذين يمكنهم الإفادة من هذه الإعانة الشهرية (UNICEF, 2024, p. 19).

ومن مزايا برنامج "الوثيقة الأسرية الجديدة للدعم النقدي للفقراء" السماح للأسر الفقيرة المشتركة في مساعدات البرنامج والتي زاد دخلها عن مقدار الدخل اللازم للإفادة من هذا البرنامج بالاستمرار في الحصول على نصف مبلغ المساعدات

المالية الشهرية لمدة عامين بدلًا من الخروج نهائيًا من البرنامج، وكان الهدف من الحصول على نصف قيمة المساعدات الشهرية بدلًا من الحصول عليها كاملة – كما كان الحال في البرنامج القديم "للوثيقة الأسرية للدعم النقدي للفقراء" وبرنامج "المساعدات المالية البرازيلي"– هو ضمان الاستدامة المالية لميزانية البرنامج الجديد، **ومن المزايا الأخرى لبرنامج "الوثيقة الأسرية الجديدة للدعم النقدي للفقراء"** تنفيذ الحكومة البرازيلية لمبادرة لتحسين دقة البيانات المحفوظة في "هيئة السجل الموحد لبرامج الحماية الاجتماعية" وفي "النظام الموحد للإعانات الاجتماعية" (Unified Social Assistance System)، وكان الهدف من مبادرة تحسين دقة البيانات المحفوظة في "هيئة السجل الموحد لبرامج الحماية الاجتماعية" وفي "النظام الموحد للإعانات الاجتماعية" هو التخلص من الأخطاء الواردة في بيانات هاتين الجهتين، وتقليل الأخطاء التي تراكمت في بيانات هاتين الجهتين منذ عام 2020 نتيجة لزيادة أعداد الأفراد الذين سجلوا بياناتهم بهما، **أما المزية الثالثة** لبرنامج "الوثيقة الأسرية الجديدة للدعم النقدي للفقراء" – والتي يشترك فيها مع برنامج "المساعدات المالية الطارئة" وبرنامج "المساعدات المالية البرازيلي"– فهي فتح حسابات مصرفية إلكترونية مجانية لجميع المستفيدين من البرنامج الجديد بمجرد قبولهم في البرنامج ودون الحاجة إلى تقديم طلب رسمي لفتح هذه الحسابات المصرفية، ويتوقع أن يصل عدد المستفيدين من برنامج "الوثيقة الأسرية الجديدة للدعم النقدي للفقراء" إلى 22.5 مليون أسرة في البرازيل بنهاية عام 2024 (UNICEF, 2023, pp. 16-20).

وكان الهدف من منح 150 ريالًا برازيليًّا شهريًا لكل طفل من سن يوم إلى سن 6 سنوات في الأسر الفقيرة بدون وضع حد أقصى لعدد الأطفال الذين يمكنهم الإفادة من هذه الإعانة الشهرية ومن منح 50 ريالًا برازيليًّا إضافيًّا كل شهر لكل طفل أكبر من 6 أعوام حتى 18 عامًا تقليل معدلات الفقر بين الأطفال، وتشجيع الأسر الفقيرة على زيادة المبالغ التي تخصصها لتعليم أبنائها في خلال السنوات الست الأولى، وزيادة اهتمام الأسر الفقيرة بتنمية القدرات العقلية لأطفالها. ويتسق اهتمام برنامج "الوثيقة الأسرية الجديدة للدعم النقدي للفقراء" بالأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة مع الأدبيات العالمية التي أكدت أهمية هذه المرحلة في نمو القدرات العقلية وارتفاع معدلات الذكاء وتحسن النمو الوجداني (Tiago, F. S., et al., 2023, pp. 49-50).

3-1-1-2 برنامج "الدعم الغذائي" (The Food Acquisition Program)

تم إنشاء برنامج الدعم الغذائي في يوليو من عام 2003، ثم تم تعديل شروط الإفادة منه في أكتوبر من عام 2011. وكان الهدف من هذا البرنامج هو تشجيع الأسر الفقيرة على ممارسة الزراعة، وتقليل الجوع، وبعبارة أخرى استهدف البرنامج تشجيع الأسر الأكثر فقرًا على العمل بالزراعة من خلال دمج المحاصيل التي تزرعها هذه الأسر في الاقتصاد الرسمي للدولة، وضمان حصول الأسر التي تعاني من الفقر المدقع على الغذاء الكافي لها، وهناك 6 أنماط لهذا البرنامج:

- برنامج شراء المحاصيل الزراعية ثم توزيعها على مؤسسات أخرى بواسطة الدولة.
- برنامج الشراء المباشر للمحاصيل الزراعية.
- برنامج تخزين المحاصيل الزراعية.
- برنامج تقديم حوافز مالية لإنتاج الألبان واستهلاكها.
- برنامج شراء البذور من الجمعيات الزراعية الرسمية.
- برنامج شراء المحاصيل الزراعية من قبل مؤسسات الدولة الرسمية (Sambuichi, R. H. R., et al., 2020, p. 1081).

ويعد برنامج شراء المحاصيل الزراعية ثم توزيعها على مؤسسات أخرى بواسطة الدولة هو البرنامج الفرعي الأكبر لبرنامج الدعم الغذائي، ويقوم برنامج شراء المحاصيل الزراعية ثم توزيعها على مؤسسات أخرى بواسطة الدولة على قيام الدولة بشراء المحاصيل الزراعية التي تنتجها الأسر الأكثر فقرًا، ثم توزيعها على الكيانات المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية مثل: مطاعم الشعب المخصصة لإطعام الفقراء، وبنوك الطعام، أو توزيعها على الهيئات الحكومية التي تقدم دعمًا غذائيًا للتلاميذ الفقراء، أو توزيعها على المستشفيات (Sambuichi, R. H. R., et al., 2020, p. 1081)، وقد خصصت حكومة الرئيس "لولا داسيلفا" (Lula da Silva) 250 مليون دولارٍ أمريكيٍّ لبرنامج الدعم الغذائي بجميع أنماطه وأنواعه في عام 2023 (Rui, S. L., and Hespanhol, R. A. d. M., 2024, p. 14)، وبلغت إجمالي ميزانية البرنامج منذ عام 2013 إلى نهاية عام 2023 ما قيمته 3.8 مليار ريال برازيلي. وقد نجح البرنامج بجميع أنماطه في تسهيل قيام الأسر الأكثر فقرًا بتسويق محاصيلها الزراعية، وفي رفع الدخل الذي تتحصل عليه هذه الأسر الذي كانت تعاني من الفقر (Carneiro, J. A., and Montebello, A. E. S., 2024, pp. 12-18).

3-1-1-3 "البرنامج القومي للتغذية المدرسية" (National School Feeding Program)

ويقدم **البرنامج القومي للتغذية المدرسية** وجبات غذائية لجميع تلاميذ المرحلة الابتدائية المسجلين في مدارس حكومية، ونجح البرنامج في تقديم وجبات غذائية لنحو 41.5 مليون تلميذ لمدة 200 يوم دراسي بتمويل حكومي، **وفي عام 2009 ألزم القانون الجهات المنظمة لهذا البرنامج** بشراء 30% من المواد الغذائية المستخدمة في البرنامج القومي للتغذية المدرسية من المزارعين الأكثر فقرًا؛ الأمر الذي زاد من التعاون بين مديري البرنامج القومي للتغذية المدرسية، وبين المزارعين الفقراء، ونقابات المزارعين، وأسهم هذا التعاون في زيادة معرفة خبراء التغذية بنوعية المحاصيل الزراعية التي تنتشر زراعتها في المناطق الجغرافية المختلفة. وكان الإلزام القانوني لشراء نسبة معينة من المواد الغذائية المستخدمة في البرنامج القومي للتغذية المدرسية من المزارعين الذين يعانون من الفقر المدقع عاملًا أسهم في تنويع وإثراء مكونات

الوجبات الغذائية المقدمة للتلاميذ، ورفع القيمة الغذائية للوجبات المدرسية، وتحسين الاقتصاد في المناطق الريفية، وتحسين دخول المزارعين الفقراء (Tuliende, M. I. E. D., et al., 2024, pp. 1-5).

وتم تدشين البرنامج القومي للتغذية المدرسية في البرازيل في عام 2003 كجزء من برامج حملة البرازيل بدون فقر. ونتيجة للتعديل القانوني الصادر في عام 2009 تم إلزام الجهات المنظمة للبرنامج القومي للتغذية المدرسية بشراء 30% على الأقل من المواد الغذائية المستخدمة في البرنامج من المزارعين الأكثر فقرًا. وفي مدينة ''إيريتشيم'' (Erechim) كانت المكونات الطبيعية غير المصنعة وبدون إضافات تمثل 75% من مكونات الوجبات الغذائية في عام 2022، بهدف تحسين القيمة الغذائية للوجبات. وبلغت نسبة المواد الغذائية التي يتم شراؤها من المزارعين الفقراء في بلدية ''ساو جابرييل'' (municipality of Sao Gabriel)، وفي بلدية ''سانتا ماريا'' (municipality of Santa Maria)، وفي بلدية ''بيلوتاس'' (municipality of Pelotas)، وفي بلدية ''بينتو جونسالفيس'' (municipality of Bento Goncalves)، وفي بلدية ''فياماو'' (municipality of Viamao)، أقل من 30% و40% و95% و98% و94.8% على الترتيب في عام 2022، وساعد شراء المواد المستخدمة في البرنامج القومي للتغذية المدرسية من المزارعين الفقراء في تحسين الاقتصاد الزراعي ورفع مستويات التنمية الزراعية والاقتصادية في العديد من المقاطعات البرازيلية (da Silva, E. A., et al., 2023, pp. 10–16). وفي عام 2009 تمت زيادة أعداد المستفيدين من البرنامج لتشمل كلا من تلاميذ المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية معًا، **وفي شهر يونية من عام 2024 كان هذا البرنامج** يقدم أكثر من 50 مليون وجبة يوميًا لمدة 9 سنوات دراسية في جميع المدارس الابتدائية والإعدادية الحكومية في البرازيل. واستطاع هذا البرنامج تقليل معدلات الجوع بين تلاميذ المدارس الابتدائية والمدارس الإعدادية في البرازيل بدرجة كبيرة (Food and Agriculture Organization of The United Nations, 2024, p. 1).

3-1-1-4 برنامج "مكافحة عمالة الأطفال" (The Child Labor Eradication Program)

بلغ عدد الأطفال في الشريحة العمرية من سن 5 سنوات إلى سن 17 عامًا الذين يعملون في البرازيل 7.8 مليون طفل في عام 1992، ثم انخفض هذا العدد ليصل إلى 1.9 مليون طفل في عام 2022. وكان 756 ألف طفل من هذا العدد يعملون في مهن خطيرة على الصحة في البرازيل في عام 2022، **وقد أسهم تنفيذ برامج الخطة القومية الأولى لمكافحة عمالة الأطفال في عام 2004، وتطبيق برامج الخطة القومية الثانية لمكافحة عمالة الأطفال في عام 2015، وتطبيق برامج الخطة القومية الثالثة لمكافحة عمالة الأطفال في عام 2019** في تخفيض عدد الأطفال والمراهقين الذين يعملون في البرازيل بنسبة كبيرة (Guimaraes, R. P., 2024, pp. 2-6)، وترجع جذور ''برنامج مكافحة عمل الأطفال'' إلى عام 1996، عندما تعاونت 14 مدينة في مقاطعة ''ماتو جروسو دو سول'' (Mato

(Grosso do Sul مع منظمة اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية لتقليل أعداد الأطفال الذين يتسربون من التعليم ويعملون في البرازيل. وبمرور الوقت توسع البرنامج، وأصبح يطبق على المستوى القومي للدولة، وارتكز "**برنامج مكافحة عمل الأطفال**" على تقديم إعانات مالية للأسر الفقيرة التي لديها أطفال يعملون في الشريحة العمرية من سن السابعة حتى سن الخامسة عشرة بهدف إعادة دمجهم مرة ثانية في النظام التعليمي، **وبنهاية أغسطس من عام 2013**، كان هناك نحو 850 ألف مستفيد من هذا البرنامج، وفي عام 2005 تم دمج "برنامج مكافحة عمل الأطفال" في برنامج "الوثيقة الأسرية للدعم النقدي للفقراء" (Bolsa Familia) بهدف تفعيل جهود مكافحة عمالة الأطفال، وقد نجح "برنامج مكافحة عمل الأطفال" في تقليل عدد الساعات التي يعملها الأطفال في مقاطعات المنطقة الجنوبية الشرقية، في حين نجح في برنامج "الوثيقة الأسرية للدعم النقدي للفقراء" في تقليل عدد الساعات التي يعملها الأطفال في مقاطعات المنطقة الجنوبية من البرازيل في عام 2010 (Costa, G. W., et al., 2020, pp. 120-126).

ودعا عدد من **الاقتصاديين البرازيليين** إلى زيادة حجم الإعانات المالية التي تحصل عليها الأسر الفقيرة من خلال برنامج "الوثيقة الأسرية للدعم النقدي للفقراء" (Bolsa Familia) بهدف تقليل أعداد الأطفال العاملين في البرازيل، كما طالبوا أيضًا بزيادة الحد الأدنى للأجور وزيادة دخل الأسر التي تعمل في قطاع العمل غير الرسمي (Aransiola, T. J., and Justus, M., 2020, p. 290).

ومما سبق يتضح لنا أن **البرازيل** قد طبقت برنامجين للإعانات النقدية المشروطة، وقامت بزيادة الحد الأدنى للأجور، وسعت إلى زيادة دخل الأسر التي تعمل في قطاع العمل غير الرسمي في إطار جهودها لمكافحة عمالة الأطفال.

3-1-1-5 برنامج دعم توصيل مياه الشرب النقية وشبكات الصرف الصحي

وعلى سبيل المثال تهدف **الخطة القومية البرازيلية** لمد شبكات مياه الشرب النقية وزيادة أطوال شبكات الصرف الصحي إلى زيادة عدد المستفيدين من خدمات الصرف الصحي من 79% من إجمالي عدد الأسر في البرازيل في عام 2019 إلى 85% في عام 2023، وإلى زيادة طاقة محطات الصرف الصحي في البرازيل من تنقية ومعالجة 69% من حجم مياه الصرف الصحي الملوثة في عام 2019 إلى 79% في عام 2023. كما تهدف الخطة القومية لمد شبكات مياه الشرب النقية وزيادة أطوال شبكات الصرف الصحي أيضًا إلى تخصيص 19.2 مليار ريال برازيلي سنويًا لتحسين شبكات المياه وشبكات الصرف الصحي وزيادة الطاقة الاستيعابية لمحطات الصرف الصحي في الفترة من عام 2023 إلى عام 2033، وتحتاج جميع المقاطعات في البرازيل إلى استثمار 215 مليار ريال برازيلي (وهو ما يعادل 57 مليار دولار أمريكي) لزيادة أطوال شبكات الصرف الصحي وزيادة الطاقة الاستيعابية لمحطات الصرف الصحي في الفترة من عام 2023 إلى عام 2033، كما تحتاج أيضًا إلى إنفاق 140 مليار ريال برازيلي (وهو ما يعادل 37 مليار دولار أمريكي) لمد شبكات مياه الشرب النقية إلى جميع المناطق المحرومة في مختلف المقاطعات في البرازيل في خلال الفترة الزمنية نفسها (Ferreira, D. C., Graziele, I., Marques, R. C., & Goncalves, J., 2021, pp. 2-13)، ويعد دعم

توصيل شبكات مياه الشرب النقية وزيادة أطوال شبكات الصرف الصحي أحد برامج الحماية الاجتماعية الفعالة التي يتم تنفيذها في البرازيل.

3-1-1-6 برامج الدعم الهادفة إلى زيادة عدد العاملين في قطاع العمل الرسمي

وشهدت الفترة من عام 2005 إلى عام 2024 قيام **الحكومة البرازيلية** بتنفيذ عدد من البرامج الهادفة إلى زيادة عدد العاملين في قطاع العمل الرسمي، **ففي عام 2005، قامت الحكومة البرازيلية** بتدشين "البرنامج القومي لدمج الشباب" (National Programme for Youth Inclusion) بهدف تحسين المستوى التعليمي للشباب البرازيليين، **وفي عام 2008** تمت إعادة هيكلة البرنامج وأطلق عليه اسم "البرنامج القومي لإدماج الشباب في سوق العمل" (Programa Nacional de Inclusao de Jovens) بهدف مساعدة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة في المناطق الحضرية، والذين تم استبعادهم – لأسباب مختلفة – من الدراسة، وإعادة إدماجهم في العملية التعليمية، ورفع مستوى تعليمهم وتعزيز تدريبهم المدني وتأهيلهم المهني، من خلال دورات مدتها ثمانية عشر شهرًا. ويمكن لإدارات التعليم في الولايات والمقاطعات الاتحادية والبلديات التي يبلغ عدد سكانها مائة ألف نسمة أو أكثر أن تنضم إلى هذا البرنامج (Government of Brazil. Ministry of Education., 2018, p. 1)، ويقدم "**البرنامج القومي لإدماج الشباب في سوق العمل**" منحة مالية قدرها 100 ريال برازيلي شهريًا بالإضافة إلى التدريب المهني بشرط حضور 75% من مدة التدريب، ويقبل الشباب البرازيلي المتسرب من التعليم على الالتحاق بهذا البرنامج، ويلتحقون بمقررات دراسية مختلفة في 319 مدينة وقرية موزعة على 16 مقاطعة برازيلية. وفي حين كان يوجد 4.6 مليون متسرب من التعليم الابتدائي في البرازيل في عام 2013، لم يلتحق بهذا البرنامج سوى 97 ألف فرد فقط في عام 2014 .(ILO, 2015, pp. 21-22) وقدم "**البرنامج القومي لزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الفني ولتحسين دخول سوق العمل**" (National Programme for Access to Technical Education and Employment– PRONATEC) تدريبًا لأكثر من 8 مليون فرد في الفترة من عام 2011 إلى عام 2014، **ويهدف هذا البرنامج** إلى زيادة معدلات الشباب الفقراء والذين يعانون من الفقر المدقع والذين تبلغ أعمارهم 16 سنة فأكثر، والمستفيدين من برنامج ''الوثيقة الأسرية للدعم النقدي للفقراء'' للدعم النقدي، على الالتحاق بالتعليم المهني والتعليم الثانوي الفني، ويقدم "البرنامج القومي لزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الفني ولتحسين دخول سوق العمل" 160 ساعة من التدريب المهني لتأهيل هؤلاء الشباب الفقراء لدخول سوق العمل، وتقوم مؤسسة الخدمات القومية للتعليم التجاري، ومؤسسة الخدمات القومية للتعليم الصناعي، والشبكة الفيدرالية للتعليم المهني والتعليم التكنولوجي بتقديم هذه المقررات الدراسية. والالتحاق بهذه المقررات التدريبية المهنية مجانًا، كما يحصل المتدربون على وجبات غذائية مجانية، ويتم توفير المواصلات لهم، ويتم تقديم المعدات والآلات اللازمة لهم. ويقدم البرنامج مقررات

تدريبية خاصة للشباب الذين يستفيدون من برنامج "البرازيل بلا فقر" للإعانات النقدية المشروطة (CEPAL, 2024, p. 1).

ولدمج المؤسسات التجارية والصناعية التي يعمل بها فرد واحد فقط في الاقتصاد الرسمي، **أصدرت البرازيل قانونًا في عام 2008** بهدف تسهيل إجراءات تسجيل هذه المؤسسات، وتخفيض الضرائب التي تدفعها. ونتيجة لإصدار هذا القانون زاد عدد المؤسسات التجارية والصناعية التي يعمل بها فرد واحد فقط من 44 ألف مؤسسة في عام 2009 إلى 4.8 مليون مؤسسة في عام 2015. ولتسهيل اشتراك الباعة الجائلين، وبائعي الفشار، والسباكين في نظام المعاشات القومي أصدرت البرازيل قانون تسهيل التوسع في نظام التأمينات والمعاشات في عام 2006، **ويسمح هذا القانون** للباعة الجائلين والسباكين والعمالة غير المنتظمة بالاشتراك في نظام المعاشات القومي دون الحاجة لتسجيل أنشطتهم التجارية، ودون الحاجة للحصول على سجل تجاري بشرط دفع 11% من دخلهم الشهري (ILO, 2015, pp. 36-40).

ولتسهيل دمج النساء في مختلف مجالات الحياة ومن بينها سوق العمل قامت **البرازيل** بوضع "الخطة القومية لسياسات تمكين المرأة في الفترة من عام 2013 إلى عام 2015" 2013– (National Plan of Policies for Women 2015)، وتهدف هذه **الخطة القومية** لسياسات تمكين المرأة إلى تنفيذ سياسات لتحقيق المساواة بين الإناث والذكور، وضمان حقوق المرأة في مختلف المجالات، وتشتمل **الخطة القومية** لسياسات تمكين المرأة على سياسات، واستراتيجيات، وخطط طويلة وقصيرة المدى تنفذها الحكومة الفيدرالية بالتعاون مع المنظمات التطوعية لتحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، ولتقليل التمييز ضد المرأة في سوق العمل، وتم وضع خطط تنفيذية لإصلاح أوضاع المرأة في الفترة من عام 2024 إلى عام 2027 في البرازيل، **وتضم هذه الخطط** 45 برنامجًا يشارك في تنفيذها 21 وزارة، ولهذه البرامج 85 هدفًا رئيسيًا محددًا و191 هدفًا فرعيًا و75 مؤشرًا للقياس، وتم تخصيص 14.1 مليار ريال برازيلي لتنفيذ البرامج الخاصة بعام 2024 فقط (Ministry of Women of The Federative Republic of Brazil, 2024, pp. 88-90).

3-1-2 برامج الحماية الاجتماعية في ماليزيا

وتشمل هذه البرامج ما يلي: برامج الدعم النقدي المشروطة المقدمة للأسر الفقيرة، وبرامج الدعم النقدي غير المشروطة المقدمة للشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، وبرنامج الدعم النقدي المقدم لكبار السن ولذوي الاحتياجات الخاصة، وبرامج مكافحة عمالة الأطفال، وبرامج الدعم الهادفة إلى زيادة عدد العاملين في قطاع العمل الرسمي.

3-1-2-1 برامج الدعم النقدي المشروطة المقدمة للأسر الفقيرة

حيث تقوم **هيئة الرفاهية الاجتماعية التابعة لوزارة الوحدة القومية والتنمية الاجتماعية** بتقديم رواتب شهرية، وسلات غذائية مجانية، وبرامج للتدريب المهني، ومنح مالية لتأسيس المشروعات الصغيرة للأسر الفقيرة، وتتطلب الإفادة من

برامج الدعم النقدي المشروطة المقدمة للأسر الفقيرة ألا يتجاوز دخل جميع أفراد الأسرة الفقيرة سقفًا ماليًا معينًا (400 رينجت ماليزي شهريًا)، ويحصل كل فرد فقير على منحة شهرية قدرها 80 رينجتًا ماليزيًّا؛ وعلى ألا تتجاوز قيمة المنحة الشهرية لجميع أفراد الأسرة الفقيرة عن 350 رينجتًا ماليزيًّا في عام 2001 (Haji Mat Zin, R., et al., 2012, p. 140).

كما طبقت **الحكومة الماليزية** في الفترة من عام 2018 إلى عام 2021 مبادرة بعنوان "برنامج مساعدة الأسر على مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة" (Bantuan Sara Hidup (BSH) in 2018-21) لمساعدة الأسر الفقيرة، والمرأة المعيلة، وذوي الاحتياجات الخاصة، وهناك 5 شرائح للإعانات النقدية الشهرية التي يحصل عليها المستفيدون من "برنامج مساعدة الأسر على مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة" ترتبط بحجم دخل الأسرة، ويتم توزيع هذه الإعانة وفقًا للأوضاع التالية:

- تحصل الأسرة التي يتراوح دخلها الشهري بين رينجيت ماليزي واحد و2000 رينجيت ماليزي على إعانة شهرية ثابتة قدرها 1100 رينجيت ماليزي، بالإضافة إلى إعانة بقيمة 120 رينجيتًا ماليزيًّا شهريًا لكل طفل يتعلم في المدارس.
- تحصل الأسرة التي يتراوح دخلها الشهري بين 2001 رينجيت ماليزي و3000 رينجيت ماليزي على إعانة شهرية ثابتة قدرها 850 رينجيتًا ماليزيًّا، بالإضافة إلى إعانة بقيمة 120 رينجيتًا ماليزيًّا شهريًا لكل طفل يتعلم في المدارس.
- تحصل الأسرة التي يتراوح دخلها الشهري بين 3001 رينجيت ماليزي و4000 رينجيت ماليزي على إعانة شهرية ثابتة قدرها 600 رينجيت ماليزي، بالإضافة إلى إعانة بقيمة 120 رينجيتًا ماليزيًّا شهريًا لكل طفل يتعلم في المدارس.
- تحصل الأسرة التي لديها 4 أبناء أقل من سن الثامنة عشرة على إعانة مالية شهرية إضافية قدرها 120 رينجيتًا ماليزيًّا لكل طفل من الأطفال الأربعة.
- تحصل المرأة المعيلة التي يقل دخلها عن 2000 رينجيت ماليزي شهريًا على إعانة مالية شهرية إضافية قدرها 400 رينجيت ماليزي.
- يحصل ذوو الاحتياجات الخاصة الذين تزيد أعمارهم عن سن الثامنة عشرة على إعانة مالية شهرية إضافية قدرها 400 رينجيت ماليزي (Basir, F. A. M., et al, 2022, p. 17).

ثم زادت **الحكومة الماليزية** من حجم الإعانات الشهرية التي تحصل عليها الأسر الفقيرة في عام 2022، ونتيجة لتطبيق مبادرة "برنامج مساعدة الأسرة الماليزية" (Bantuan Keluarga Malaysia (BKM) in 2021-22) أصبح يحق للأسرة التي يتراوح دخلها الشهري بين رينجيت ماليزي واحد و2500 رينجيت ماليزي ولديها 3 أطفال أو أكثر الحصول على إعانة شهرية ثابتة قدرها 2000 رينجيت ماليزي بدلًا من الحصول على 1800 رينجيت ماليزي وفقًا "لبرنامج مساعدة الأسر على مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة" السابق، **ومن مزايا "برنامج مساعدة الأسرة الماليزية" الذي تم**

تطبيقه في عام 2022، حصول المرأة المعيلة التي يقل دخلها الشهري عن 5001 رينجيت ماليزي على إعانة مالية شهرية إضافية قدرها 500 رينجيت ماليزي، وحصول كبار السن على إعانة شهرية إضافية قدرها 300 رينجيت ماليزي، وقد خصص "برنامج مساعدة الأسرة الماليزية" 8.2 مليار رينجيت ماليزي للإنفاق على مساعدة 9.6 مليون أسرة فقيرة في عام 2022 (Ministry of Finance Malaysia, 2022, pp. 6-8).

وبالإضافة إلى "برنامج مساعدة الأسر على مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة" الذي تم تطبيقه على المستوى القومي بين عام 2018 وعام 2021، "وبرنامج مساعدة الأسرة الماليزية" الذي تم تطبيقه على المستوى القومي في عام 2022، تقوم **المقاطعات / الولايات الماليزية** بتطبيق برامج إضافية للإعانات النقدية المشروطة. وعلى سبيل المثال طبقت مقاطعة "سيلانجور" (Selangor) "برنامج مساعدة الأسر الفقيرة على عيش حياة أكثر رفاهية" (Bantuan Kehidupan Sejahtera Selangor (BINGKAS)) في عام 2022، وبموجب "برنامج مساعدة الأسر الفقيرة على عيش حياة أكثر رفاهية" يحق للأسر الفقيرة التي تعيش في مقاطعة "سيلانجور" ويقل دخل جميع أفرادها الشهري عن 5000 رينجيت ماليزي ولديها طفلين على الأقل الحصول على إعانة مالية شهرية قدرها 300 رينجيت ماليزي لمدة عامين كاملين (24 شهرًا)، وخصصت هذه المبادرة 108 ملايين رينجيت ماليزي لمساعدة 30 ألف أسرة من الأسر الفقيرة المقيمة في مقاطعة ''سيلانجور'' على شراء احتياجاتها الغذائية الأساسية، وشراء الأدوية الطبية، وشراء المستلزمات التعليمية للأبناء. ويتم تحويل الإعانة الشهرية على الحساب المصرفي لرب الأسرة الفقيرة (Abdul Hamid, S. B., et al., 2024, p. 56).

وفي عام 2017 قامت مقاطعة "سيلانجور" (Selangor) الماليزية بتطبيق "برنامج بطاقات التموين الذكية" (Kasih Ibu Smart Selangor) بهدف تقديم سلع غذائية مجانية للمرأة المعيلة الفقيرة بهدف مساعدتها وأبنائها على الحصول على السلع والمواد الغذائية التي تحتاجها بصورة شهرية منتظمة (Amirullah, M. A., et al., 2022, p. 178).

ويلاحظ أن **برامج الدعم النقدي** المشروطة التي تم تطبيقها في ماليزيا بعد عام 2019 قد تأثرت **بصدور "وثيقة رؤية ماليزيا للرفاهية المشتركة بين الأعراق المختلفة حتى عام 2023"** (Malaysia's Shared Prosperity Vision 2030)، حيث دعت **هذه الوثيقة** –التي صدرت في أثناء فترة رئاسة مهاتير محمد الثانية لمجلس الوزراء– إلى تقليل التفاوتات في الدخل والثروة بين الطبقات المختلفة، وبين العرقيات (الملايو والصينيين والهنود)، وبين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وبين المقاطعات في شرق ماليزيا ومقاطعة "سراواك" ومقاطعة "صباح"، كما دعت "**رؤية ماليزيا** للرفاهية المشتركة بين الأعراق المختلفة حتى عام 2023" أيضًا إلى تحسين فاعلية برامج الدعم النقدي المشروط المطبقة في ماليزيا، وبرامج الحماية الاجتماعية التي تستهدف تحسين حياة الفقراء والطبقة الوسطى، وتحسين الحماية القانونية للعمال، وزيادة دخول الماليزيين، وتمتع جميع المواطنين الماليزيين بحياة كريمة ومستوى لائق من المعيشة بصرف النظر عن خلفياتهم الطبقية والعرقية، ورفع مستوى المعيشة لأكثر 40% من الشرائح الأكثر فقرًا، وتحسين الظروف الاقتصادية

للسكان الأصليين في مقاطعة ''سراواك'' ومقاطعة ''صباح'' وللمرأة المعيلة ولكبار السن (Lee, H-A., 2019, pp. 4-5).

3-1-2-2 برامج الدعم النقدي غير المشروطة المقدمة للشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى

حيث قامت **الحكومة المركزية في ماليزيا** بتقديم إعانات مالية شهرية غير مشروطة للأسر التي تنتمي للشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى بهدف مساعدتها على مواجهة تكاليف المعيشة المرتفعة وارتفاع أسعار السلع الغذائية في عام 2012، ويطلق على هذا البرنامج اسم "**برنامج المساعدات المالية للشعب الماليزي**" (1 Malaysia People's Aid)، وقد أعلن **وزير المالية الماليزي** في أثناء خطابه الذي ألقاه في البرلمان، أن حكومته قد خصصت 6.8 مليار رينجيت ماليزي لتمويل ''برنامج المساعدات المالية للشعب الماليزي" في ميزانية عام 2018. ونتيجة لاستهداف هذا البرنامج للشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى فإنه يغطي أعدادًا كبيرة من المستفيدين (Amirullah, M. A., et al., 2022, pp. 178-179).

3-1-2-3 البرنامج القومي للتغذية المدرسية

حيث تقوم وزارة التربية والتعليم في ماليزيا بتنفيذ "برنامج التغذية الإضافية" (Rancangan Makanan Tambahan)، ويقدم "**برنامج التغذية الإضافية**" وجبة غذائية مجانية للتلاميذ الفقراء، والتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يدرسون في مدارس ابتدائية حكومية أو مدارس ابتدائية خاصة معانة من قبل وزارة التربية والتعليم الماليزية، ويتم تقديم الوجبة الغذائية للتلاميذ قبل بداية اليوم الدراسي حتى لا يعاني التلاميذ من الجوع، وحتى يستطيعوا التركيز في تلقي دروسهم، ويستمر "**برنامج التغذية الإضافية**" لمدة 190 يومًا دراسيًا في السنة، ويقدم "**برنامج التغذية الإضافية**" الأرز المطبوخ، والبيض المسلوق، والخيار، والفول السوداني، والمعكرونة، والخبز يوميًا للتلاميذ، وبالإضافة إلى "**برنامج التغذية الإضافية**" يتم تقديم 200 مللي من اللبن المحلى بالشكولاتة مرتين في الأسبوع للتلاميذ لتحسين صحتهم، وتعويدهم على شرب اللبن، وبالإضافة إلى "**برنامج التغذية الإضافية**" الذي تنفذه وتموله وزارة التربية والتعليم الماليزية، تشرف **وزارة التربية والتعليم** على تطبيق برنامج آخر للتغذية المدرسية يقوم بتمويله أولياء الأمور، **ويسمى البرنامج الثاني "برنامج الوجبات المغذية المدرسية"** (Program Hidangan Berkhasiat di Sekolah)، وتم البدء في تطبيق "برنامج الوجبات المغذية المدرسية" في مقاطعة "جوهر" (Johor) في عام 2007، ثم تم تعميمه على باقي المقاطعات الماليزية في عام 2013، ويحصل التلاميذ المشتركون في "برنامج الوجبات المغذية المدرسية على وجبات غذائية مغذية ومتوازنة من الناحية الغذائية / الصحية وبأسعار معقولة، والوجبات التي يحصل عليها التلاميذ في "برنامج الوجبات المغذية المدرسية" الممول بواسطة أولياء الأمور أكثر تنوعًا من الوجبات التي يحصل عليها التلاميذ في "برنامج التغذية الإضافية" الحكومي،

ويسهم كلا البرنامجين في تقليل سوء التغذية والتقزم بين التلاميذ بصفة عامة وبين التلاميذ الفقراء بصفة خاصة (Jarud R. K., & Tan Z. G., 2020, pp. 1-19).

3-1-2-4 برنامج الدعم النقدي المقدم لكبار السن ولذوي الاحتياجات الخاصة

حيث يحصل **كبار السن الفقراء** الذين تزيد أعمارهم عن سن الـ 60 وغير القادرين على العمل وذوي الاحتياجات الخاصة الفقراء على معونة شهرية قدرها 130 رينجتًا ماليزيًّا على الأقل، وتختلف **قيمة المعونة الشهرية** التي يحصل عليها كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة من مقاطعة ماليزية لأخرى؛ حيث يحصل كبار السن الفقراء الذين تزيد أعمارهم عن سن الـ 60 وغير القادرين على العمل وذوي الاحتياجات الخاصة الفقراء على معونة شهرية قدرها 40 رينجتًا ماليزيًّا للفرد في مقاطعة "نيجري سمبيلان" (Negri Sembilan)، وعلى معونة شهرية قدرها 135 رينجتًا ماليزيًّا في مقاطعة "تيرنجانو" (Terengganu) في عام 2001، وتزيد أعداد كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة الذين يستفيدون من هذه المنح الشهرية في المناطق الحضرية عن سكان المناطق الريفية، **ويرجع السبب وراء عدم استفادة نسبة كبيرة من الفقراء من سكان المناطق الريفية من هذا البرنامج** إلى عدم دراية سكان المناطق الريفية بكيفية التقدم لهذا البرنامج، وعدم وجود فروع لهيئة الرفاهية الاجتماعية في بعض المناطق الريفية النائية في عام 2001 (Haji Mat Zin, R., et al., 2012, pp. 140-141).

3-1-2-5 برامج مكافحة عمالة الأطفال

تقوم **وزارة الرفاهية الاجتماعية في ماليزيا** بتنفيذ عدة إجراءات لمكافحة عمالة الأطفال، ومن بين هذه الإجراءات القيام بمداهمات لإنقاذ الأطفال الذين يعملون في أماكن تستغلهم، وتنسق وزارة الرفاهية الاجتماعية مع الشرطة والقضاء بهدف تنفيذ القوانين المتعلقة بمكافحة عمالة الأطفال، ويقوم العاملون في وزارة الرفاهية الاجتماعية ورجال الشرطة بمداهمة المصانع التي يشكون في أنها توظف أطفالًا أصغر من السن القانوني للعمل، والمصانع التي توظف الأطفال في مهن تضر بصحتهم. وينظم العاملون في وزارة الرفاهية الاجتماعية برامج تأهيلية وخدمات للرعاية النفسية للأطفال الذين كانوا يعملون في مهن تضر بصحتهم الجسدية والنفسية. وبالإضافة إلى هذا، تنفذ الوزارة عدة برامج لضمان توفير بيئة آمنة مواتية لنمو الأطفال النفسي والجسدي، وتشجع رفاهيتهم، وتضمن تمتعهم بحقوقهم، **وفي عام 2023 على سبيل المثال، قامت وزارة الرفاهية الاجتماعية** بدراسة أكثر من 5000 حالة من حالات الإيذاء والإهمال للأطفال. وشمل هذا العدد 1240 حالة من حالات الإيذاء الجسدي، و1603 حالة من حالات الإيذاء الجنسي، و73 حالة من حالات الإيذاء النفسي، و1530 حالة من حالات إهمال رعاية الأطفال، و156 حالة من حالات التخلي عن الأطفال، و614 حالة أخرى متنوعة. وتقوم الوزارة أيضًا بتحسين إجراءات اختيار العاملين في دور رعاية الأحداث الجانحين والعاملين في دور الحضانة، وتسعى لتنمية قدراتهم في مجال رعاية الأطفال نفسيًا وتربويًا (Hanafi, H., et al., 2024, p. 11).

وبالإضافة إلى هذا، تطالب **لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا** الحكومة بأن تعدل قانون رعاية الأطفال والشباب الصادر في عام 1966 لكي يصبح أكثر فاعلية في حماية الأطفال من الاستغلال الجسدي والاستغلال الجنسي، وفي حمايتهم من الإيذاء بمختلف أنواعه، **كما تطالب لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا** أيضًا بقيام الحكومة بتوفير الإعانات المالية المستمرة والكافية للأسر الفقيرة لكي تقلل من احتمالات عمل الأطفال الفقراء (Hanafi, H., et al., 2024, pp. 11-12).

3-1-2-6 برامج الدعم الهادفة إلى زيادة عدد العاملين في قطاع العمل الرسمي

حيث يقدم "**مجلس تنمية الموارد البشرية" في ماليزيا** منحًا مالية للفقراء الراغبين في إقامة المشروعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة، ويقدم تدريبًا على مهارات إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقدم **الهيئات الحكومية** عدة برامج للدعم المالي لمساعدة الفقراء على إقامة مشروعاتهم الخاصة، وتنظم بعض المنظمات التطوعية برامج لتقليل معدلات الفقر المدقع من خلال تقديم قروض بدون فوائد لمساعدة الفقراء على إقامة المشروعات التجارية والزراعية والصناعية الصغيرة والمتوسطة المملوكة لهم، وعلى سبيل المثال، قامت **الحكومة الماليزية** خلال الفترة من عام 1991 إلى عام 1995 بتقديم منحة مالية "لمنظمة أمانة اختيار ماليزيا" قدرها 20 مليون رينجت ماليزي، ووفرت "**منظمة أمانة اختيار ماليزيا**" 77.1 مليون رينجت ماليزي لتقديمها كقروض لأكثر من 36 ألف مواطن ماليزي يعانون من الفقر المدقع بهدف مساعدة الفقراء على إقامة مشروعات في مجالات تربية الدواجن وتربية الأغنام والماشية وتجارة المواد الغذائية وإصلاح السيارات، **وفي خلال الفترة من عام 1996 إلى عام 2000 قدمت الحكومة الماليزية** منحة مالية قدرها 300 مليون رينجت ماليزي "لمنظمة أمانة اختيار ماليزيا" لتوزيعها كقروض على أكثر من 22 ألف مواطن ماليزي فقير (Haji Mat Zin, R., et al., 2012, pp. 145-146).

وبالإضافة إلى المساعدات التي تقدمها "**منظمة أمانة اختيار ماليزيا**" للفقراء لمساعدتهم على إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تقدم هذه المنظمة الخيرية أيضًا رواتب شهرية لأبناء الأسر الفقيرة الذين يتعلمون، **وكان شرط الحصول على هذه الرواتب** أن يقل الدخل الشهري لجميع أفراد الأسرة مجتمعين عن 1000 رينجت ماليزي (250 دولارًا أمريكيًّا شهريًا) في عام 2017، وبمجرد قدرة رب الأسر على الحصول على دخل من مشروع يديره بحيث يتجاوز دخله الشهري 1000 رينجت ماليزي، يتم وقف هذه الإعانات المالية، وليس هذا فحسب، بل تنظم "**منظمة أمانة اختيار ماليزيا**" ورش عمل لتحسين معارف ومهارات الفقراء، وبهذا، تركز مبادرات بناء قدرات الفقراء التي تنفذها هذه المنظمة التطوعية على تحقيق ثلاث أهداف مهمة، هي: توفير فرص عمل عادلة للجميع، وتأسيس شبكة للأمان الاجتماعي لحماية الفئات المهمشة، وربط تحسين المستوى الاقتصادي بتحسين معدلات استمرار أبناء الفقراء في التعليم وتحسين مستوى صحتهم وتحسين البنية التحتية في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة في ماليزيا (Abd Wahab, H., et al., 2017, pp. 11-15).

ويقدم **"الصندوق الوطني لتنمية الموارد البشرية"** (Human Resource Development Fund) منحًا مالية لتدريب العاطلين عن العمل، ولإعادة تدريب العمال المسرحين من وظائفهم. وعلى سبيل المثال قدم ''الصندوق الوطني لتنمية الموارد البشرية'' منحًا مالية قدرها 2 مليون رينجت ماليزي و2.5 مليون رينجت ماليزي لإعادة تدريب العمال المسرحين من وظائفهم في عام 1998 وعام 1999 على الترتيب، **وينظم قانون العمل الصادر في عام 1980** الإعانات المالية التي يتم صرفها للعمال المسرحين من وظائفهم، ويوضح **القانون** أن العامل الذي عمل من عام إلى عامين يحق له الحصول على إعانة بطالة تعادل راتب عشرة أيام عن كل عام عمله بعد تسريحه من العمل، في حين أن العامل الذي أمضي من عامين إلى خمسة أعوام في العمل يحق له الحصول على إعانة بطالة تعادل 15 يومًا عن كل عام عمله بعد تسريحه من العمل، كما أن العامل الذي عمل لفترة تزيد عن 5 أعوام يحق له الحصول على إعانة بطالة تعادل 15 يومًا عن كل عام عمله بعد تسريحه من العمل في كل شهر (Haji Mat Zin, R. et al., 2012, pp. 147-150).

ولمساعدة المواطنين الماليزيين الفقراء من "أبناء البلد الأصليين" [*] (Bumiputera) أنشأت **الحكومة الماليزية** "صندوق تمويل المشروعات التجارية والصناعية والزراعية لمساعدة المستثمرين من أبناء البلد الأصليين" (Tabung Ekonomi Kumpulan Usaha Niaga) في عام 1998، ويقدم هذا **الصندوق** قروضًا ميسرة تتراوح بين 500 رينجيت ماليزي إلى 50 ألف رينجيت ماليزي للمواطنين الماليزيين الفقراء من "أبناء البلد الأصليين" فقط بهدف مساعدتهم على تأسيس مشروعات مدرة للدخل في مختلف القطاعات التجارية والصناعية والزراعية، **وفي عام 2008** تم السماح للمواطنين الماليزيين من أصول هندية بالإفادة من خدمات هذا الصندوق، وتم تغيير اسمه إلى "الصندوق الوطني لتمويل المشروعات

---

[*] يشير مصطلح "أبناء البلد الأصليين" (Bumiputera) إلى أبناء عرقية " الملايو" (Malays)، وأبناء السكان الأصليين الذين يسكنون في مقاطعة "سراواك" (Sarawak) وفي مقاطعة "صباح" (Sabah). وشكل أبناء عرقية "الملايو" 56% من جملة أعداد السكان، في حين شكل أبناء وأبناء السكان الأصليين الذين يسكنون في مقاطعة "سراواك" (Sarawak) وفي مقاطعة "صباح" (Sabah) 14 % من جملة أعداد السكان في ماليزيا في عام 2021. ومثل الماليزيون من أصول صينية، والماليزيون من أصول هندية، "والماليزيون من أصول أخرى" (Orang Asli) ما نسبته 23.2% و6.7% و0.7% من إجمالي أعداد السكان في ماليزيا في عام 2021 (Lee, H-A, 2024, p. 2)، وقد قامت **السياسة الاستعمارية البريطانية في ماليزيا في الفترة من عام 1826 إلى عام 1957** باستجلاب العديد من المهاجرين الصينيين والهنود للعمل في ماليزيا، وكان الصينيون يعملون في التنقيب عن القصدير، في حين كان الهنود يعملون كمزارعين في المزارع مترامية الأطراف لزراعة أشجار المطاط. وقد غيرت هجرة الصينيين والهنود إلى ماليزيا من التركيبة السكانية للبلاد، وشهدت الفترة من عام 1891 إلى 1901 زيادة أعداد السكان من أبناء عرقية الملايو بنسبة 34.9% فقط لتصبح أعدادهم 312 ألف فرد، في حين زادت أعداد المهاجرين من الصين ومن الهند بنسبة 83.4% وبنسبة 188.8% على الترتيب لتصبح أعداد الصينيين والهنود المقيمين في ماليزيا 299 ألف نسمة و58 ألف نسمة على الترتيب في الفترة الزمنية نفسها. وبنهاية عام 1921 كان أبناء عرقية الملايو يمثلون 54% من جملة أعداد السكان في ماليزيا، ثم أعداد أبناء عرقية الملايو إلى 49.2% من جملة أعداد السكان في ماليزيا في عام 1931، وعلى النقيض من ذلك، شهدت الفترة من عام 1911 إلى عام 1941 زيادة كبيرة في أعداد الصينيين والهنود الذين هاجروا واستقروا في ماليزيا (Koh, S. Y., 2017, p. 56).

التجارية والصناعية والزراعية لمساعدة المستثمرين من الماليزيين من أبناء البلد الأصليين ومن الماليزيين من أصول هندية" (TEKUN Nasional)، **ويهدف الصندوق الجديد** إلى مساعدة صغار المستثمرين من أبناء البلد الأصليين (Bumiputera) ومن الماليزيين الفقراء من أصول هندية على تأسيس مشروعات صغيرة مدرة للدخل تعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية لهم، وعلى خروجهم من دائرة الفقر (Rasiah, R., 2022, p. 299).

وتقوم "**مؤسسة ديمي لوت التي أنشأتها شركة بركيو للحلول الهندسية**" (Demi Laut by Brique Engineering Solutions) بمساعدة 130 ألف صياد للأسماك في ماليزيا على تحسين دخولهم، وتنظم لهم ورش عمل وتدريبًا مهنيًا حول مبادئ تمويل مشروعات صيد الأسماك، ورعاية الأبناء، وتحسين المهارات التكنولوجية المتصلة بصيد الأسماك، وكيفية تأسيس مشروعات غذائية لتربية الأسماك على نطاق واسع، وأسس التنمية المستدامة المتعلقة بصيد الأسماك، وسلاسل الإمداد، وتتعاون "مؤسسة ديمي لوت التي أنشأتها شركة بركيو للحلول الهندسية" مع المعاهد الفنية فوق المتوسطة لتقديم تدريبًا مهنيًا لصيادي الأسماك حول أسس إدارة المشروعات متوسطة الحجم لتربية الأسماك وتسويقها (Mason, C., et al., 2022, pp. 267-269).

3-1-3 برامج الحماية الاجتماعية في الصين

وتشمل هذه **البرامج** ما يلي: برامج الدعم النقدي المشروطة المقدمة للأسرة، وبرنامج "الدعم الغذائي" (The Food Acquisition Program)، و"البرنامج القومي للتغذية المدرسية" (National Sch)" (The Child Labor Eradication Program)، وبرامج الدعم الهادفة إلى زيادة عدد العاملين في قطاع العمل الرسمي.

1-3-1-3 برامج الدعم النقدي المشروطة المقدمة للأسرة

ويعد برنامج "**ضمان الحد الأدنى لمستويات المعيشة**" (minimum living standard guarantee) من أهم برامج الدعم النقدي المشروطة المقدمة للأسر الفقيرة في الصين، **وتم البدء في تطبيق هذا البرنامج لأول مرة في المناطق الحضرية في الصين في عام 1999**، ثم تم بعد ذلك تطبيقه في المناطق الريفية الفقيرة في عام 2007، ويتم إدارة برنامج "ضمان الحد الأدنى لمستويات المعيشة" بصورة لا مركزية. ولهذا، يتم تحديد شروط الإفادة من البرنامج وفقًا لمستوى الدخل، وطبيعة الأنشطة المدرة للدخل في المدن والقرى الصينية المختلفة. ولهذا، تحصل الأسر الفقيرة التي تسكن مناطق غنية ومحافظات ذات مصادر دخل أعلى على إعانات مالية أكبر من تلك التي تحصل عليها الأسر الفقيرة التي تسكن في مناطق جغرافية فقيرة ومحافظات ذات مصادر دخل أقل. وعلى سبيل المثال، كانت الأسرة الفقيرة في العاصمة بكين تحصل على دعم نقدي سنوي قدره 7587 يوانًا صينيًا في عام 2014، في حين أن الأسرة الفقيرة في مدينة ''بويانج'' (Puyang) في مقاطعة ''خنان'' (Henan) كانت تحصل على دعم نقدي سنوي قدره 962

يوانًا في العام نفسه (Song, Y., and Cheng, Z., 2024, pp. 1–8). وبعد أن كان البرنامج في البداية برنامجًا للدعم النقدي غير المشروط، تحول في عام 2015 إلى برنامج للدعم المشروط؛ حيث تم ربط الحصول على الإعانات المالية باستمرار الأبناء في التعلم، وبحصول الأبناء على التطعيمات والرعاية الصحية. ومنذ عام 2015، أصبحت الأسر الفقيرة التي لديها أبناء في المراحل التعليمية تحصل على الإعانات النقدية المتعارف عليها، بالإضافة إلى مساعدات مالية إضافية لمواجهة نفقات تعلم التلاميذ ونفقات علاجهم. وقد أسهم البرنامج بعد زيادة قيمة الإعانات المالية التي تحصل عليها الأسر الفقيرة في عام 2015 في عدة جوانب مثل: تحسين الحالة الصحية للوالدين وأبناء الأسر الفقيرة المستفيدين من البرنامج، وزيادة إنفاق الأسر الفقيرة على تعليم الأبناء وعلى الدروس الخصوصية لهم، وزيادة إنفاق الأسر الفقيرة على الطعام والملابس (Song, Y., and Cheng, Z., 2024, pp. 8-15).

وقد زاد عدد المستفيدين من برنامج "**ضمان الحد الأدنى لمستويات المعيشة**" المطبق في المناطق الريفية من 35.6 مليون مواطن صيني فقير في عام 2007 إلى 53.8 مليون مواطن فقير في عام 2013، **وشهدت الفترة من عام 2013 إلى عام 2016** تطبيق إجراءات أكثر صرامة لحوكمة الإفادة من برنامج "ضمان الحد الأدنى لمستويات المعيشة" المطبق في المناطق الريفية، وتم ربط هذا البرنامج بعدة آليات إضافية لتقليل الفقر، وتم تطبيق آليات أكثر دقة في اكتشاف الفقراء المستفيدين من هذا البرنامج؛ الأمر الذي أسهم في انخفاض أعداد المستفيدين من هذا البرنامج، **وبنهاية عام 2021**، انخفضت أعداد المستفيدين من برنامج "ضمان الحد الأدنى لمستويات المعيشة" المطبق في المناطق الريفية لتصل إلى 34.7 مليون مواطن صيني فقير، وعلى الرغم من هذا الانخفاض في أعداد المستفيدين من البرنامج، إلا أن متوسط قيمة الإعانات المالية السنوية التي تحصل عليها الأسرة الريفية الفقيرة قد زادت من 840 يوانًا صينيًّا (ما يعادل 129.9 دولار أمريكي) في عام 2007، إلى 6362 يوانًا صينيًّا (ما يعادل 983.9 دولار أمريكي) في عام 2021، ونتيجة لزيادة قيمة الإعانات المالية السنوية التي تحصل عليها الأسر الفقيرة في المناطق الريفية الصينية الفقيرة، أصبح برنامج "ضمان الحد الأدنى لمستويات المعيشة" المطبق في المناطق الريفية واحدًا من أكبر برنامج الإعانات النقدية المشروطة في الدول النامية (Chen, D., et al., 2024, pp. 445-446)، **ونجح برنامج "ضمان الحد الأدنى لمستويات المعيشة" المطبق في المناطق الريفية منذ عام 2007** في تقليل معدلات التقزم لدى أطفال الأسر الفقيرة المستفيدة من البرنامج بنسبة 11.9%، وفي تحسين مكونات التغذية بالنسبة للأسر الفقيرة (Chen, D., et al., 2024, pp. 453-454)، **وخلص "هي زد وزملاؤه"** إلى أن برنامج "ضمان الحد الأدنى لمستويات المعيشة" المطبق في المناطق الريفية قد نجح في زيادة معدلات استمرار أبناء الأسر الفقيرة في التعليم، وفي زيادة إنفاق الأسر الفقيرة على الدروس الخصوصية للأبناء، وفي تحسين التحصيل الدراسي للتلاميذ الذين يستفيد آباؤهم من البرنامج (He, Z., et al., 2021, pp. 68-74).

3-1-3-2 برنامج الدعم الغذائي للأطفال الأقل من 5 سنوات

طبقت **الصين** "برنامجًا للدعم الغذائي للأطفال من سن 6 شهور إلى سن 24 شهرًا" في المناطق الصينية الفقيرة، ويهدف "برنامج الدعم للأطفال من سن 6 شهور إلى سن 24 شهرًا" (One Yuan Nutrition Package program for children aged 6 to 24 months) إلى تقديم دعم حكومي قدره يوان صيني واحد يوميًا لتغذية كل طفل بين سن 6 شهور إلى سن 24 شهرًا وينتمي لأسرة فقيرة، كما تطبق **الصين** برنامجًا ثانيًا لتغذية الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 أعوام إلى 5 أعوام (Wang, J., et al., 2023, p. 17)، وبدأت **الصين** في تطبيق "برنامج الدعم الغذائي للأطفال من سن 6 شهور إلى سن 24 شهرًا في المناطق الفقيرة بالصين" (Nutrition Improvement Project on Children in Poor Areas of China) في عام 2012، ويتم تقديم سلة غذائية يومية مجانية لكل طفل من سن 6 شهور إلى سن عامين في المناطق الفقيرة بالصين بواسطة وزارة الصحة الصينية، وتشمل هذه **السلة الغذائية** مجموعة من المواد الغذائية مثل البروتينات، وأغذية تحتوي على الكالسيوم والحديد والزينك وفيتامين أ وفيتامين سي وفيتامين دي وحمض الفوليك. ونجح "برنامج الدعم الغذائي للأطفال من سن 6 شهور إلى سن 24 شهرًا في المناطق الفقيرة بالصين" في تقليل وفيات الأطفال، وتخفيض معدلات فقر الدم (الأنيميا)، وتقليص معدلات سوء التغذية، وتقليل نسب التقزم، لدى الأطفال الفقراء في هذه الشريحة العمرية (Feng, J., et al., 2024, pp. 2-9).

وبالإضافة إلى تقديم سلات غذائية للأطفال من سن 6 أشهر إلى سن 24 شهرًا، اهتمت **الصين** بتقديم دعم غذائي للأطفال في الشريحة العمرية من سن 3 أعوام إلى سن 5 أعوام، وعلى سبيل المثال تعاون برنامج الغذاء العالمي مع حكومة مقاطعة ''خونان'' (Hunan) في تنفيذ برنامج لتغذية الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 أعوام إلى 5 أعوام، **ومنذ عام 2018** تم البدء في تطبيق نفس البرنامج في مقاطعة ''شيانغشي'' (Xiangxi)، وتم تقديم 4 يوانات صينية لكل حضانة حكومية (ما يعادل 57 سنتًا من الدولار الأمريكي الواحد) لتغذية كل طفل يتراوح عمره بين 3 أعوام إلى 5 أعوام ويسكن في المناطق الريفية الفقيرة ومسجل فيها، ولتقديم وجبة غذائية تشمل الإفطار والغداء، وقد حسن برنامج تغذية الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 أعوام إلى 5 أعوام من تغذية الأطفال في مقاطعة ''خونان'' ومقاطعة ''شيانغشي'' (China Daily, 2024, p. 2).

3-1-3-3 البرنامج القومي للتغذية المدرسية

بدأت **الصين** في تطبيق "برنامج تحسين التغذية المدرسية" في شهر نوفمبر من عام 2011 بهدف تحسين تغذية الأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية الفقيرة والذين يدرسون بالمدارس الابتدائية والإعدادية، ويرجع تركيز "برنامج تحسين التغذية المدرسية" على مكافحة الجوع وسوء التغذية في المناطق الريفية الفقيرة نظرًا لأن 99% من الفقراء في الصين

كانوا يعيشون في المناطق الريفية في عام 2009، **وخلص أحد البحوث التي أجرتها "مؤسسة البحوث والتنمية في الصين"** إلى أن 12% من التلاميذ الفقراء الصينيين كانوا يعانون من التقزم، وأن التلميذات الإناث والتلاميذ الذكور الذين يدرسون في مدارس داخلية حكومية تقع في مناطق ريفية فقيرة كانوا أقصر بنحو 9 سنتيمترات و11 سنتيمترات على الترتيب من متوسط طول نظرائهم غير الفقراء في المناطق الريفية، وأن التلميذات الإناث والتلاميذ الذكور الذين يدرسون في مدارس داخلية حكومية تقع في مناطق ريفية فقيرة كانوا أقل وزنًا بنحو 7 كيلوجرامات و10 كيلوجرامات على الترتيب من متوسط وزن نظرائهم غير الفقراء في المناطق الريفية في عام 2010، **كما أشارت دراسات أخرى** إلى أن التلاميذ في المدارس الابتدائية التي تقع في المناطق الريفية أقصر في الطول وأقل في الوزن من نظرائهم الذين يدرسون في مدارس ابتدائية تقع في المناطق الحضرية (Wang, J., et al., 2023, p. 2)، وأشار **برنامج الغذاء العالمي** إلى أن معدل التقزم بين الأطفال الأقل من سن 5 سنوات من سكان المناطق الريفية الفقيرة أكثر بأربعة أمثال معدلها بين نظرائهم من سكان المناطق الحضرية. وبدأ "برنامج تحسين التغذية المدرسية" كبرنامج صغير بتمويل من الحكومة المركزية الصينية لتغذية التلاميذ الفقراء في المدارس الابتدائية والإعدادية في المناطق الريفية في 699 محافظة صينية في عام 2011، **وفي عام 2012** تمت زيادة عدد المحافظات الصينية التي تم تطبيق البرنامج فيها، ومنذ عام 2012، زادت عدد المحافظات التي تطبق البرنامج زيادة كبيرة، وتم تخصيص ميزانيات له من قبل الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات الصينية، **وفي عام 2023** أصبح البرنامج الصيني ثالث أكبر برنامج للتغذية المدرسية في العالم بعد البرنامج الهندي والبرنامج البرازيلي، **وأشار مجلس الوزراء الصيني** إلى أن "برنامج تحسين التغذية المدرسية" قد استفاد منه 36 مليون تلميذ صيني من سكان المناطق الريفية موزعين على 134 ألف مدرسة ابتدائية وإعدادية تقع في 1600 محافظة في الصين في عام 2017، **ومن أهم خصائص برنامج التغذية الصيني ما يلي:** حصول المدارس الريفية المشتركة في هذا البرنامج على مبلغ قدره 4 يوانات صينية (ما يعادل 65 سنتًا من الدولار الأمريكي الواحد) في اليوم الواحد عن كل تلميذ فقير لتحسين وإعادة بناء الكانتين المدرسي بها، ولتقديم وجبة غذائية يومية مجانية. ويحق للمعلمين الحصول على وجبة غذائية بأسعار مخفضة. وبهذا يحصل التلاميذ الفقراء في المدارس الابتدائية والإعدادية الريفية على وجبات غذائية لمدة 200 يوم في العام (Wang, J., et al., 2023, p. 2).

وأشارت دراسة ثانية إلى أن استفادة أبناء الأسر الفقيرة من "برنامج تحسين التغذية المدرسية" (Nutrition Improvement Program) في المناطق الريفية بالصين تزيد من احتمالات دخول سوق العمل في المستقبل بنجاح بنسبة 6.5%، وتزيد من قيمة أجور العاملين بالساعة بنسبة 12.4%، وتزيد من قيمة الدخل السنوي للمستفيدين من البرنامج عند دخولهم سوق العمل بنسبة 10.3%، وبالإضافة إلى ما سبق، تسهم الإفادة من "برنامج تحسين التغذية المدرسية" في تنمية القدرات العقلية والقدرات غير العقلية للتلاميذ، وفي تحسن صحتهم (Zhou, Y., et al., 2024, pp. 1-8).

3-1-3-4 برنامج مكافحة عمالة الأطفال

نص قانون العمل الصادر في عام 2007 على عدة مواد تمنع عمالة الأطفال في الصين، **وفي عام 2012 قامت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب في الصين** بتعديل بعض نصوص قانون العمل لتقيد أنشطة شركات توظيف العمالة التي تتورط في إجبار العمال الراشدين والأطفال على العمل لساعات طويلة، وعلى الرغم من نجاح التعديل التشريعي الصادر في عام 2012 في التقليل من عمالة الأطفال في الصين، إلا أن ارتفاع معدلات الفقر في بعض المناطق الريفية قد أدى إلى استمرار هذه الظاهرة ولكن بمعدلات أقل. وعلى سبيل المثال، أسهم "نظام تسجيل الأسرة في مكان ولادة الأب طوال العمر" (National Household Registration -Hukou- System) في وجود بعض الأطفال الذين هاجر أولياء أمورهم إلى المدن وتركوهم مع أجدادهم في الريف بدون مستندات تثبت وضعهم القانوني، ومن ثم، أسهمت هذه الظاهرة في حدوث عمالة الأطفال في بعض المناطق الريفية الأكثر فقرًا (Liukkunen, U., 2016, pp. 153-155). وللتغلب على هذه الإشكالية **نفذت الصين ثلاث إجراءات بالغة الأهمية:**

- تضمن "البرنامج التنفيذي القومي الثالث لتحسين أوضاع الأطفال في الفترة من عام 2011 إلى عام " عدة آليات لمكافحة عمالة الأطفال.
- تضمن "برنامج تقليل الفقر في الفترة من عام 2011 إلى عام 2020" عدة برامج فرعية لتقليل معدلات عمالة الأطفال.
- تضمنت الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفترة من عام 2011 إلى 2015 عدة برامج لتقليل عمالة الأطفال في المناطق الريفية الفقيرة بالصين (Liukkunen, U., 2016, pp. 155-156).

وبالإضافة إلى الجهود السابق ذكرها، دعت **الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفترة من عام 2016 إلى عام 2020** إلى تقليل أعداد الأطفال الذين يعملون نتيجة للفقر، وإلى تعديل القوانين بهدف توفير حماية أكبر للأطفال من مخاطر العمل في سن مبكرة، وإلى تقديم خدمات للاستشارات النفسية للأطفال الذين تركهم أولياء أمورهم في الريف وهاجروا إلى المدينة، وإلى توفير حماية قانونية ونفسية أفضل للأطفال من مخاطر الاستغلال وعمالة الأطفال (Central Committee of the Communist Party of China, 2016, pp. 187-188).

وعلى هذا، فإن **الصين** قد تبنت عدة مسارات لتقليل عمالة الأطفال، **وأول** هذه المسارات هو تعديل القوانين التي تسعى لمنع هذه الظاهرة، **وثاني** هذه المسارات هو تضمين ذلك الهدف ضمن برامج حماية الأطفال وبرامج تقليل الفقر. **أما ثالث** هذه المسارات فهو وضع مكافحة عمالة الأطفال ضمن الخطط القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3-1-3-5 برامج الدعم الهادفة إلى زيادة عدد العاملين في قطاع العمل الرسمي

قامت **الصين** بعدة محاولات لتنظيم عمل العاملين في سوق العمل غير الرسمي. ومن أهم هذه المحاولات إصدار عدد من القوانين في عام 2018 وفي عام 2021. ففي عام 2018، طبقت **الحكومة الصينية** عدة إجراءات لتقنين عمل العاملين في قطاع توصيل طلبات الطعام، وقطاع البث المباشر عبر الإنترنت، وقطاع التجارة الإلكترونية، **وفي عام 2021، أصدرت الصين** عدة قوانين لتقليل الممارسات الاحتكارية، وضمان أمن المعلومات الشخصية للعاملين في سوق العمل غير الرسمي، ومنح العاملين في سوق العمل غير الرسمي مزيدًا من الحقوق، وعلى سبيل المثال سعت **الصين** إلى تطبيق قوانين أكثر صرامة لضمان حقوق السائقين والعاملين في "شركات توصيل الركاب عن طريق المنصات الإلكترونية" (Drivers at car-hailing platforms)، وقطاع توصيل طلبات الطعام، وسائقي سيارات النقل، والعاملين في توصيل طرود البريد السريع، **ونفذت الصين في عام 2021** عشرة إجراءات مهمة لضمان منح العاملين في هذه القطاعات حدًا أدنى للدخل، وتحسين درجة الأمان التي يتمتع بها العاملون في هذه القطاعات، وتطوير التدريب الذي يحصل عليه العاملون في هذه القطاعات، ولزيادة معدلات اشتراك هذه العمالة في نظام التأمينات الاجتماعية (Wei, T. and Xueyu, W., 2024, p. 38).

وفي أعقاب قيام وزارة ''**الموارد البشرية والضمان الاجتماعي**'' في الصين بإصدار عدة لوائح تنظم عمل هؤلاء العاملين في عام 2021، **قامت مقاطعة "جيجيانغ" (Zhejiang province)** بتطوير هذه اللوائح وجعلها أكثر دقة بحيث تحترم حقوق العمال بدرجة أكبر، وتقلل عدد ساعات العمل وتزيد أوقات الراحة المخصصة لهم، وتحدد عدد أيام الإجازات، وتحدد حجم الأجور التي يحصل عليها هؤلاء العمال، وتنظم حصول العمال على التعويض عن الإصابات الناجمة عن العمل، وتشجع هؤلاء العمال على الاشتراك في نظام التأمينات والمعاشات، **وفي الأول من يوليو من عام 2022، قامت وزارة "الموارد البشرية والضمان الاجتماعي" في الصين** بجعل اشتراك السائقين والعاملين في "شركات توصيل الركاب عن طريق المنصات الإلكترونية "، وقطاع توصيل طلبات الطعام، وسائقي سيارات النقل، والعاملين في توصيل طرود البريد السريع في سبع أقاليم صينية في نظام التأمينات والمعاشات إلزاميًا وليس اختياريًا، **وبنهاية شهر يوليو من عام 2023** بلغ عدد هؤلاء العاملين المشتركين في نظام التأمينات والمعاشات 6.1 مليون عامل (Wei, T. and Xueyu, W., 2024, pp. 40-41).

وبالإضافة إلى **جهود الدولة قام "الاتحاد القومي الصيني للنقابات المهنية"** (All-China Federation of Trade Unions) في ديسمبر من عام 2021 بتعديل لائحته للسماح للسائقين والعاملين في "شركات توصيل الركاب عن طريق المنصات الإلكترونية"، وقطاع توصيل طلبات الطعام، وسائقي سيارات النقل، والعاملين في توصيل طرود البريد السريع بالاشتراك في النقابات المهنية، والإفادة من خدماتها، كما بدأ ينظم ورش عمل وتدريبات مهنية لهم لتحسين مهاراتهم المهنية، وبدأ يقدم برامج للرعاية الصحية لهم، **وفي شهر نوفمبر من عام 2021، قام فرع ''الاتحاد القومي الصيني**

للنقابات المهنية'' في مقاطعة ''جيندونج'' (Jindong) بمساعدة العاملين في قطاع اللوجيستيات بالمقاطعة على توقيع عقود عمل جديدة تضمن لهم مزيدًا من الحقوق القانونية والمالية، ومزيدًا من إجراءات الأمان في بيئة العمل، وفرصًا أكثر للتعليم المستمر (Wei, T. and Xueyu, W., 2024, pp. 41-42).

وشهد عام 2019 قيام الحكومة الصينية بإصدار خطة تنفيذية لتدريب 50 مليون عامل في الفترة من عام 2019 إلى عام 2021. ويشمل هذا العدد تدريب الملايين من العمال المهاجرين من الريف إلى الحضر ومن القرى إلى المدن الكبرى. وفي عام 2021، قامت **الحكومة المركزية الصينية** بإصدار الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفترة من عام 2020 إلى عام 2025، **وتنص الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفترة من عام 2020 إلى عام 2025** على تخصيص مبالغ أكبر لبرامج التنمية المهنية، وبرامج التدريب المهني، وبرامج التعلم مدى الحياة، وعلى رفع متوسط عدد سنوات التعلم للعمال في الصين من 10.8 عامًا دراسيًا في عام 2020 إلى 11.3 عامًا دراسيًا بنهاية عام 2025، ولتشجيع **الشركات الصينية** على التوسع في أنشطتها وتوظيف المزيد من العمال بصورة رسمية، خفضت **الحكومة** قيمة مساهمة أرباب العمل والعمال في صندوق التعويضات ضد البطالة في الفترة من عام 2017 إلى عام 2019، **وفي ديسمبر من عام 2018 قرر مجلس الوزراء الصيني** رد 50% من قيمة التخفيضات في مساهمة أرباب العمل في صندوق التعويضات ضد البطالة للشركات والمصانع بشرط عدم تقليل عدد العمال وعدم الاستغناء عن العمال (Qian, J., 2021, pp. 152-157)، **وفي شهر مايو من عام 2019 قررت الحكومة الصينية** تقليل مساهمة أرباب العمل وأصحاب المصانع في صندوق المعاشات من 20% في عام 2018 إلى 16% في عام 2019. وبلغت قيمة هذه التخفيضات 2.3 تريليون يوان صيني أو ما يعادل 2.3% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 2019، ونتيجة لهذه الآليات بلغ عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي في الصين 200 مليون فرد في عام 2020، **وفي أعقاب حدوث جائحة الكوفيد-19 خططت الحكومة المركزية الصينية** لتنفيذ عدد من المبادرات الإضافية الهادفة إلى تأهيل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي في المناطق الريفية، وإلى وزيادة أعداد برامج التدريب التحويلي، وتشجيع الشركات الحكومية والخاصة على تخصيص ميزانيات أكبر لتدريب العاملين بها على مهارات ومعارف مهن جديدة (Qian, J., 2021, pp. 162-163).

وعلى سبيل المثال، **تخطط اللجنة القومية للتنمية والإصلاح التابعة لمجلس الوزراء، ووزارة المالية، ووزارة الزراعة والشئون الريفية، والإدارة القومية** للإنعاش الاقتصادي للريف في الصين لتنفيذ عدة مبادرات في الفترة من عام 2021 إلى عام 2024 بهدف تحقيق الآتي:

- تحسين آليات زيادة معدلات التحاق العاطلين الفقراء في المناطق الريفية والمناطق المهمشة بسوق العمل الرسمي، وزيادة معدلات دمج العاملين في سوق العمل غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي كآلية لتحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية بهذه المناطق الريفية الفقيرة.
- إنشاء المزيد من المكاتب الاستشارية في المناطق الريفية الفقيرة لتقديم النصائح للعاطلين الفقراء وللعاملين في قطاع العمل غير الرسمي حول كيفية العمل في قطاعات الاقتصاد الرسمي.
- تقديم منحة مالية للعاطلين الفقراء وللعاملين في قطاع العمل غير الرسمي لمساعدتهم على الانتقال إلى الأماكن التي سوف يعملون بها في المستقبل.
- زيادة معدلات اشتراك العاملين في قطاع العمل غير الرسمي في نظام التأمينات والمعاشات.
- منح الأولوية للعاطلين الفقراء من المناطق الريفية وللعاملين في قطاع العمل غير الرسمي للانتقال إلى سوق العمل الرسمي.
- زيادة أعداد البرامج التي تقدم التدريب المهني والتدريب التحويلي للعاطلين الفقراء من المناطق الريفية وللعاملين في قطاع العمل غير الرسمي.
- تقديم منح للعمال من خريجي التعليم الإعدادي للالتحاق بالتعليم الثانوي الفني (Politics. People. China., 2021, p. 1).

ومما سبق يتضح لنا أن **الصين** قد نفذت عدة آليات لزيادة دمج العاملين في سوق العمل غير الرسمي في قطاع الاقتصاد الرسمي. ومن بين أهم هذه الآليات ما يلي:

- إصدار قوانين ولوائح تحترم حقوق العمال في الاقتصاد غير الرسمي بدرجة أكبر، وتقلل عدد ساعات العمل وتزيد أوقات الراحة المخصصة لهم، وتحدد عدد أيام الإجازات، وتحدد حجم الأجور التي يحصل عليها هؤلاء العمال، وتنظم حصول العمال على التعويض عن الإصابات الناجمة عن العمل، وتشجع هؤلاء العمال على الاشتراك في نظام التأمينات والمعاشات في عامي 2018 و2021.
- جعل اشتراك العاملين في الاقتصاد غير الرسمي في نظام التأمينات والمعاشات إلزاميًا في عام 2022.
- سماح "الاتحاد القومي الصيني للنقابات المهنية" للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي بالاشتراك في نقاباته والإفادة من خدماتها في ديسمبر من عام 2021.
- مساعدة "الاتحاد القومي الصيني للنقابات المهنية" للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي على توقيع عقود عمل جديدة تضمن لهم حقوقًا أكبر ومزايا أفضل.
- قيام الحكومة الصينية بإصدار خطة تنفيذية لتدريب 50 مليون عامل في الفترة من عام 2019 إلى عام 2021.

- خصصت الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفترة من عام 2020 إلى عام 2025 مبالغ أكبر لبرامج التنمية المهنية، وبرامج التدريب المهني، وبرامج التعلم مدى الحياة، واستهدفت رفع متوسط عدد سنوات التعلم للعمال في الصين من 10.8 عامًا دراسيًا في عام 2020 إلى 11.3 عامًا دراسيًا بنهاية عام 2025.
- خفضت الحكومة قيمة مساهمة أرباب العمل والعمال في صندوق التعويضات ضد البطالة في الفترة من عام 2017 إلى عام 2019.
- قرر مجلس الوزراء الصيني– في ديسمبر من عام 2018 – رد 50% من قيمة التخفيضات في مساهمة أرباب العمل في صندوق التعويضات ضد البطالة للشركات والمصانع بشرط عدم تقليل عدد العمال وعدم الاستغناء عن العمال.
- قررت الحكومة الصينية – في شهر مايو من عام 2019 – تقليل مساهمة أرباب العمل وأصحاب المصانع في صندوق المعاشات من 20% في عام 2018 إلى 16% في عام 2019.
- تخطط اللجنة القومية للتنمية والإصلاح التابعة لمجلس الوزراء، ووزارة المالية، ووزارة الزراعة والشئون الريفية، والإدارة القومية للإنعاش الاقتصادي للريف في الصين لتنفيذ عدة مبادرات في الفترة من عام 2021 إلى عام 2024.
- إنشاء المزيد من المكاتب الاستشارية في المناطق الريفية الفقيرة لتقديم النصائح للعاطلين الفقراء وللعاملين في قطاع العمل غير الرسمي حول كيفية العمل في قطاعات الاقتصاد الرسمي.
- زيادة أعداد البرامج التي تقدم التدريب المهني والتدريب التحويلي للعاطلين الفقراء من المناطق الريفية وللعاملين في قطاع العمل غير الرسمي بهدف مساعدتهم على الانتقال لقطاع العمل الرسمي.
- وتقديم منح للعمال من خريجي التعليم الإعدادي للالتحاق بالتعليم الثانوي الفني.

3-1-4 الدروس المستفادة من برامج الحماية الاجتماعية في البرازيل وماليزيا والصين

- ربط الحصول على الإعانات النقدية المشروطة باستمرار الأبناء في التعلم وبحصول الأبناء على التطعيمات.
- أهمية تحديث قواعد البيانات الخاصة بأعداد الفقراء وأماكن وجودهم والمناطق التي يكثرون بها بصورة تفوق المعدلات القومية للفقر بصورة دورية منتظمة، وضرورة تحديث آليات تسجيل الفقراء في قواعد البيانات القومية، وضرورة تصنيف هؤلاء الفقراء وفقًا لخصائصهم السكانية والتعليمية والوظيفية (في سوق العمل الرسمي / غير الرسمي) والجغرافية (الريف / الحضر) ووفقًا للنوع (ذكر / أنثى) ومدى استفادتهم من برامج الحماية الاجتماعية من عدمه.
- تطبيق برنامج للدعم الغذائي للأطفال من سن 6 شهور إلى سن 24 شهرًا في المناطق الفقيرة في مصر.
- تقديم سلات غذائية للأطفال من سن 3 أعوام إلى سن 5 أعوام في مصر.

- تنفيذ برنامج قومي للتغذية المدرسية بهدف تحسين تغذية الأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية الفقيرة والذين يدرسون بالمدارس الابتدائية والإعدادية في مصر.
- تنفيذ برنامج قومي لدعم الغذاء يقوم على شراء المحاصيل الزراعية من المزارعين ثم توزيعها على تلاميذ المدارس والمستشفيات ودور رعاية الأيتام والسجون والمواطنين الفقراء في مصر.
- تنفيذ برنامج قومي لدعم توصيل مياه الشرب النقية ومد شبكات الصرف الصحي في المناطق المحرومة من هذه الخدمات في مصر، وتخصيص الميزانيات الكافية لتحقيق هذا الهدف.
- تنفيذ برنامج قومي لمكافحة عمالة الأطفال في مصر.
- تنفيذ برامج الدعم الهادفة إلى زيادة عدد العاملين في قطاع العمل الرسمي.
- تنفيذ برنامج قومي للدعم النقدي المقدم لكبار السن ولذوي الاحتياجات الخاصة في مصر.
- تنفيذ سياسات، واستراتيجيات، وخطط طويلة وقصيرة المدى تطبقها الحكومة المركزية بالتعاون مع المنظمات التطوعية لتحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، ولتقليل التمييز ضد المرأة في سوق العمل في مصر.
- تعاون الحكومة المركزية مع القطاع الخاص ومع المنظمات التطوعية في تنفيذ برامج للحماية الاجتماعية تقوم على الاستهداف الجغرافي للفقراء في المناطق المختلفة، وعلى التكامل والتنسيق القطاعي بين برامج الوزارات المختلفة في مصر.
- إنشاء المزيد من المكاتب الاستشارية في المناطق الريفية الفقيرة لتقديم النصائح للعاطلين الفقراء وللعاملين في قطاع العمل غير الرسمي حول كيفية العمل في قطاعات الاقتصاد الرسمي في المحافظات المصرية المختلفة.
- زيادة أعداد البرامج التي تقدم التدريب المهني والتدريب التحويلي للعاطلين الفقراء من المناطق الريفية وللعاملين في قطاع العمل غير الرسمي وبخاصة في محافظات الوجه القبلي لمساعدتهم على الانتقال لسوق العمل الرسمي.
- تخفيض قيمة اشتراك العاملين في قطاع العمل غير الرسمي في نظام التأمينات والمعاشات.
- تخفيض قيمة مساهمة العاملين في قطاع العمل غير الرسمي وحجم مساهمة أرباب العمل في صندوق التعويض ضد البطالة.
- تقديم منح للعمال من خريجي التعليم الإعدادي للالتحاق بالتعليم الثانوي الفني.
- تقديم إعانات مالية شهرية غير مشروطة للأسر التي تنتمي للشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى بهدف مساعدتها على مواجهة تكاليف المعيشة المرتفعة وارتفاع أسعار السلع الغذائية في مصر.

الفصل الرابع

4-1 مداخل تعزيز نظم الحماية الاجتماعية في مصر

تمهيد

يتناول هذا الفصل ثلاثة مداخل رئيسة لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية في مصر، هذه المراحل تم اختيارها لكونها يكمل بعضها بعضًا، وتمثل حيزًا كبيرًا من كيان نظم الحماية الاجتماعية، وهي على النحو الآتي:

- المدخل الأول : الرعاية الصحية
- المدخل الثانى : المنظور السوسيولوجي
- المحور الثالث : الإعلام التنموي

المدخل الأول

4-1-1 الرعاية الصحية

تمهيد

أدت **التغيرات الاقتصادية التي تشهدها مصر**، وما صاحبها من تداعيات سلبية اجتماعية، دفع إلى تبني الدولة للعديد من السياسات الاجتماعية للحد من تلك التداعيات السلبية. ومن أهم هذه السياسات الاجتماعية السياسات الهادفة إلى تعزيز نظم الحماية الاجتماعية، خاصة المنظومة الصحية. وقد أشارت (رنا جود، وولاء طلعت، 2023) إلى أن المنظومة الصحية جزء أصيل من منظومة الحماية الاجتماعية، وتتفاعل معها تفاعلًا طرديًا سواء إيجابيًا أو سلبيًا، **فالنتائج والمتحصلات الصحية** ترتبط ارتباطًا طرديًا وثيقًا بالنتائج والمتحصلات الاجتماعية، وهذا ما عكسته نتائج الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة. هذا وأشار تقرير الأمم المتحدة عام 2022، إلى أن " للحماية الاجتماعية على وجه الخصوص دورًا رئيسًا في التخفيف من اعتلال الصحة ومعالجة المحددات الاجتماعية للصحة". وأشار أيضًا تقرير (منظمة العمل الدولية 2014) إلى أن الحق في الحماية الاجتماعية يعد أساسًا لضمان حصول الأفراد على حقوقهم الأساسية في الصحة والتعليم والعمل والحياة الكريمة". وفي السياق ذاته أكدت (منظمة العمل الدولية 2019) على أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 25-1) يعطي لكل شخص حقًا في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاه له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحقُ فيما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمُل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته التي تفقده أسباب عيشه".

إن العلاقة بين الحماية الاجتماعية والصحة هي علاقة تبادلية. وقد أشارت إلى ذلك منظمة العمل الدولية في تعريف **الحماية الصحية الاجتماعية** على النحو التالي: "هي سلسلة من التدابير العامة، أو المنظمة، أو المفوضة بشكل عام في مواجهة الضائقة الاجتماعية والخسارة الاقتصادية الناجمتين عن انخفاض الإنتاجية، أو انقطاع الإيرادات المكتسبة أو تكلفة العلاج الضروري الذي يمكن أن يؤدي إلى اعتلال الصحة أو انخفاض نسبتها". كما أكدت دراسة (محمد حسين صادق حسن 2016)، إلى أهمية إشباع الحاجات الصحية للفقراء، حيث أثبتت وجود علاقة قوية بين إشباع الحاجات الصحية للفقراء وتحقيق الحماية الاجتماعية لهم، والتي تمثل جزءًا أساسيًا من شبكة أمان اجتماعي، ذلك أن الفقراء يعانون من المشكلات الصحية بدرجة أكبر مقارنة بالأغنياء.

إن المتتبع لقطاعات الخدمات الصحية يلاحظ أن ما واجهته مصر من تحديات وما تواجهه الآن من مشكلات وقضايا رئيسة وصعبة تعود في الأساس إلى فجوات عدم تحقيق عدالة توزيع خدمات الرعاية الصحية، وتدني جودة وكفاءة وفعالية خدمات الرعاية الصحية التي يحصل عليها المواطن.

استنادًا لما سبق، يهدف هذا الجزء من البحث إلى إلقاء الضوء على " دور المنظومة الصحية في تعزيز نظم الحماية الاجتماعية"، ويتطلب ذلك رصد وتحليل لأهم المعطيات التي تشير إلى تأثر وتأثير الرعاية الصحية بنظم الحماية الاجتماعية على النحو التالي:

4-1-1-1 تمهيد أساسي

4-1-1-2 مؤشرات الحماية الصحية الاجتماعية

4-1-1-3 الرعاية الصحية الأولية

4-1-1-4 جهود الدولة لتحقيق الحماية الاجتماعية

4-1-1-5 استخلاصات

4-1-1-1 تمهيد أساسي:

يهدف هذا التمهيد إلى التعرف على أهمية "دور الرعاية الصحية في تعزيز نظم الحماية الاجتماعية"؛ فمن الضروري أن نتعرف على بعض الملامح العامة لكل من الحق في الصحة، والتغطية الصحية الشاملة، والمحددات الاجتماعية للصحة، والحماية الصحية الاجتماعية باعتبارهم من أهم العوامل التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتعزيز نظم الحماية الصحية الاجتماعية.

الحق في الصحة

يعد الحق في الصحة من أهم الحقوق الاجتماعية ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحقوق الاقتصادية والبيئية، وأي خلل يصيب التمتع بهذا الحق ينعكس مباشرة على تعزيز وتحقيق الحقوق الأخرى. وأشارت (الأمم المتحدة، حقوق الإنسان) إلى أن الحق في الصحة حق شامل لا يقتصر على تقديم الرعاية الصحية المناسبة في حينها فحسب، بل يشمل أيضًا العناصر الأساسية للصحة، مثل توافرها، وإمكانية الوصول إليها، والمقبولية من المجتمع، والجودة المناسبة، وإمكانية المشاركة المجتمعية، والمسائلة. هذا ويشتمل الحق في الصحة على المقومات الأساسية للصحة التي تتمثل في:

- الحصول على مياه الشرب المأمونة والإصحاح المناسب.
- الإمداد الكافي من الغذاء الآمن والتغذية والمسكن.
- الظروف الصحية للعمل والبيئة.

- الحصول على التوعية والمعلومات المتعلقة بالصحة.

كما يرتبط الحق في الصحة بالدفاع عن حقوق الإنسان الأخرى مثل:

- الحق في الضمان الاجتماعي، ذلك الحق الذي يعالج الأبعاد المتعددة للحرمان، خاصة في أثناء المرض، بما يكفل مستوى معيشيًّا مناسبًا.
- الحق في الغذاء الصحي، مما يساعد في الحد من أو القضاء على أمراض سوء التغذية.
- الحق في التعليم، الذي يساعد في الوصول إلى المعلومات والتوعية والثقافة الصحية.

التغطية الصحية الشاملة

عرفت **(منظمة الصحة العالمية 2023)** التغطية الصحية الشاملة أنها حصول جميع الأشخاص على المجموعة الكاملة من الخدمات الصحية الجيدة اللازمة متى وأينما يحتاجون إليها، دون التعرض لضائقة مالية، وتشمل المجموعة الكاملة من الخدمات الصحية الأساسية، من تعزيز الصحة إلى الوقاية، والعلاج والتأهيل والرعاية الملطقة طيلة العمر وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة والجيّدة والفعالة والميسورة التكلفة". وأشارت **منظمة الصحة العالمية** إلى أن التغطية الصحية الشاملة هي إحدى مؤشرات (3–8) أهداف التنمية المستدامة، وبالتحديد الهدف الثالث (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار. ينبثق من المؤشر 3– 8 مؤشران هما: المؤشر 3–8–1 المعني بقياس التغطية بالخدمات الصحية الأساسية، والمؤشر 3–8–2: المعني بقياس النفقات الصحية الكارثية، التي تُعرف بأنها تجاوز إنفاق الأسرة على الصحة من جيبها الخاص نسبة 10% أو أكثر من 25% من دخلها أو استهلاكها.

يهدف **المؤشران 3–8–1 و3–8–2 مجتمعَين**، إلى رصد أبعاد تغطية الخدمة الصحية والحماية المالية، على التوالي، للغاية 3–8 لذا يجب دائمًا رصد هذين المؤشرين مجتمعَين. استنادًا إلى المعايير الوبائية والإحصائية تم اختيار 14 مؤشرًا لإنشاء دليل تتبع لتطور التغطية بالخدمات الصحية، يتم الإبلاغ عن هذا الدليل بمقياس من دون وحدة يبدأ من 0 إلى 100، باعتبار 100 كالوحدة المثلى. يتكون الدليل، وفقًا لأربعة مجموعات من المؤشرات على النحو التالي:

- أولًا: الصحة الإنجابية، وصحة الأمهات، والمواليد الجدد، والأطفال (4 مؤشرات).
- ثانيًا: الأمراض المعدية (4 مؤشرات).
- ثالثًا: الأمراض غير المعدية (3 مؤشرات).
- رابعًا: القدرة على الوصول للخدمات الصحية (3 مؤشرات).

المحددات الاجتماعية للصحة

المحددات الاجتماعية للصحة (cdphe.colorado 2017) هي "الظروف التي يولد فيها الناس وينمون ويعملون ويعيشون ويتقدمون في السن، والمجموعة الأوسع من القوى والأنظمة التي تشكل ظروف الحياة اليومية".

وتتكون تلك المحددات الاجتماعية من خمس فئات رئيسية: الاستقرار الاقتصادي، والتعليم، والصحة والرعاية الصحية، والسياق الاجتماعي والمجتمعي، والسكن والبيئة المحيطة. وتؤثر هذه العوامل المحددة على نتائج صحية متعددة، تتعلق بالوصول إلى الرعاية الصحية، وصحة الأم والطفل، والوقاية من تعاطي المخدرات. ويمكن القول بأن المحددات الاجتماعية للصحة هي ظروف البيئة التي يعيش فيها الناس ويتعلمون ويعملون ويلعبون ويتعبدون ويشيخون فيها. بعبارة أخرى، يمكن للبيئة الاجتماعية التي نعيش فيها أن تؤثر على أوضاعنا الصحية.

الحماية الصحية الاجتماعية

تمثل العلاقة بين الحماية الاجتماعية والصحة علاقة تبادلية التأثير والتأثر. وقد أشارت إلى ذلك منظمة العمل الدولية 2019 في تعريف الحماية الصحية الاجتماعية: (منظمة العمل الدولية 2014) "هي سلسلة من التدابير العامة، أو المنظمة، أو المفوضة بشكل عام في مواجهة الضائقة الاجتماعية والخسارة الاقتصادية الناجمتين عن انخفاض الإنتاجية، أو انقطاع الإيرادات المكتسبة أو تكلفة العلاج الضروري الذي يمكن أن يؤدي إلى اعتلال الصحة أو انخفاض نسبتها". كما أكدت دراسة (محمد حسين صادق حسن 2016)، إلى أهمية إشباع الحاجات الصحية للفقراء، حيث أثبتت الدراسة وجود علاقة قوية بين إشباع الحاجات الصحية للفقراء وتحقيق الحماية الاجتماعية لهم، والتي تمثل جزءًا أساسيًا من شبكة أمان اجتماعي، ذلك أن الفقراء يعانون من المشكلات الصحية بدرجة شديدة مقارنة بالأغنياء. أشارت (دراسة للبنك الدولي 2015) إلى أن تحقيق الحماية الصحية الاجتماعية في مصر يتطلب تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

أولًا: تحسين صحة الفئات المحرومة.

ثانيًا: زيادة الحماية المالية للفئات المحرومة.

ثالثًا: تحسين جودة تقديم الرعاية الصحية في المؤسسات الصحية خاصة الحكومية.

وتحقيق الأهداف الثلاثة السابقة يستلزم:

- أن يحصل جميع المواطنين على الرعاية الصحية بنفس الجودة، وبالتكلفة المناسبة، والعادلة، والفعالة، بغض النظر عن المستوى الاقتصادي أو التعليمي أو الديني أو النوع الاجتماعي أو مكان الإقامة.

- أن تلتزم الحكومة المصرية بتحقيق التغطية الصحية الشاملة، التي هي أحد الوسائل لضمان العدالة الاجتماعية في الرعاية الصحية، مما يتطلب تقديم حزمة من الخدمات الصحية الأساسية ذات الأولوية للجميع خاصة الفئات المحرومة، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الرعاية الصحية من الجيب.
- أن توسع خدمات الرعاية الصحية في جميع مستوياتها خاصة المتعلقة بعبء المرض والتي يجب أن تشمل على رعاية الأمومة والطفولة، وخدمات الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، والوقاية، والفحص، والعلاج من الأمراض غير السارية، والصحة النفسية، والتغذية.
- أن يتم التوسع والإسراع في تنفيذ التأمين الصحي الاجتماعي الإلزامي ليغطي جميع فئات المجتمع (خاصة الفئات المحرومة) بحلول عام 2030، مما يحد من النفقات الكارثية للرعاية الصحية التي تدفع فئات من المجتمع للوقوع تحت خط الفقر.

وتواجه **الخدمات الصحية الاجتماعية ببعض المعوقات** لعل من أبرزها ما يلي:

- عدم المساواة في تقديم الرعاية الصحية للأمهات والأطفال، خاصة في المناطق الريفية والعشوائية والنائية.
- ارتفاع معدلات سوء التغذية جغرافيًا وجميع الفئات الاقتصادية.
- زيادة عبء الأمراض غير السارية، مع زيادة عوامل الخطر.
- انتشار تناول المواد المخدرة خاصة بين الشباب والإناث.
- العبء المتزايد للمعاقين خاصة بين السكان الأميين والريفيين.
- عدم المساءلة وضعف المشاركة المجتمعية.
- النمو السكاني غير المنضبط، مما يزيد من عبء المرض اقتصاديًا واجتماعيًا.
- نقص الموارد البشرية والفنية والمادية الصحية وعدم عدالة توزيعها جغرافيًا وكميًا ونوعيًا.
- عدم تحقيق النص الدستوري (المادة 18) بشأن تخصيص 3% من الناتج المحلي الإجمالي للصحة، مع زيادته بالتدريج ليصل إلى المعدلات العالمية.
- تدني جودة الخدمات الصحية في المؤسسات الصحية خاصة الحكومية.

4-1-1-2 مؤشرات الحماية الصحية الاجتماعية:

انطلاقًا مما سبق عرضه سوف نرصد بعض المؤشرات الصحية ذات العلاقة بتحقيق الحماية الصحية الاجتماعية والمتاحة في التقارير الرسمية أو تقارير المنظمات الدولية والتي قد تشير لفجوات في التغطية الصحية الاجتماعية، وذلك على النحو التالي:

أ- تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وفقًا لتقرير (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2023) الإحصاءات الحيوية، يلاحظ وجود المعدلات التالية:

- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة: حيث ارتفعت عام 2022 مقارنة بالأعوام السابقة، خاصة في المناطق الريفية (1000/24.3 مولود حي)، مقارنة بالحضرية (20.0/ 1000 مولود حي)، كما ترتفع بين الذكور (1000/24.6 مولود حي) مقارنة بالإناث (1000/20.7 مولود حي).
- معدل وفيات الأمهات الناجمة عن الحمل والولادة: شهدت ارتفاعا كبيرًا عام 2022 وصل إلى 100000/61.0 مولود حي مقارنة بعام 2015 حيث كانت 100000/49.0 مولود حي.

وفقًا لبيانات (الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء لعام 2020 جدول 4-1) بالرغم من تحسن بعض مؤشرات تقديم الخدمات الصحية (متوسط عدد السكان للأطباء البشريين، ومتوسط عدد السكان لهيئة التمريض، ومعدل الأطباء البشريين /10000نسمة)، إلا أن هذا التحسن لم يصل إلى المستويات العالمية، وذلك وفقًا لتقرير World Health Organization)2023)، حول معدل توفر الموارد البشرية الصحية: طبيب لكل 10000 نسمة; يشهد هذا المؤشر انخفاضًا كبيرًا (7.1/ 10000 نسمة) في مصر مقارنة بالمؤشر العالمي (16.3/ 10000 نسمة). بالمثل يتدنى مؤشر هيئة التمريض في مصر (18.3، 10000 نسمة) مقارنة بالمؤشر العالمي (39.4/ لكل 10000 نسمة).

جدول (4-1)

تطور توافر بعض الخدمات الصحية خلال الفترة من 2020 - 2023

الخدمات الصحية	2020	2023
متوسط عدد السكان للأطباء البشريين (نسمة/طبيب)	829	780
متوسط عدد السكان لهيئة التمريض(نسمة/ممرض)	446	472
معدل الأطباء البشريين /10000نسمة	12.1	12.8
معدل ممرض/10000نسمة	22.4	21.2
سرير /10000 من السكان	13	11.5
عدد المؤمن عليهم (بالمليون)	56.9	53.7

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية والعلاج على نفقة الدولة في الخارج والداخل لعام 2020 إصدار 2021، وعام 2021 إصدار 2023.

ب- مؤشر التغطية الصحية الشاملة:

أشار تقرير (منظمة العمل الدولية، للحماية الاجتماعية 2023) إلى أن **مؤشر التغطية الصحية الشاملة** من أهم المؤشرات الصحية لأنه يستطيع أن يقيس الحماية الصحية الاجتماعية، من خلال الهدف 3-8 والمؤشرين المنبثقين منه 3-8-1 المعني بقياس التغطية بالخدمات الصحية الأساسية، والمؤشر 3-8-2 المعني بقياس النفقات الصحية الكارثية. فيما يلي نرصد ما أحرزته مصر في المؤشرين أعلاه.

مؤشر 3-8-1: يشير جدول (4-2) إلى تطور مؤشر التغطية الصحية الشاملة 3-8-1 خلال الفترة من 2015 – 2021، حيث تحسن المؤشر وحصدت مصر 65 نقطة عام 2015 وصلت إلى 70 نقطه عام 2021 وهي أعلى من المستوى العالمي، كما تسبق أيضًا بعض الدول مثل الهند، وتونس، والأردن. بالرغم من تحسن هذا المؤشر، إلا أن التحليل العميق للبيانات يكشف عن أوجه لعدم العدالة وضعف الإنصاف في إتاحة الخدمات الصحية. فقد أشارت نتائج (المسح الصحي للأسرة المصرية عام 2022)، إلى تباين في المؤشرات التي تعزز الحماية الصحية الاجتماعية، نرصد بعضها على النحو التالي:

- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة حسب الإقامة، حيث يرتفع في الريف مقارنة بالحضر، وفي محافظات الوجه القبلي مقارنة بالمحافظات الأخرى.
- ترتفع نسبة حصول السيدات في الفئة العمرية 15- 49 عاما على رعاية حمل منتظمة كلما ارتفع المستوى التعليمي للسيدة.
- ارتفاع نسبة الأطفال الذين حصلوا على جميع التطعيمات الأساسية في الريف مقارنة بالحضر، كما ترتفع أيضًا تلك النسبة في محافظات الوجه البحري مقارنة بالوجه القبلي.
- ارتفاع نسبة انتشار أمراض الجهاز التنفسي الحاد في الريف مقارنة بالحضر.
- ارتفاع نسبة الأطفال زائدي الوزن (أقل من خمس سنوات) في محافظات الوجه البحري مقارنة بالمحافظات الحضرية ومحافظات الوجه القبلي والحدود، وبصفه عامة ترتفع في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية.

جدول (4-2)

مقارنة تطور مؤشر التغطية الصحية الشاملة 3-8-1 بين مصر وبعض الدول والعالم خلال الفترة من 2015 -2021

الدول	التغطية الصحية الشاملة %			
	2015	2017	2019	2021
العالم	65.0	67.0	68.0	67.0
مصر	65.0	69.0	70.0	70.0
البرازيل	80.0	80.0	80.0	80.0
الهند	57.0	60.0	64.0	63.0
المغرب	80.0	80.0	80.0	80.0
تركيا	76.0	77.0	77.0	76.0
جنوب أفريقيا	70.0	71.0	71.0	71.0
الصين	76.0	79.0	80.0	80.0
تونس	63.0	65.0	68.0	67.0
المكسيك	74.0	74.0	74.0	75.0
الأردن	70.0	70.0	67.0	65.0
اليابان	80.0	80.0	80.0	80.0

Source: World Health Organization, World Health Statistics, Monitoring Health for the SDGs, 2022, and 2023 annex 2, part3

مؤشر 3-8-2، أشارت (دراسة سحر عبود ص320)، إلى أن مصادر تمويل الإنفاق الصحي في مصر تعتمد بشكل كبير على الإنفاق المباشر من الجيب الخاص والذي تزايد حيث بلغ 59% عام 2015 وارتفعت لنحو 63 % عام 2019 مقابل نسبة إنفاق حكومي منخفضة بلغت 31 % عام 2015 وتراجعت لنحو 28 % عام 2019.

يشير جدول (4-3) إلى **مؤشر الإنفاق العائلي على الصحة** من الجيب حيث تعد العائلة المصرية من أكثر العائلات إنفاقًا من الجيب على الصحة، مقارنة بالدول المماثلة لها في المستوى الاقتصادي. ويوصف هذا النمط من الإنفاق الصحي "بالإنفاق الكارثي على الصحة"، حيث يتم إنفاق مبالغ كبيرة من الجيب الخاص على الصحة تتجاوز 10% أو أكثر من 25% من إجمالي الدخل أو الإنفاق. حسب (منظمة الصحة العالمية 2023)، "تتسبّب النفقات الكارثية على الصحة من الجيب الخاص في تقويض قدرة الأسر المعيشية على استهلاك سلع وخدمات أساسية أخرى مثل الغذاء أو المأوى أو الملابس أو التعليم. ويتعرض الناس الذين يعيشون في مستوى الفقر أو على حافة الفقر للخطر بوجه خاص، لأنهم مضطرون إلى تقليل معدّلات استهلاكهم لضروريات الحياة

بسبب إنفاقهم على الصحة من جيبهم الخاص؛ الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى العيش في حلقة مفرغة ومستمرة من اعتلال الصحة والفقر".

جدول (4-3)

مقارنة بين مصر وبعض الدول المختارة المثيلة من الدول متوسطة الدخل المنخفض لمؤشر التنمية المستدامة 3-8-2 لقياس الإنفاق العائلي على الصحة من الجيب (خلال 2013-2019)

الدولة	مؤشر التنمية الصحية المستدامة 3-8-2 نسبة الإنفاق العائلي الكارثي على الصحة من الجيب	
	10% الإنفاق العائلي الكارثي على الصحة من الاستهلاك أو الدخل	25% الإنفاق العائلي الكارثي على الصحة من الاستهلاك أو الدخل
مصر	31.1	6.1
البرازيل	11.8	1.9
الأردن	6.4	1.3
الصين	24.3	6.9
الهند	17.5	6.7
المكسيك	4.4	1.2
تونس	16.5	2.4
تركيا	4.2	0.7

Source: World Health Organization, 2023World Health Statistics, Monitoring for SDGs. pp92-98, table 2, annex 1-2

أما فيما يتعلق بنصيب **الفرد من الإنفاق الصحي الحكومي**، فقد رصدت دراسة (سحر عبود 2023 ص324) متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الحكومي في مصر مقارنة ببعض الدول (جدول رقم 4-3) حيث يصل هذا المتوسط في الدول متوسطة الدخل (الأعلى) إلى نحو 605.3 دولار ويصل لنحو 2536 دولار في الدول مرتفعة الدخل.

ما سبق رصده من بيانات يشكل أهم التحديات التي تعوق عملية الإصلاح الصحي التي تقوم بها الدولة.

جدول (4-4)

متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الحكومي في مصر وبعض الدول المختارة عام 2019 (بالدولار)

الدول	مصر	تركيا	جنوب أفريقيا	البرازيل	المكسيك	الصين	تونس	الأردن	المغرب	الهند
متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الحكومي	162	925	698	610	548	493	451	408	169	69

المصدر: سحر عبود 2023، الإنفاق الصحي في مصر وتعزيز الصمود في مواجهة الأزمات، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد السابع عشر –يناير2023 ص324.

3-1-1-3 الرعاية الصحية الأولية:

تعد **الرعاية الصحية الأولية** حجر الزاوية لأي نظام صحي مستدام يقوم على التغطية الصحية الشاملة، وقد أشارت (منظمة الصحة العالمية) إلى أنها "أكثر النُهج شمولاً وإنصافًا وفعالية ومردودية وكفاءة لتعزيز صحة الناس البدنية والنفسية، وكذلك رفاههم الاجتماعي". وتترسّخ الرعاية الصحية الأولية في الالتزام بالعدالة الاجتماعية والإنصاف والتضامن والمشاركة. وتقوم على الاعتراف بأن التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان من دون تمييز. يعد نظام الرعاية الصحية الأولية نموذجًا متكاملًا منخفض التكلفة ومستدامًا ويقوم على مفهوم طبيب الأسرة، ويهدف بشكل أساسي إلى خفض الإنفاق الصحي خاصة الإنفاق من الجيب.

تملك **مصر** شبكه مترامية الأطراف من وحدات الرعاية الصحية الأولية يصل عددها إلى 5458 وحدة (سحر عبود 2023 ص334) موزعة على جميع محافظات مصر. وخدمات وحدات الرعاية الصحية الأولية تستهدف المناطق الريفية ومحافظات الحدود أكثر من المناطق الحضرية. تتصف خدمات الرعاية الصحية الأولية في مصر بتدني جودة الخدمات التي تقدمها، لذلك اتخذت الدولة العديد من الخطوات التي تستهدف رفع كفاءة وجودة تلك الوحدات؛ لأنها تعد العمود الفقري لتطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل فيما يعرف بنظام طب الأسرة؛ حيث تعتمد الدولة على طبيب الرعاية الصحية الأولية (طبيب الأسرة) لتطبيق نظام التأمين الصحي الشامل.

4-1-1-4 جهود الدولة لتحقيق الحماية الصحية الاجتماعية:

في ظل اتباع الدولة لسياسات الإصلاح الاقتصادي وما ترتب عليها من تداعيات اجتماعية سلبية تأثر بها المجتمع خاصة الفئات الهشة، أصدرت الدولة العديد من القوانين والتشريعات والبرامج والمشروعات لتعزيز نظم الحماية الصحية الاجتماعية للحد من تلك التداعيات السلبية، نذكر منها **على سبيل المثال:**

إصدار الدستور المصري الذي ينص في العديد من مواده على الالتزام بتحقيق الحماية الصحية للمواطن المصري، على سبيل المثال:

- النص في المادة (18)، أن تخصص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن 3% من الناتج المحلى الإجمالي تتصاعد تدريجيًا لتصل للمعدلات العالمية.
- التزام الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطي كل الأمراض.
- تحسين أوضاع العاملين في قطاع الصحة.
- إتاحة المسكن الصحي الملائم وإتاحة مصادر مياه آمنة للشرب والإصحاح البيئي.

- تحقيق الأمن الغذائي خاصة للفئات الهشة والمحرومة.

إصدار **قانون التأمين الصحي الاجتماعي الشامل**، الذي يهدف في مضمونه إلى إصلاح المنظومة الصحية وعلاج ما بها من سلبيات خاصة فيما يتعلق بإتاحة الخدمات الصحية ذات الجودة والتكلفة المناسبة لجميع المصريين. يقوم مشروع التأمين الصحي الشامل على مبادئ التكافل؛ حيث تقوم الدولة بتحمل نفقات غير القادرين، من خلال مشروعات وبرامج نظم الحماية الاجتماعية مثل، برنامج تكافل وكرامة والضمان الاجتماعي والعاطلين عن العمل وأسرهم وذوي الإعاقة الذين ليس لدهم مصدر دخل مناسب.

إطلاق **مبادرات قومية** تستهدف برامج صحية رأسية ذات تأثير قصير ومتوسط المدى للحد من بعض التحديات الصحية مثل:

- مبادرة 100 مليون صحة للقضاء على فيروس سى والأمراض السارية لأكثر من 50 مليون مواطن مصري.
- الحملة القومية للقضاء على الديدان المعوية لطلاب المدارس الابتدائية ورياض الأطفال.
- مبادرة الكشف المبكر عن الأنيميا والتقزم والسمنة، التي استهدفت الطلاب بالمرحلة الابتدائية.
- مبادرة تطوير المستشفيات النموذجية وتتضمن تجهيز وتشغيل المستشفيات بالمحافظات لتقديم الخدمات الصحية لحين بدء تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل تدريجيًا.
- مبادرة صحة المرأة للكشف المبكر عن سرطان الثدي ومرض السكرى وارتفاع ضغط الدم وقياس مؤشر كتلة الجسم والصحة الإنجابية للمرأة بسن الإنجاب
- مبادرة صحة السيدات الحوامل، بما يراعي صحة الأم والجنين.
- مبادرة القضاء على قوائم الانتظار لمرضى الحالات الحرجة.
- الكشف المبكر وعلاج ضعف وفقدان السمع للأطفال حديثي الولادة.
- مبادرة نور حياة بهدف مكافحة ضعف وفقدان الإبصار، من خلال التشخيص المبكر عن الأسباب.
- الكشف المبكر وعلاج ضعف وفقدان السمع للأطفال حديثي الولادة.
- مبادرة الكشف المبكر عن الاعتلال الكلوي.

كما أطلقت **الدولة** العديد من القوانين والتشريعات التي تعزز من الحماية الصحية الاجتماعية مثل:

- إصدار قانون التأمين الصحي الشامل.

- إصدار قانون حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتوازي تم إنشاء صندوق "قادرون باختلاف"، بهدف تقديم الحماية والرعاية والتنمية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- إنشاء وتنظيم المجلس الصحي المصري.
- إنشاء الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية وهيئة الدواء المصرية.

4-1-1-5 استخلاصات

- دمج السياسات الصحية خاصة المعنية بالحماية الصحية الاجتماعية في جميع السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتنفيذ التدخلات الشاملة طوال عُمر الفرد.
- إتاحة حزمة متكاملة من الخدمات الصحية ذات الأولوية لتستهدف الفئات الهشة والمحرومة.
- تحديد الفئات السكانية المحرومة وتتبعها بهدف تحقيق التغطية الصحية الشاملة تدريجيًا.
- الإسراع بالتغطية الصحية الشاملة للفئات الهشة والمحرومة خاصة الفقراء والعاملين غير النظاميين.
- تعزيز التحول نحو نهج الرعاية الصحية الأولية الذي يتصف بالتكامل وانخفاض التكلفة والاستدامة.
- ضمان مستوى تقديم الخدمات الصحية بجودة وتكلفة مناسبة خاصة بالمناطق الريفية والنائية.
- إتاحة بيانات ومؤشرات محدثة ودورية تتبع فجوات عن عدم الإنصاف واللاعدالة في تقديم خدمات الرعاية الصحية خاصة للفئات الهشة والمحرومة.
- إتاحة بيانات مؤشرات الصحية التفصيلية للبرامج الصحية القومية.
- تحقيق التوازن بين برامج الرعاية الصحية الرأسية ذات التأثير قصير المدى، والبرامج الأفقية ذات التأثير طويل المدى.
- تعزيز حجم الإنفاق الحكومي وزيادة نصيب الفرد من الإنفاق الصحي ليواكب مستويات المعدلات العالمية والدول ذات المستوى الاقتصادي المماثل.

المدخل الثاني

4-1-2 المنظور السوسيولوجي

تمهيد:

تنامت خلال العقود الثلاثة الماضية الاهتمامات بقضايا الأمن الاجتماعي من خلال توفير مختلف أنواع وأشكال الحماية الاجتماعية وخاصةً للفئات المهمشة والمحرومة والفقيرة في الدول النامية، وذلك على أثر تطبيق سياسات إعادة هيكلة عديد من اقتصادات تلك الدول، والتي أوصت بها المنظمات العالمية كصندوق النقد والبنك الدوليين وغيرهما (المناور، وآخرون، 2023، 7).

هذا وقد تبنت خطط الحكومة المصرية برامج أساسية للرعاية الاجتماعية تستهدف توسيع مظلة شبكات الأمان الاجتماعي لتشمل الأسر الفقيرة، والقريبة من حد الفقر، والأفراد، والأسر ضحايا النكبات، والكوارث، والأفراد فاقدي الرعاية الأسرية، من خلال زيادة الأموال المُخصصة للإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى زيادة مخصصات التعليم، والصحة؛ لتحسين الخدمات المُقدمة للمواطنين، وتأهيل الكوادر البشرية. (وزارة المالية،2019، 4)، ومع توسيع الحكومة المصرية لنطاق تغطية برامج الدعم، والحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجًا أسهم ذلك بشكل مباشر في ضرورة وضع آليات لرفع كفاءة، وفعالية نظم الحماية الاجتماعية في مصر، ومن ثم يتضمن هذا المبحث عدة نقاط أساسية تم تسليط الضوء عليها، وهي كالآتي:

4-1-2-1 أرضية نظم الحماية الاجتماعية في مصر.

4-1-2-2 المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" كنموذج للارتقاء بنظم الحماية الاجتماعية.

4-1-2-3 آليات الارتقاء بنظم الحماية الاجتماعية.

4-1-2-4 استخلاصات

4-1-2-1 أرضية نظم الحماية الاجتماعية في مصر

إن العلاقة التي تربط بين الدولة والمواطن تدرج فيما يطلق عليه العقد الاجتماعي، فالدولة وفق هذا العقد مطالبة بالعمل على تلبية الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها، والتي تختلف من حقبة لأخرى، ومن دولة لأخرى (رئاسة مجلس الوزراء،2022، 3).

وفي هذا الصدد، يتبلور الهدف الاستراتيجي لمنظومة الحماية الاجتماعية في مصر في إعداد نظام للحماية الاجتماعية مبني على الحقوق، والواجبات بشكل أكثر شمولاً، وتكاملاً، واستدامة. ويتفرع من ذلك الهدف الأهداف التالية:

الإنصاف: المساعدة على الحماية من الفقر المدقع، وخسائر رأس المال البشري.

الفرص: تعزيز تحسين الصحة، والتعليم، وتنمية المهارات إلى جانب توفير فرص عمل للفئات المستضعفة.

التمكين: تقديم خدمات أساسية شاملة، وعالية الجودة في قطاعات التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية للأفراد الأكثر احتياجًا (سعدالله، 2024، 33).

ومن ثم توجد في نطاق المجتمع المصري ثلاثة أنماط من برامج الحماية الاجتماعية، والتي تتمثل فيما يلي:

– النمط الأول: برامج الحماية الاجتماعية التي لا تستند إلى اشتراكات أو مساهمات مالية.

– النمط الثاني: برامج الحماية الاجتماعية القائمة على اشتراكات المستفيدين أو الممولين، مثل: نظام التأمينات الاجتماعية، ونظام التأمين الصحي الشامل.

– أما النمط الثالث: برامج سوق العمل النشطة، وهي البرامج التي تهدف إلى تسهيل إدماج الباحثين عن عمل في سوق العمل مع السعي إلى إدارة مخاطر هذا السوق لحماية الفئات الأفقر والعاطلة عن العمل؛ كما ترتكز سياسة الحكومة المصرية في مجال الحماية الاجتماعية على **خمسة مرتكزات هي:**

1. زيادة معدلات النمو والتشغيل باعتبارهما خط الدفاع الأول لمحاربة الفقر وتحسين الدخول.
2. إيجاد مساحة مالية تسمح بالإنفاق المتزايد على التنمية البشرية وبرامج الحماية والعدالة.
3. التوسع في برامج الحماية التي تتميز بالكفاءة وتستهدف الطبقات الأولى بالرعاية بالشراكة مع مؤسسات التنمية مع رفع معدلات الاستهداف لبرامج الحماية الاجتماعية الحالية.
4. تطوير وتحديث شامل للخدمات الأساسية التي يحصل عليها المواطن وضمان التوزيع الجغرافي العادل لتمكين كافة المواطنين من الإفادة من ثمار النمو الاقتصادي.
5. التحول التدريجي من الدعم العيني إلى الدعم النقدي، وزيادة قيمة ومعدلات الإنفاق الاستثماري الموجه لتحسين البنية الأساسية ورفع مستوى الخدمات العامة (وزارة المالية، 2018، 30).

كما تنقسم سياسات الحماية الاجتماعية إلى ثلاثة محاور رئيسية تقوم الحكومة بالتركيز عليها بالتوازي:

المحور الأول: سياسات التشغيل، الخط الأول للدفاع عن الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

المحور الثاني: برامج ومشروعات إتاحة ورفع كفاءة الخدمات العامة.

المحور الثالث: برامج البعد الاجتماعي والحماية الاجتماعية (وزارة المالية، 2016، 21).

وتأسيسًا على ذلك يمكن توضيح مفردات منظومة شبكة الحماية الاجتماعية المتكاملة في الشكل التالي:

المصدر: (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مايو 2022، 279)

شكل رقم (4-1)
مُفردات الشبكة المتكاملة للحماية الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، يمكن بلورة العلاقة بين منظومة الحماية الاجتماعية، وتوطين أهداف التنمية المستدامة، في نطاق الجدول التالي:

جدول رقم (4-5)

العلاقة بين منظومة الحماية الاجتماعية، وتوطين أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة	منظومة الحماية الاجتماعية
الهدف الأول: القضاء على الفقر	استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030. بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والمواجهة لكافة الكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030.
الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه	تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة.
الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين	ضمان تمتع جميع الرجال والنساء بشكل متساوٍ ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية وكذلك خدمات برامج الحماية الاجتماعية.
الهدف الثامن: العمل اللائق، ونمو الاقتصاد	تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع الفئات الاجتماعية المهمشة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة بحلول عام 2030. حماية حقوق العمال وخاصةً العمالة غير المنتظمة، وتوفير بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال.
الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة	اعتماد سياسات حماية اجتماعية تحقق أكبر قدر من المساواة.
الهدف السادس عشر: السلام، والعدل، والمؤسسات القوية	إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات. ضمان اتخاذ قرارات على نحو مستجيب للاحتياجات الشاملة للجميع وتشاركي وممثل لجميع المستويات الاجتماعية.

المصدر: (الإسكوا- الأمم المتحدة، 2015، 4).

وفي هذا الصدد، حرصت الدولة المصرية على زيادة المخصصات المالية المُخصصة لبرامج الحماية الاجتماعية خلال العام المالي (2019/2018- 2024/2023)، لتصل في إطار العام المالي 2024/2023 إلى نحو 529.7 مليار جنية مقابل 356 مليار جنية خلال العام المالي 2023/2022 كما كشف التقرير الصادر عن

وزارة المالية عن زيادة موازنة الدعم، والحماية الاجتماعية خلال العام المالي 2025/2024 لتصل نحو 635.9 مليار جنية (وزارة المالية، 2024)، ويتضح ذلك في الشكل التالي:

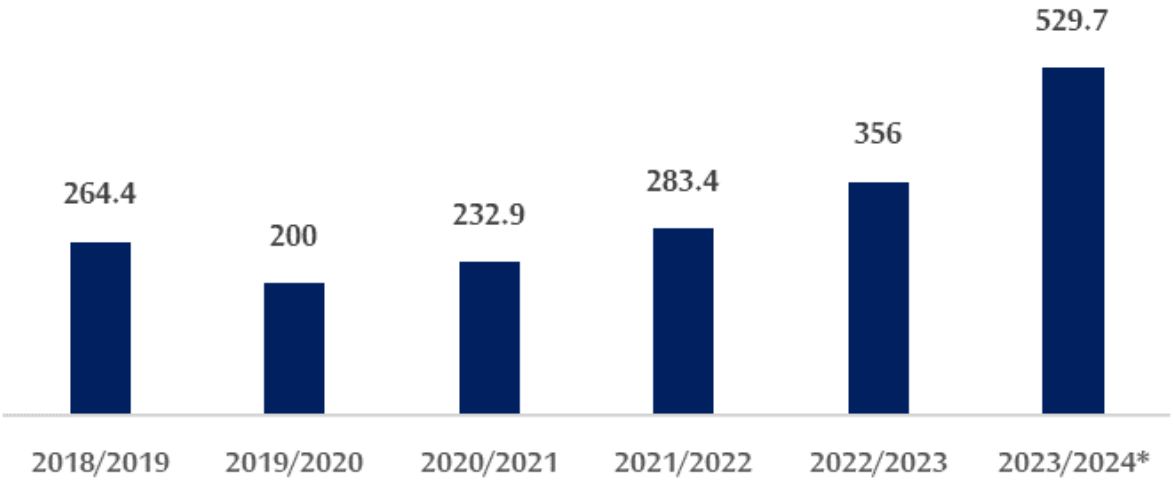

المصدر: (حمدي، 2024).

شكل رقم (4-2)

إجمالي قيمة المصروفات على برامج الحماية الاجتماعية بالموازنة العامة للدولة خلال الفترة من العام المالي (2019/2018 إلى العام المالي 2024/2023)

على ما سلف ذكره، يتضح تبني الدولة المصرية لمفهوم أوسع لشبكات الأمان الاجتماعي، وتأثير خارطة الحماية الاجتماعية المُطبقة على التخفيف من حدة العوز على مجالات إنفاق المواطنين. (كمال، وآخرون، 2020، 83).

4-1-2-2 المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" كنموذج للارتقاء بنظم الحماية الاجتماعية

عانى الريف المصري طوال عقود طويلة من التهميش والإهمال نتيجة للعوامل التي تراكمت عبر السنين وأثرت على هيكله ومكوناته وبنياته، وقد أدت حالة التهميش هذه إلى تردي أوضاع سكان الريف، وظهور العديد من المشكلات مثل: مشكلات الفقر وتدني جودة الخدمات التعليمية والصحية (عبداللطيف،2015، ق)، حيث قدرت الإحصائيات الوطنية أن 75% من القرى المصرية غير متكاملة الخدمات؛ فبعضها يعاني من افتقاد الشبكات العامة مثل: شبكة الصرف الصحي، أو الكهرباء، أو مياه الشرب، فيما يعاني بعضها الآخر من محدودية في عدد الفصول الدراسية، والوحدات الصحية، والمراكز الطبية، والمنشآت الرياضية والتثقيفية، وهو ما يؤثر على جودة حياة المواطنين اليومية بالسلب، ويرفع درجة مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد في مصر (سلامة، وآخرون،2023، 45).

وتأسيسًا على ذلك، جاءت المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" كإحدى المبادرات الرائدة التي تستهدف القرى المحرومة، والتي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي في عام 2019؛ بهدف تحسين نوعية الحياة في المجتمعات الريفية الأشد فقرًا في إطار استراتيجية التنمية المستدامة في مصر: رؤية مصر 2030، (Al minshawi, 2021,1)

وفي هذا السياق تتبنى مبادرة حياة كريمة نهجًا شموليًا من خلال التركيز على جميع جوانب الحياة الكريمة، ودمجها في تدخلاتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ويمكن رصد ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (4-6)

مشتملات تدخلات المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" في القرى المُستهدفة.

تدخلات مبادرة حياة كريمة	مشتملات تدخلات المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" في القرى المُستهدفة
تدخلات اجتماعية وتنمية إنسانية	تشمل بناء وتأهيل الإنسان وتستهدف الأسرة والطفل والمرأة وذوي الهمم وكبار السن ومبادرات توعوية وتوزيع مواد غذائية مُدَّعمة وسلات طعام للأسر الفقيرة، وزواج اليتيمات بما يشمل تجهيز منازل الزوجية وعقد أفراح جماعية، فضلًا عن تنمية الطفولة من خلال إنشاء حضانات منزلية لترشيد وقت الأمهات في الدور الإنتاجي وكسوة أطفال(Ali ,2021)
تدخلات تعليمية	تشمل بناء ورفع كفاءة المدارس والحضانات وتجهيزها، وتوفير الكوادر التعليمية، وإنشاء فصول محو الأمية.
تدخلات خدمية	تشمل تطوير البنية التحتية من خلال رفع كفاءة منازل، وبناء الأسقف والمجمعات السكنية في القرى الأكثر احتياجًا، وتوفير إمدادات المياه والصرف الصحي والغاز والكهرباء داخل المنازل.
تدخلات طبية	تشمل توفير العديد من خدمات الرعاية الصحية، مثل: بناء المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية، وتوفير المعدات الطبية، وتشغيلها بالكوادر الطبية، فضلًا عن تنظيم القوافل الطبية التي توفر أجهزة السمع والنظارات الطبية والكراسي المتحركة أو العكازات لذوي الاحتياجات الخاصة.
تدخلات اقتصادية	تشمل إنشاء مشروعات متناهية الصغر، وتدريب وتشغيل من خلال المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، وإنشاء مجمعات صناعية وحرفية، وتوفير فرص عمل فضلًا عن تعزيز دور التعاونيات الإنتاجية في القرى (الموقع الرسمي للمبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، 2022).
تدخلات بيئية	تشمل مراعاة المبادرة للبعد البيئي لضمان استدامتها من خلال الاستثمار في العقول في المدارس والجامعات مناهج علمية متخصصة بالتعاون مع جامعات دولية لتحقيق التنافسية في اعتماد المناهج والبرامج الدراسية المصرية بالإضافة إلى جمع مخلفات القمامة مع بحث سبل تدويرها، (معهد التخطيط القومي، 2022، 10).

المصدر: جدول مركب بواسطة الباحثة.

وبناءً على ذلك، تم تقسيم القرى الأكثر احتياجًا، والمستهدفة من المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" وفقًا لبيانات ومسوح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية (الموقع الرسمي للمبادرة

الرئاسية "حياة كريمة"، 2022، مصدر سابق)، وذلك طبقًا لعدد من المعايير الأساسية لتحديد القرى الأكثر احتياجًا والتي تتبلور **فيما يلي:**

- ضعف الخدمات الأساسية من شبكات الصرف الصحي وشبكات المياه.
- انخفاض نسبة التعليم، وارتفاع الكثافة الطلابية في الفصول بالمدارس.
- الاحتياج إلى خدمات صحية مكثفة لسد احتياجات الرعاية الصحية (شريف، وشحاته، 2023، 3).
- سوء أحوال شبكات الطرق.
- ارتفاع نسبة فقر الأسر القاطنة في تلك القرى، (United Nations, N.D)

طبقًا لتلك المعايير انقسمت المبادرة إلى ثلاثة مراحل أساسية، وتنفيذية، ويمكن رصد ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (4-7)

المراحل الأساسية والتنفيذية للمبادرة الرئاسية "حياة كريمة".

المراحل الأساسية لمبادرة حياة كريمة	المراحل التنفيذية لعمل مبادرة حياة كريمة
المرحلة الأولى من المبادرة: تشمل القرى ذات نسب الفقر من 70% فيما أكثر (القرى الأكثر احتياجًا وتحتاج إلى تدخلات عاجلة).	المرحلة التجريبية: تشمل نحو 375 قرية لتفيد أكثر من 4.5 مليون مواطن بإجمالي استثمارات 13.5 مليار جنيه.
المرحلة الثانية من المبادرة: القرى ذات نسب الفقر من 50% إلى 70% (القرى الفقيرة التي تحتاج لتدخل ولكنها أقل صعوبة من المجموعة الأولى).	المرحلة الأولى: تشمل 1436 قرية في 53 مركزًا موزعة على 20 محافظة ومن المتوقع أن تفيد أكثر من 18.5 مليون مواطن.
المرحلة الثالثة من المبادرة: القرى ذات نسب الفقر الأقل من 50% (تحديات أقل لتجاوز الفقر)، (حسين،2022، 93)	المراحل الأخرى: سيتم تقسيم باقي القرى على مرحلتين هما المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة، (حياة كريمة،2022 ،9)

المصدر: الموقع الرسمي للمبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، 2022.

وتأسيسًا على ذلك، بلغت مُخصصات المرحلة الأولى للمبادرة 350 مليار جنيه لتنفيذ نحو 23 ألف مشروع في 1477 قرية في 52 مركزًا إداريًّا، و332 وحدة محلية في نطاق 20 محافظة بإجمالي 18 مليون مواطن مستفيد، وبلغ متوسط مُعدل التنفيذ للمرحلة الأولى 85%، كما بلغت قيمة المنصرف 200 مليار جنيه تم إنفاقها على

النحو التالي: 68% نصيب محافظات الصعيد من مخصصات المرحلة الأولى يستفيد منها 11 مليون مواطن بنسبة 61% من إجمالي المستفيدين، (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، يونيو 2023، 2).

وبناءً على ما سبق، يرصد جدول رقم (4–5) التدخلات، والموقف التنفيذي للمرحلة الأولى من المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" في القرى المُستهدفة خلال العام المالي 2023/22.

جدول رقم (4–8)
التدخلات، والموقف التنفيذي للمرحلة الأولى من المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"
في القرى المُستهدفة خلال العام المالي 2023/22

تدخلات مبادرة حياة كريمة في القرى المُستهدفة	الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى من المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" خلال العام المالي 2023/22
التدخلات الصحية	نفذت المبادرة في القرى المستهدفة 382 وحدة صحية ومستشفى مركزيًّا و317 وحدة إسعاف ضمن جهود الدولة لتطوير خدمات التنمية البشرية.
التدخلات الاجتماعية	نفذت المبادرة في القرى المستهدفة 305 مجمعات خدمات حكومية و787 مركزَ شباب و776 مكتبَ بريد و231 نقطةَ شرطة و259 مشروعَ كهرباء وإنارة للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
التدخلات التعليمية	نفذت المبادرة في القرى المستهدفة 14.2 ألف فصل ضمن جهود الدولة لتطوير خدمات التنمية البشرية.
التدخلات الخدمية	نفذت المبادرة في القرى المستهدفة؛ 9 محطات معالجة و739 مشروع صرف صحي و287 ألف وصلة منزلية (بهدف تحسين معدل إتاحة خدمات الصرف الصحي من 20% إلى 90%)، كما تم الانتهاء من 169 محطة مياه شرب و24 ألف وصلة منزلية ومد وتدعيم شبكات بطول 7.5 آلاف كم بهدف تحسين معدل إتاحة خدمات مياه الشرب لتصل إلى 100%؛ كما تم توصيل شبكة الألياف الضوئية لـ 187 قرية وتركيب 1028 برجًا لتقوية شبكات المحمول ضمن جهود الدولة لتعزيز خطة التحول الرقمي وميكنة الخدمات، كما تم توصيل خدمات الغاز الطبيعي لـ173 قرية ضمن الجهود المبذولة لإتاحة وضمان أمن الطاقة والاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة؛ كما تم رصف وتطوير 15 طريقًا رئيسيًّا و20 طريقًا داخليًّا وتطوير 60 محطة سكة حديد و562 كوبري ري لتحسين جودة الخدمات المحلية، كما تم إنشاء وتطوير 124 فرعًا للبنوك المحلية وتوفير 563 ماكينة صراف إلى و1132 نقطة بيع وفتح 205 آلاف حساب بنكي ضمن الجهود المبذولة للتوسع في تطبيق استراتيجية الشمول المالي والانتهاء أيضًا من 629 مشروعًا لتأهيل وتبطين الترع وإنشاء 286 مركز خدمات زراعية لزيادة الإنتاجية الزراعية؛ بالإضافة إلى إتاحة قروض للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من البنوك وجهات التمويل المختلفة بقيمة 15 مليار جنيه بعدد مستفيدين 647 ألف مستفيد.

المصدر: (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية،2023، 4–5).

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول: إن المشروعات المنفذة في المرحلة الأولى للمبادرة ساهمت في إحداث تغيير نوعي في الأوضاع التنموية بالقرى المستهدفة، وساهمت مبادرة حياة كريمة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى زيادة قدرة المجتمعات الريفية المستهدفة على الصمود.

4-1-2-3 آليات الارتقاء بمنظومة الحماية الاجتماعية

على الرغم من تبني الحكومة المصرية للعديد من برامج الحماية الاجتماعية للحد من الفقر إلا أنه على الطرف النقيض حدث ارتفاع في معدلات الفقر في مصر حيث أشار تقرير البنك الدولي لعام 2022 إلى ارتفاع معدلات الفقر في مصر لتصل في عام 2022 إلى 32.5% مقابل 29.7% عام 2020 (مجموعة البنك الدولي، 2023)، كما أشارت منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر عن 2024 أن نظم الحماية الاجتماعية في المجتمع المصري أثبتت أنها قاصرة وغير كافية، حيث إنها تتسم بعدم الشمولية، وبتوفير حد أدنى من الدعم الحكومي، (Amnesty Intranational, 2024)

وبمتابعة مدى استفادة المستحقين من برامج الحماية الاجتماعية يوضح تحليل بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2018/2017 أن هناك بعض التسرب لغير المستحقين، حيث يتسرب 27% من مساعدات تكافل إلى غير الفقراء كما يتسرب 34.3% من مساعدات كرامة إلى غير الفقراء بالإضافة إلى وجود خلل في نسبة تغطية بطاقات التموين الخاصة بدعم السلع الغذائية في بعض المحافظات والتي تعد أحد القنوات الرئيسية المهمة لتوفير حماية اجتماعية لغير القادرين، ومن ثم نجد أن برامج الحماية الاجتماعية بكافة أشكالها تعالج العرض وليس المرض، أي أنها لا تخرج الفقراء من تحت خط الفقر بقدر ما تُساعد فقط في التخفيف من وطأة الفقر من خلال مساعدة الأسر الفقيرة على تحمل جزء من تكاليف المعيشة المتزايدة بشكل مطرد حيث يتطلب إخراج الفقراء من تحت خط الفقر تنفيذ برامج لتمكينهم ودمجهم في النشاط الاقتصادي (أبو العينين، وآخرون،2020، 79).

مما يعكس افتقاد سياسات الحماية الاجتماعية في مصر للكفاءة والفاعلية؛ لأنها لم تستطع مجابهة الأضرار التي لحقت بالفئات الأضعف في المجتمع لأسباب عديدة منها: قصور التغطية، وعدم دقة الاستهداف، بالإضافة إلى عدم كفاءة وفاعلية الإنفاق عليها، كما تعاني برامج الحماية الاجتماعية من التفكك، وغياب رؤية تكاملية تربط بين هذه البرامج سواء التي تستند إلى اشتراكات أو التي لا تستند، ويؤدي ذلك التفكك إلى مزيد من عدم كفاءة وفعالية الأنظمة القائمة والذي يتجلى في زيادة أعداد الفقراء وزيادة أعداد الفئات المحرومة من التغطية مع زيادة الإنفاق على هذه البرامج دون جني المأمول منها. (رومان،2021)

وعلى هذه الخلفية، تتبلور آليات الارتقاء بنظم الدعم والحماية الاجتماعية في مصر وإصلاحها في نطاق ما يلي:

- إحداث تغيير جذري في فلسفة الحماية الاجتماعية؛ إن التحول نحو الحماية الاجتماعية الشاملة يستدعي إجراء تعديلات تشريعية ومؤسسية واسعة النطاق، وتأسيس قواعد بيانات دقيقة وشاملة، وكذلك تصميم وتنفيذ آليات إجرائية موائمة، وتوفير قواعد بيانات شاملة ودقيقة عن كل فئات المجتمع أفرادًا وأسرًا؛ لتحديد نطاقات الشمول بدقة وشفافية، وبناءً على أدلة علمية. (عدلي، 2023).
- بناء أنظمة للحماية الاجتماعية الشاملة لمجابهة الصدمات في المستقبل؛ يتوجب أن تعمل برامج الحماية الاجتماعية في مجالات المساعدات الاجتماعية، والتأمينات الاجتماعية، وسوق العمل معًا كمنظومة متكاملة تكفل للجميع الحصول على مساندة فعَّالة تُمكِّنهم من مجابهة الصدمات المتكررة، وبناء سبل قوية ومستدامة لكسب الرزق.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال التركيز على خمسة مجالات في إطار بناء أنظمة حماية اجتماعية شاملة مجابهة للصدمات، ويتبلور ذلك فيما يلي:

- **المجال الأول:** لوضْع أنظمة للحماية الاجتماعية الشاملة تتسم بالاستدامة من الناحيتين المالية والسياسية، يتوجب رسم رؤية أطول أجلًا لقطاع الحماية الاجتماعية تسترشد بها في تطوير مؤسساتها وبرامجها من خلال الاسترشاد بنهج تدريجي متماسك، وتجنب اتخاذ أي خطوات قد تعيق تحقيقه.
- **المجال الثاني:** يتوجب العمل على تحقيق توسيع للتغطية الفعالة لبرامج الحماية الاجتماعية من أجل تلبية الاحتياجات المختلفة لجميع السكان، وزيادة المساندة المُقدمة للمناطق التي تعاني من أوضاع الهشاشة.
- **المجال الثالث:** يتوجب وضع برامج تتسم بقدرة أكبر على الصمود أمام الصدمات، والتكيف، والديناميكية.
- **المجال الرابع:** يتوجب العمل على تحقيق رفع نطاق، وجودة برامج الشمول الاقتصادي، وسوق العمل.
- **المجال الخامس:** زيادة المخصصات المالية للإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية (RUTKOWSKI ,2022)

- الحاجة إلى نموذَج تنمَوي جديد؛ يتعامل مع الأسباب الهيكليّة للفقر والتّهميش وينطَلِق من مبدأ الحقّ في العَمَل اللائِق، وهو حقّ يَفتَرِض كفالة عددٍ من الحقوق الأخرى مثل التّعليم والصّحة والحقّ في التنمية، وما يَعنيه ذلك من ضرورة إحداث تغييرات جذريّة في سياسات الحماية الاجتماعية، وكذلك السياسات الموجَّهة للمناطِق الرّيفيّة الأفقر والأكثر حرمانًا فيما يَتَعلَّق بالفرص المُتاحة والخَدَمات الأساسيّة والقطاعات الاقتصاديّة.

- الحاجة إلى خطاب سياسي بديل؛ من قِبَل القِوى السياسيّة والمدنيّة وأصحاب المصالح من أجل إحداث تحوُّل في تَوَجُّه الحماية الاجتماعية نحو الطّبيعة الحقوقيّة، الأمر الذي يستَلزِم تضمين الحماية الاجتماعيّة في الأطُر الدستوريّة والقانونيّة.
- ضرورة حلّ إشكاليّات التجزِئة الشديدة في نُظُم الحماية الاجتماعية القائمة والتي تحدُّ من فعاليّتها وكفاءَتِها، ممّا يَتَطلَّب ضمان التكامُل والتنسيق بين مكوِّنات مَنظومة الحماية الاجتماعية.
- ضرورة تعزيز الحَوكَمة الرّشيدة للحماية الاجتماعية، وتَجَنُّب اجتِزاء عمليّة الحَوكَمة في مُجَرَّد إجراءات تقنيّة لكَون الحَوكَمة عَمَليّة مُتَعَدِّدة الأبعاد، تشمل الأبعاد الديمقراطيّة والتقنيّة والسياسية والقانون مع إتاحة الشفافيّة ومساءَلة الجهات التشريعيّة والتنفيذيّة، بجانب وجود أطُر قانونيّة شامِلة ذات منحى حقوقي تُتيح آليّات للشّكاوى والتحقُّق ومن ثمّ الإنصاف (رومان، 2023).
- التزام الحكومة المصرية بمجموعة من البرامج على رأسها تقديم الدعم النقدي المشروط وتمكين الأسرة "تكافل وكرامة" الذي يستهدف تطوير شبكات الأمان الاجتماعي، ومد مظلة الحماية للفئات الفقيرة والضعيفة لإشباع احتياجاتها الأساسية من الصحة والغذاء والتعليم مستهدفًا في السنة الأولى محافظات الصعيد والمراكز والقرى الأكثر فقرًا بها.
- وضع معايير جودة للخدمات المُقدمة للفئات الاجتماعية المُستضعفة وخاصَّة لذوي الاحتياجات الخاصة ورعايتهم وتأهيلهم بما يعمل على دمجهم في منظومة التعليم والصحة والتشغيل، وكذا علاج ظاهرة الأطفال بلا مأوى بنسبة 80% على مستوى الجمهورية، بجانب الاهتمام بحل مشكلات المزارعين وتقديم التسهيلات لهم وكذلك التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي تدريجيًا.
- دعم دور الأجهزة الرسمية ذات الصلة المباشرة بتأسيس مجتمع العدالة الاجتماعية وتطويرها مثل جهاز حماية المستهلك والمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، والمجلس القومي لحقوق الإنسان والمجلس القومي للمرأة.
- مد مظلة الحماية التأمينية لأصحاب المعاشات وحماية فئة المسنين التي تقتضي مبادئ العدالة الاجتماعية حمايتهم (عبدالعال، 2016، 31–32).

مما يساهم بشكل مباشر في تحقيق الرؤية الاستراتيجية للرعاية والعدالة الاجتماعية التي تؤكد على بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي لإنشاء مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل وتوفير آليات الحماية من

مخاطر الحياة ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، 2016، 167).

4-1-2-4 استخلاصات

يمكن استخلاص مما سبق عرضه لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية في مصر، على النحو التالي:

- تبلور الهدف الاستراتيجي لمنظومة الحماية الاجتماعية في مصر في إعداد نظام للحماية الاجتماعية مبني على الحقوق، والواجبات بشكل أكثر شمولاً، وتكاملاً، واستدامة.
- تبنت الدولة المصرية مفهومًا أوسع لشبكات الأمان الاجتماعي للتخفيف من حدة العوز على مجالات إنفاق المواطنين، من خلال زيادة المخصصات المالية المُخصصة لبرامج الحماية الاجتماعية.
- تتبنى مبادرة حياة كريمة نهجًا شموليًا من خلال التركيز على جميع جوانب الحياة الكريمة، ودمجها في تدخلاتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- ساهمت المشروعات المنفذة في المرحلة الأولى للمبادرة في إحداث تغيير نوعي في الأوضاع التنموية بالقرى المستهدفة، كما ساهمت مبادرة حياة كريمة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى زيادة قدرة المجتمعات الريفية المستهدفة على الصمود.
- على الرغم من تبني الحكومة المصرية للعديد من برامج الحماية الاجتماعية للحد من الفقر، إلا أن هناك ارتفاعًا في معدلات الفقر في مصر لتصل عام 2022 إلى 32.5% من إجمالي عدد السكان.
- افتقاد سياسات الحماية الاجتماعية في مصر للكفاءة والفاعلية، كما تعاني برامج الحماية الاجتماعية من التفكك، وغياب رؤية تكاملية تربط بين هذه البرامج سواء التي تستند إلى اشتراكات أو لا تستند.
- تتبلور آليات الارتقاء بنظم الدعم والحماية الاجتماعية فيما يلى: إحداث تغيير جذرى في فلسفة الحماية الاجتماعية، وبناء أنظمة للحماية الاجتماعية الشاملة لمجابهة الصدمات في المستقبل، وبناء نموذَج تنمَوي جديد، وضرورة حلّ إشكاليّات التجزِئة الشديدة في نُظُم الحماية الاجتماعية القائمة، وتعزيز الحَوكَمة الرّشيدة للحماية الاجتماعية، ووضع معايير جودة للخدمات المُقدمة، ومد مظلة الحماية التأمينية لأصحاب المعاشات.
- ظهرت العديد من الجهود الدولية، لتوفير خدمات الحماية الاجتماعية للجميع، بهدف إنهاء الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك، حيث قامت مجموعة البنك الدولي بعمل استراتيجية للحماية الاجتماعية، كما دشَّن البنك الدولي أطلس الحماية الاجتماعية، كما سعت منظمة العمل الدولية إلى دعم الجهود التي تقوم بها البلدان من أجل استحداث نظم وطنية لتوفير الحماية الاجتماعية.

المدخل الثالث (*)

4-1-3 الإعلام التنموي

تمهيد

يلعب الإعلام التنموي دورًا محوريًا في تعزيز نظم الحماية الاجتماعية والارتقاء بها، حيث يسهم بشكل كبير في نشر الوعي المجتمعي حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الفهم بأهمية برامج الحماية الاجتماعية مثل التأمين الصحي، والتقاعد، ومساعدات البطالة. فمن خلال الإعلام، يتم تسليط الضوء على القضايا التي تهم الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع، مما يعزز الحوار العام حول الحاجة إلى تطوير هذه النظم وجعلها أكثر شمولاً واستجابة للتحديات المتغيرة.

كما يسهم الإعلام التنموي في التوعية بأهمية السياسات الحكومية في مجال الحماية الاجتماعية، ويساعد في دفع الحكومات إلى اتخاذ خطوات إصلاحية لضمان وصول هذه الخدمات إلى جميع أفراد المجتمع بشكل عادل؛ علاوة على ذلك، يمكن للإعلام أن يلعب دورًا رقابيًا من خلال تسليط الضوء على الثغرات والمشكلات التي تواجه نظم الحماية الاجتماعية، مما يساعد على تعزيز المساءلة والشفافية.

وبالتالي، من خلال تمكين المواطنين بالمعلومات الصحيحة والمفيدة، يسهم الإعلام التنموي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر، والحد من الفوارق الاجتماعية، وتعزيز العدالة الاجتماعية في المجتمع.

بالإضافة إلى دوره في التوعية، يعمل الإعلام التنموي كوسيط بين الحكومة والمجتمع، مما يساعد على تعزيز الحوار المتبادل بين المواطنين وصناع القرار. هذا التواصل يتيح للمواطنين التعبير عن احتياجاتهم والتحديات التي يواجهونها، كما يسمح لصناع القرار بالحصول على فهم أعمق لاحتياجات المجتمع، وبالتالي تصميم سياسات وبرامج حماية اجتماعية أكثر فعالية.

أحد أبرز أدوار الإعلام التنموي هو تسليط الضوء على قصص النجاح والتجارب المبتكرة في مجال الحماية الاجتماعية، فعندما يتم تسليط الضوء على المبادرات الفعالة التي حققت تحسينات ملموسة في حياة الأفراد، يمكن أن تلهم هذه التجارب الجهات الحكومية وغير الحكومية لتبني حلول مشابهة أو تحسين السياسات القائمة، كما أن الإعلام التنموي أيضًا يعزز من جهود المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، ويشجع على تعاون أوسع بين مختلف الجهات الفاعلة لتحقيق التقدم في نظم الحماية الاجتماعية.

علاوة على ذلك، يمكن للإعلام التنموي أن يكون أداة فعالة في مقاومة التشوهات والتمييز الاجتماعي من خلال رفع مستوى الوعي بالقضايا الاجتماعية، مثل عدم المساواة في الوصول إلى الحماية الاجتماعية أو التمييز ضد الفئات المهمشة، ويمكن أن يسهم الإعلام في تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات الاجتماعية.

وبفضل انتشار الوسائط الرقمية والمنصات الاجتماعية، أصبح الإعلام التنموي أكثر قدرة على الوصول إلى شريحة واسعة من المجتمع بطرق مبتكرة وسريعة، مما يزيد من فعاليته في الترويج لأفكار التغيير والتنمية المستدامة، كما أن الإعلام يلعب دورًا حاسمًا في حالات الأزمات الإنسانية، حيث يمكنه توجيه الرأي العام نحو دعم برامج الطوارئ وتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات الأكثر تأثرًا بالأزمات والكوارث.

وعليه فإن الإعلام التنموي هو أكثر من مجرد وسيلة لنقل المعلومات، بل هو شريك أساسي في عملية التنمية الشاملة، وفي سياق التنمية البشرية، يلعب الإعلام دورًا محوريًا في الارتقاء بنظم الحماية الاجتماعية، من خلال توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ودعم الحوار المجتمعي حول القضايا المتعلقة بالحماية الاجتماعية في مصر.

ويسير هذا المدخل وفق المسار التالي:

تمهيد

4-1-3-1 الإعلام التنموي في تعزيز برامج الحماية الاجتماعية

4-1-3-2 بعض الأمثلة الملموسة التي توضح دور الإعلام التنموي في تعزيز الحماية الاجتماعية في مصر

4-1-3-3 الإعلام التنموي والحد من التحديات التي تواجه برامج الحماية الاجتماعية

4-1-3-4 الإعلام التنموي في تحقيق وظائف وأهداف الحماية الاجتماعية

4-1-3-5 الإعلام التنموي وتغيير السلوك والاتجاهات نحو برامج الحماية الاجتماعية

4-1-3-6 استخلاصات

4-1-3-1 دور الإعلام التنموي في تعزيز نظم وبرامج الحماية الاجتماعية

- يُسهم الإعلام التنموي في عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأشكالها كافة، ويقع على عاتق وسائل الإعلام مسؤولية الإسهام في تنمية المجتمع وتطويره، خصوصًا أنها تمتلك تأثيرًا كبيرًا على السلوك والأفكار والاتجاهات. (زلطة، 2012: 27).

- تمتلك وسائل الإعلام وظائف تثقيفية وتعليمية تساعدها على نشر الأفكار الجديدة المستحدثة، وقد أشار «ولبر شرام» في كتابه «أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية» إلى أهمية الدور التعليمي لوسائل الاتصال الجماهيرية؛ حيث يمكنها أن تتعاون معًا في جميع أنماط التعليم والتدريب، وقد أثبتت قدرتها في ظروف عديدة مختلفة داخل المدارس وخارجها، إضافة إلى تعليم الكبار. (عبد المجيد، 2010: 34).
- كما يمتلك الإعلام التنموي رؤية واستراتيجية تنموية وتفكيرًا علميًّا وقدرة على استخدام التقنيات الحديثة، فهو يعتمد على وسائل مهنية عالية الدقة تتوفر لديها الشروط اللازمة لإنجاح العملية التنموية. كما أنه يعبر عن هموم الناس ومشكلاتهم، وتحدياتهم، ويقترب منها؛ وبذلك يحظى بثقة وقبول الجماهير، ما ساعده على بناء العقول والنفوس. (العبد، 2007: 75).
- يعمل الإعلام التنموي على توعية الناس ورفع طموحاتهم وشد انتباههم إلى قضايا محددة وخلق مناخ ملائم للتنمية وصولًا إلى جعل الموضوع التنموي جزءًا من الوعي المجتمعي والفكر المؤسسي، كما أنه يساعد في التركيز على العمل مع المجتمع من خلال البرامج التلفزيونية والإذاعية، وحلقات النقاش التي تنظمها الصحف اليومية والأسبوعية، التي تفيد في نشر الوعي من ناحية، وفي جمع المعلومات من ناحية أخرى. (إبراهيم، 2018: 322).
- يمهد الإعلام التنموي للخطط والبرامج التنموية الحكومية ويواكب عملية تنفيذها، ويعمل على مراقبتها في أثناء التنفيذ وبعده لكشف مكامن الخلل وتصحيحها، كما يلعب الإعلام التنموي دورًا سياسيًّا مهمًّا من خلال تقوية العلاقة بين القيادة والشعب، وتوسيع الحوار بين أفراد المجتمع، وبين المجتمع والدولة، الأمر الذي يعزز المشاركة السياسية في المجتمع، كما يرسخ الإعلام التنموي التطورات الإيجابية في مجال التربية والتعليم، كما يؤدي دورًا ثقافيًّا كبيرًا كونه يُسهم في رفع مستوى الثقافة والتعليم لدى أفراد المجتمع (لطرش، 2023: 758).

1- الإعلام كأداة لتمكين المجتمع

يُعد الإعلام التنموي من الأدوات الرئيسية في تمكين المجتمعات عبر نشر المعرفة وتثقيف الجمهور حول حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، فالإعلام يعزز الوعي المجتمعي حول أهمية نظم الحماية الاجتماعية، مثل التأمين الصحي، وبرامج الضمان الاجتماعي، والمساعدات الحكومية للفئات الضعيفة. وعندما يفهم المواطنون حقوقهم، يصبحون أكثر قدرة على المطالبة بها، وهو ما يعزز المشاركة المدنية ويسهم في تحسين الرقابة على السياسات الحكومية. (الحديدي، 2010: 63).

وعلى سبيل المثال، يمكن للإعلام التنموي أن يعزز فهم المواطنين لدور صناديق التقاعد وآليات التمويل المستدامة لها، مما يخلق اهتمامًا عامًا بأهمية الحفاظ على استدامة هذه النظم. وهو ما يسهم في توجيه الضغط الشعبي نحو الإصلاحات الضرورية للحفاظ على هذه الخدمات وضمان عدالتها.

2- الإعلام كحافز للإصلاح الاجتماعي والسياسي

والإعلام التنموي يمكن أن يكون عاملاً محفزًا على صعيد السياسات الاجتماعية من خلال تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الفئات المهمشة والمحرومة عن طريق توثيق أوجه القصور في نظم الحماية الاجتماعية. كما يقوم الإعلام بممارسة ضغوط على صناع القرار من أجل تبني سياسات أكثر شمولية وعدلاً، وعلى سبيل المثال، يمكن أن يكشف الإعلام عن ثغرات في برامج الإعانات الاجتماعية أو عن التفاوت في الوصول إلى الرعاية الصحية بين الأرياف والمناطق الحضرية، مما يدفع الحكومات إلى تحسين هذه البرامج. كما يمكن للإعلام التنموي أن يلعب دورًا في تغيير الأطر التشريعية، عبر الدعوة إلى إصلاحات جذرية في نظم الحماية الاجتماعية لتشمل فئات جديدة مثل العمال غير النظاميين أو النساء الريفيات اللاتي غالبًا ما يتعرضن لتجاهل في خطط الحماية الاجتماعية (Barrientos& et al, 2005: 23).

3- الإعلام في تعزيز الشفافية والمساءلة

يلعب الإعلام التنموي دورًا أساسيًا في تعزيز الشفافية في إدارة نظم الحماية الاجتماعية، عندما يقوم الإعلام بتغطية مكثفة للإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية، أو عند التركيز على سوء الإدارة أو الفساد في توزيع المساعدات، فإنه يسهم في تقوية نظم المساءلة، وهو ما يؤدي إلى تحسين أداء البرامج الاجتماعية وضمان وصول المساعدات إلى الفئات المستحقة دون تمييز أو فساد(Sabates and Devereux, 2007:23)

وعلى سبيل المثال، في الدول التي تعاني من فساد إداري أو مالي، يمكن للإعلام المستقل أن يكشف عن تلاعب في صناديق المساعدات الاجتماعية أو برامج الدعم، مما يحفز السلطات على اتخاذ إجراءات تصحيحية وضمان تحقيق العدالة الاجتماعية.

4- الإعلام والتنمية المستدامة

من خلال نشر قصص النجاح وتسليط الضوء على التجارب الناجحة في مجال الحماية الاجتماعية، يسهم الإعلام التنموي في توجيه النقاش العام نحو تبني سياسات تدعم التنمية المستدامة. بحيث لا تقتصر هذه السياسات على تقديم مساعدات اجتماعية فحسب، بل تسعى أيضًا إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للفئات الفقيرة من خلال التدريب

والتعليم، وتوفير فرص العمل اللائق، وبذلك يعزز الإعلام التنموي الانتقال من سياسات الرعاية الاجتماعية التقليدية إلى سياسات التنمية الشاملة التي تهدف إلى الحد من الفقر بشكل مستدام (عياد، 2021: 1885).
كذلك، يلعب الإعلام التنموي دورًا في دمج أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في السياسات الوطنية للحماية الاجتماعية، مثل القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز التعليم الجيد، وتوفير العمل اللائق للجميع. وعلى سبيل المثال، يقوم الإعلام بعرض نماذج ناجحة للمرأة التي حصلت على تدريب مهني في مجال الحرف اليدوية، وتمكنت من إنشاء مشروعها الخاص وتوفير دخل ثابت لعائلتها. ويمكن عرض مثل هذه النماذج لتشجيع النساء على الدخول إلى سوق العمل عبر تطوير مهاراتهن، وعدم الاعتماد فقط على الإعانات الشهرية أو غيرها، وكذلك الحديث عن مشروعات الإسكان الاجتماعي، وكيف ساهمت مثل هذه المشروعات في توفير سكن صحي وآمن للفئات المستحقة لبرامج الحماية الاجتماعية.

5- الإعلام كمحفز لتغيير السلوك الاجتماعي

يمكن للإعلام التنموي أن يكون قوة دافعة لتغيير الأنماط السلوكية والاجتماعية التي قد تعرقل تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة.

وعلى سبيل المثال، يمكن للإعلام أن يسهم في تغيير النظرة المجتمعية السلبية تجاه الفئات المستفيدة من البرامج الاجتماعية، مثل الفقراء أو ذوي الإعاقة، وتعزيز روح التضامن الاجتماعي، عبر حملات توعوية واسعة، كما يسهم الإعلام في كسر الصور النمطية والتصدي للوصم الاجتماعي المرتبط بتلقي المساعدات الاجتماعية (Fasil Rafiq and Shujat Ahmad, 2018: 282).

كذلك، يمكن للإعلام التنموي أن يلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز الوعي حول أهمية الاستثمارات في التأمينات الاجتماعية، وحث الأفراد على اتخاذ إجراءات لحماية أنفسهم ماليًا عبر الاشتراك في نظم التأمين والتقاعد، مما يعزز من استدامة تلك النظم.

6- التكنولوجيا والإعلام الرقمي في خدمة الحماية الاجتماعية

وفي العصر الرقمي، أصبح الإعلام التنموي أكثر فعالية في إيصال رسائله من خلال الوسائط الجديدة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية التفاعلية. ويعزز هذا التحول قدرة الإعلام على الوصول إلى شرائح أوسع من الجمهور، خاصة الفئات الشابة التي تعتمد بشكل أكبر على المصادر الرقمية للمعلومات.

وعلى سبيل المثال، يمكن للإعلام التنموي عبر الوسائط الرقمية أن يقدم منصات تفاعلية تتيح للمواطنين التواصل مباشرة مع الجهات المعنية ببرامج الحماية الاجتماعية، مما يعزز من الشفافية والمساءلة. والإعلام الرقمي أيضًا

يسهم في نشر المعرفة حول الحماية الاجتماعية في المناطق النائية والريفية التي يصعب الوصول إليها بالطرق التقليدية، فمن خلال تطبيقات الهواتف الذكية والمنصات الإلكترونية، يمكن للأفراد الوصول إلى المعلومات المتعلقة بحقوقهم الاجتماعية، وتقديم الشكاوى أو طلب الدعم بسهولة(Jakob Ohme, 2019) .

4-1-3-2 بعض الأمثلة الملموسة التي توضح دور الإعلام التنموي في تعزيز نظم الحماية الاجتماعية في مصر

- برنامج "تكافل وكرامة": كان للإعلام المصري دور كبير في نشر الوعي ببرنامج "تكافل وكرامة"، الذي يُعد أحد أبرز المبادرات الحكومية لدعم الأسر الفقيرة والمسنين وذوي الإعاقة. ولعبت وسائل الإعلام، بما في ذلك التلفزيون والإذاعة والصحف، دورًا مهمًا في شرح كيفية التسجيل في البرنامج والفئات المستحقة، وتوضيح آليات صرف المعاشات وتحديث البيانات. وساعدت هذه الجهود الإعلامية في زيادة عدد المستفيدين من البرنامج وتسهيل عملية التسجيل للمواطنين، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة.
- الحملة الإعلامية للتأمين الصحي الشامل: مع إطلاق الحكومة المصرية لمنظومة التأمين الصحي الشامل، لعب الإعلام دورًا مهمًا في تعريف المواطنين بمزايا النظام الجديد وكيفية التسجيل فيه، حيث كانت هناك حملات إعلامية مكثفة لشرح التفاصيل المتعلقة بالخدمات الصحية المجانية أو المدعومة التي يوفرها النظام، أدت هذه الحملات الإعلامية إلى زيادة إقبال المواطنين على الاشتراك في النظام الصحي الشامل، مما أسهم في تحسين جودة الرعاية الصحية المقدمة للشرائح المستحقة، خاصة في المحافظات التي تعاني من نقص في الخدمات الصحية.
- حملات التوعية بفيروس كورونا (COVID-19): خلال جائحة كورونا، قام الإعلام التنموي بدور حيوي في توعية المواطنين بمخاطر الفيروس وسبل الوقاية منه. بالإضافة إلى ذلك، ركز الإعلام على الترويج لبرامج الدعم الاجتماعي والاقتصادي التي قدمتها الحكومة لمساعدة المتضررين من الجائحة، مثل العمالة غير المنتظمة، كما أسهمت الحملات الإعلامية في زيادة الوعي المجتمعي بخطورة الفيروس وضرورة الالتزام بالإجراءات الاحترازية والوقاية، وسهلت الوصول إلى برامج الدعم التي ساعدت المواطنين على مواجهة التحديات الاقتصادية التي نتجت عن الجائحة.
- حملة "100 مليون صحة: الإعلام المصري كان داعمًا قويًا لحملة "100 مليون صحة"، وهي مبادرة قومية للقضاء على فيروس سي والأمراض غير السارية مثل السكري وارتفاع ضغط الدم، حيث لعبت وسائل الإعلام دورًا في توعية المواطنين بأهمية الفحوصات الطبية المجانية وتشجيعهم على المشاركة. وأسفرت هذه الجهود

عن مشاركة ملايين المواطنين في الفحص المبكر والعلاج، مما أسهم في تحقيق أهداف الحملة في الكشف عن الأمراض المزمنة وتوفير العلاج المجاني.

- حملات مكافحة المخدرات: نفذ الإعلام المصري حملات توعوية مكثفة بالتعاون مع صندوق مكافحة وعلاج الإدمان لتعريف المجتمع بمخاطر الإدمان، وتشجيع المدمنين على تلقي العلاج المجاني من خلال خطوط مساعدة متاحة للجميع. وساعدت هذه الحملات على تغيير نظرة المجتمع للإدمان كمرض يحتاج إلى علاج وليس وصمة، مما زاد من عدد المتقدمين لبرامج العلاج وقلل من الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالإدمان.
- الترويج لمبادرات الإسكان الاجتماعي: كانت وسائل الإعلام شريكًا أساسيًا في تعريف المواطنين بمشروعات الإسكان الاجتماعي التي تستهدف الفئات ذات الدخل المحدود. حيث قامت البرامج الإعلامية بتوضيح كيفية التقديم والشروط المطلوبة للحصول على وحدات سكنية مدعومة. وهذه التغطية الإعلامية أسهمت في تسهيل وصول المواطنين إلى هذه المبادرات، مما أتاح لشريحة كبيرة من ذوي الدخل المحدود الحصول على سكن ملائم بأسعار مناسبة.
- دعم العمالة غير المنتظمة: في خلال الأزمات الاقتصادية، مثل جائحة كورونا، كان للإعلام دور في تسليط الضوء على الفئات الأكثر تضررًا، بما في ذلك العمالة غير المنتظمة، وساعد في نشر المعلومات حول كيفية الحصول على الدعم المالي من الحكومة، وأسهمت هذه الجهود في تقديم الدعم المالي لمئات الآلاف من العمال المتضررين، مما قلل من آثار الأزمة الاقتصادية عليهم.

4-1-3-3 دور الإعلام التنموي والحد من التحديات التي تواجهها برامج الحماية الاجتماعية

يلعب الإعلام التنموي دورًا حيويًا في دعم وتحقيق أهداف برامج الحماية الاجتماعية، التي تُعد أحد أهم الأدوات لتخفيف الفقر، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة للفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع، كما يُسهم الإعلام التنموي في تحسين فعالية هذه البرامج من خلال زيادة الوعي، وتعزيز الشفافية، وتمكين المواطنين من المشاركة الفاعلة في برامج الحماية الاجتماعية، والتغلب على العديد من التحديات التي تواجه هذه البرامج.

الإعلام كأداة لزيادة الوعي وتحفيز المشاركة المجتمعية

يواجه الكثير من برامج الحماية الاجتماعية مشكلة نقص الوعي لدى الفئات المستهدفة حول وجود هذه البرامج وآليات الإفادة منها، وفي كثير من الحالات؛ تظل هذه البرامج غير معروفة لدى المواطنين، إما بسبب التغطية الإعلامية المحدودة، أو انعدام التوعية المناسبة التي تشرح بوضوح كيفية الوصول إلى الخدمات المقدمة.

كما يستطيع الإعلام سد هذه الفجوة عن طريق تقديم محتوى هادف ومبسط يشرح الأهداف الأساسية لهذه البرامج ويبرز أهميتها للمواطنين، مما يضمن أن تصل الرسالة إلى الفئات المستحقة (برقوق، 2015: 75). ومن خلال البرامج التوعوية وحملات التثقيف العامة، يستطيع الإعلام التنموي الوصول إلى شرائح مجتمعية واسعة بما في ذلك الفئات الفقيرة والمهمشة التي تعاني من ضعف الاندماج في السياسات الحكومية. ويتم ذلك عبر تبني استراتيجيات إعلامية تفاعلية تستخدم منصات التواصل الاجتماعي، والراديو، والتلفزيون، وحتى الصحافة المكتوبة، لضمان الوصول إلى مختلف الشرائح العمرية والاجتماعية. وهذا الدور التحفيزي يجعل المواطنين أكثر وعيًا بحقوقهم ويعزز من مشاركتهم في برامج الحماية الاجتماعية، الأمر الذي يضمن وصول هذه البرامج إلى المستحقين الحقيقيين (نصر، 2022: 452).

الإعلام التنموي كوسيلة لتعزيز الشفافية والمساءلة

من بين أبرز التحديات التي تواجه برامج الحماية الاجتماعية غياب الشفافية والمساءلة، ما يؤدي في بعض الأحيان إلى فساد إداري أو إساءة استخدام الموارد. وهنا يظهر دور الإعلام التنموي في "تعزيز الشفافية والمساءلة" من خلال ممارسة دور رقابي فعال، إذ يمكنه تسليط الضوء على كيفية إدارة هذه البرامج وتنفيذها، فمن خلال الإعلام، يمكن للمواطنين وللمجتمع المدني متابعة سير عمل البرامج الاجتماعية وتقييم مدى فعاليتها. كما يمكن للإعلام التنموي أن يكشف عن الانتهاكات أو نقاط الضعف في آليات التوزيع والتطبيق، مما يسهم في تحفيز الجهات المسؤولة على تحسين أدائها، كما يسهم في تفعيل "دور الإعلام الاستقصائي" في كشف أية مخالفات أو تلاعب بالموارد المخصصة للبرامج الاجتماعية، وهو ما يجعل من الإعلام أداة مهمة لضمان أن تصل هذه الموارد إلى الفئات المستهدفة، ويحد من الهدر أو الفساد المحتمل (علواش، 2023: 1).

الإعلام كقوة لتعزيز الحوار المجتمعي وتحقيق التغيير الاجتماعي

والإعلام التنموي يمكنه أن يكون "منصة للحوار المجتمعي" بين مختلف الأطراف المعنية ببرامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، والمواطنون، والقطاع الخاص. ويمكن لوسائل الإعلام أن تجمع بين مختلف وجهات النظر وتخلق نقاشات بناءة حول تحسين السياسات الاجتماعية وضمان توزيع عادل وفعّال للمساعدات والخدمات (نوري، 2008: 35).

وهذا الحوار المجتمعي لا يقتصر فقط على كشف التحديات، بل يمتد إلى "اقتراح الحلول" وتطوير السياسات، من خلال تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع. كما يمكن للإعلام أن يثير الاهتمام اللازم لتعديل أو تحسين البرامج الاجتماعية الحالية، وفي الوقت نفسه، يمكن للإعلام أن يبرز قصص

النجاح وأفضل الممارسات التي تساعد في تحسين البرامج الاجتماعية وتقديم حلول مبتكرة للتغلب على العقبات الموجودة (عكاشة، 2021: 282).

الإعلام كأداة لتغيير المواقف الاجتماعية وتعزيز التكافل

في كثير من الأحيان، تواجه برامج الحماية الاجتماعية تحديات تتعلق بالوصم الاجتماعي تجاه المستفيدين منها. وعلى سبيل المثال، قد ينظر المجتمع إلى الفئات الفقيرة أو ذوي الإعاقة بنظرة سلبية أو مهينة، مما يعوق اندماجهم الكامل في المجتمع. وهنا يمكن للإعلام التنموي أن يلعب دورًا مهمًا في "تغيير هذه المواقف الاجتماعية"، وتعزيز قيم التكافل والتضامن الاجتماعي.

ومن خلال "البرامج التوعوية" وحملات الإعلام التي تركز على "قصص النجاح الفردية" أو الجماعية للمستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، يمكن تغيير الصورة النمطية السلبية عن الفئات المهمشة. كما يمكن للإعلام أيضًا إظهار كيف يمكن لبرامج الحماية الاجتماعية أن تكون حافزًا لتغيير حياة الأفراد وتمكينهم اقتصاديًا واجتماعيًا، مما يعزز من ثقة المجتمع في جدوى هذه البرامج ويدفع نحو مزيد من الدعم والتأييد لها (كريشان، 2022: 161).

الإعلام كوسيلة لتسليط الضوء على التحديات اللوجستية والإدارية

تواجه برامج الحماية الاجتماعية في كثير من الأحيان تحديات لوجستية وإدارية مثل سوء التوزيع، وصعوبة الوصول إلى المناطق النائية، أو عدم كفاية الموارد المالية والبشرية. وهنا، يمكن للإعلام التنموي أن يسهم في "تسليط الضوء على هذه التحديات" عبر تقديم تقارير مفصلة ودقيقة حول المشكلات التي تعترض تنفيذ هذه البرامج بشكل فعّال.

والإعلام يمكنه أن يعمل كحلقة وصل بين المواطنين وصناع القرار. حيث يمكن أن يوفر منصة للأفراد للإدلاء بملاحظاتهم ومشكلاتهم المتعلقة ببرامج الحماية الاجتماعية، مما يساعد في تحسين سير العمل وزيادة فعالية التنفيذ. ويمكن أيضًا لوسائل الإعلام أن تلعب دورًا مهمًا في تسليط الضوء على "الحلول الممكنة" لهذه التحديات، من خلال استضافة خبراء في المجال الاجتماعي والتنموي لمناقشة طرق تحسين الأداء وتقديم خدمات أفضل للمستفيدين (ابن سفران، 2023: 139).

الإعلام كقوة محركة للتغيرات السياسية والاجتماعية

بفضل تأثيره الواسع على الرأي العام، يمكن للإعلام التنموي أن يكون أداة فعالة في "تحفيز الحكومات" على اتخاذ قرارات سياسية تدعم برامج الحماية الاجتماعية. وعندما يقوم الإعلام بتسليط الضوء على أوجه القصور

في البرامج الاجتماعية أو التحديات التي تواجهها، يصبح هذا الموضوع في صدارة الأجندة السياسية، مما يدفع صانعي السياسات لاتخاذ إجراءات تصحيحية. ومن خلال التغطية المستمرة والإعلام المستنير، يمكن أن يشجع الإعلام على "إصلاحات سياسية وتشريعية" تهدف إلى تحسين جودة وفعالية برامج الحماية الاجتماعية.

وبفضل قدرته على التواصل مع الجمهور والتأثير على الرأي العام، يمتلك الإعلام التنموي إمكانات كبيرة في الحد من التحديات التي تواجه برامج الحماية الاجتماعية؛ من خلال تعزيز الوعي، وتعزيز الشفافية، وتوفير منصات للحوار المجتمعي، وتحفيز التغيير الاجتماعي والسياسي. ويمكن للإعلام التنموي أن يسهم بشكل فعّال في تحسين سير هذه البرامج وضمان وصولها إلى الفئات المستحقة، مما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. (عيسى، 2020: 65).

4-1-3-4 كيف يعزز الإعلام التنموي تحقيق وظائف وأهداف الحماية الاجتماعية

ويلعب الإعلام التنموي، باعتباره وسيلة حيوية للتأثير في المجتمع وتعزيز التغيير الإيجابي دورًا مركزيًا في دعم وتنفيذ "برامج الحماية الاجتماعية"، وهي البرامج التي تستهدف تخفيف حدة الفقر، وتقليص الفجوة الاجتماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية للفئات المهمشة. كما يسهم الإعلام التنموي في تحقيق وظائف وأهداف هذه البرامج بطرق متعددة ومعقدة، وذلك من خلال التأثير على الوعي العام، وصياغة الرأي العام، ودعم الشفافية والمساءلة، وتعزيز الحوار بين الفاعلين الاجتماعيين والحكومة. ولتعميق فهم هذا الدور، من المهم دراسة كيف يقوم الإعلام التنموي بدور مؤثر على المستويات المختلفة من التغيير المجتمعي والحوكمة، وكيفية تأثيره على فعالية برامج الحماية الاجتماعية (عبد الحميد، 2015: 41).

وأحد الأدوار الرئيسية التي يلعبها الإعلام التنموي هو "تعزيز الوعي المجتمعي" حول وجود برامج الحماية الاجتماعية، وهذا الوعي لا يقتصر فقط على التعريف بالبرامج وأهدافها، وإنما يشمل أيضًا توضيح الفئات المستهدفة، والشروط اللازمة للإفادة منها، وآليات الوصول إلى هذه الخدمات. وفي المجتمعات التي تعاني من نقص المعرفة أو التواصل الفعال بين الحكومة والمجتمع، يصبح الإعلام التنموي قناة ضرورية لملء هذه الفجوة، فغالبًا ما تعاني الفئات الأكثر احتياجًا، مثل الفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين، من عزلة معرفية تجعلهم غير مدركين لحقوقهم أو للخدمات المتاحة لهم. ويعمل الإعلام التنموي في هذه الحالة كوسيط بين المواطنين والدولة، يضمن نقل المعلومات الضرورية ويُسهّل الوصول إلى الموارد.

ومن خلال تعزيز "التواصل الشفاف" بين الأطراف المختلفة، يمكن للإعلام التنموي أن يعزز من "التنظيم الاجتماعي" حول برامج الحماية الاجتماعية. إن التحديات المتعلقة بسوء الفهم أو التشكيك في فعالية البرامج

الحكومية غالبًا ما تنشأ من قلة الشفافية وضعف الاتصالات الفعالة، ويساعد الإعلام التنموي في تقليل هذه الفجوة من خلال تقديم تقارير واضحة ومفصلة حول الأداء الفعلي للبرامج، من حيث النجاح والفشل، وتقديم قصص حقيقية تسلط الضوء على نجاحات الفئات المستفيدة. وهذا النوع من التغطية الإعلامية يزيد من الثقة في البرامج ويخلق شعورًا بالتواصل المجتمعي، مما يدفع نحو زيادة مشاركة الأفراد والمنظمات غير الحكومية في تقديم الدعم أو المشاركة في هذه البرامج. (Manyozo, Linje, 2006: 79).

إلى جانب دوره في تعزيز الوعي والمشاركة، يلعب الإعلام التنموي دورًا مهمًا في "تحفيز النقاش العام والحوار المجتمعي" حول قضايا الحماية الاجتماعية. وفي هذا السياق، يصبح الإعلام التنموي منتدىً للنقاش يتيح للأفراد والمنظمات التعبير عن آرائهم بشأن البرامج الاجتماعية، ويسمح بعرض وجهات نظر متنوعة حول كيفية تحسين هذه البرامج. ومن خلال مناقشة القضايا والتحديات التي تواجه المستفيدين والجهات المسؤولة، يمكن للإعلام التنموي أن يدعم التحسين المستمر للبرامج من خلال توجيه صناع القرار نحو إجراء الإصلاحات اللازمة. وتسهم مثل هذه النقاشات الإعلامية في بناء وعي مجتمعي مشترك حول ضرورة الحماية الاجتماعية كحق أساسي للمواطنين، وتساعد على تحديد الثغرات القائمة في التنفيذ.

علاوة على ذلك، يُعد "التمكين الاجتماعي" من خلال الإعلام التنموي أداة قوية لتعزيز وظائف الحماية الاجتماعية، فالإعلام لا يقتصر فقط على نشر المعلومات، بل يساعد الفئات المستفيدة على فَهم حقوقها بشكل أعمق، ويعطيهم القدرة على المطالبة بهذه الحقوق. وحيث إن الفئات المستضعفة غالبًا ما تكون غير قادرة على التعبير عن مطالبها بفعالية، فمن خلال الإعلام التنموي يمكن لهذه الفئات أن تجد منصات للتحدث عن احتياجاتها، وبالتالي تحقيق نوع من التمكين الذاتي الذي يجعلها شريكة فاعلة في تنفيذ البرامج الاجتماعية. وهذا التمكين لا يعزز فقط من وصول هذه الفئات إلى الموارد، بل يخلق حالة من التفاعل الإيجابي بين المستفيدين والجهات المقدمة للخدمات.

والإعلام التنموي يقوم أيضًا بدور حاسم في "مراقبة البرامج" وتعزيز "المساءلة والشفافية" في عمليات تنفيذها، فعبر الإعلام الاستقصائي، يمكن للصحفيين والمراقبين الاجتماعيين تسليط الضوء على الانتهاكات أو الفساد أو سوء إدارة الموارد المخصصة لبرامج الحماية الاجتماعية، حيث إن الإعلام في هذا السياق ليس مجرد مراقب محايد، بل هو قوة دافعة نحو الإصلاح والعدالة الاجتماعية. وهذه الشفافية، التي يمكن أن تتأتى من تحقيقات إعلامية أو تغطية موسعة للمشروعات الحكومية، تدفع نحو تحسين الأداء وتضمن توجيه الموارد إلى الفئات المستحقة(Torosyan, & Starck, 2006: 201)

كما يلعب الإعلام التنموي دورًا مهمًا في "تغيير المفاهيم الثقافية والاجتماعية" السلبية تجاه الفئات المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية. ففي بعض الثقافات، قد ينظر إلى الفقراء أو المعاقين أو كبار السن نظرة دونية أو سلبية، مما يؤدي إلى تهميشهم اجتماعيًا وعدم تمكينهم اقتصاديًا. والإعلام التنموي يمكنه أن يغير هذه النظرة عبر تقديم قصص نجاح لأفراد تمكنوا من تغيير حياتهم بفضل برامج الحماية الاجتماعية، وتسليط الضوء على الفوائد المجتمعية الأوسع التي يمكن تحقيقها من خلال تمكين هذه الفئات. وهذا التحول في السرد الإعلامي يسهم في كسر "الوصم الاجتماعي"، ويشجع على التضامن المجتمعي بين مختلف الطبقات الاجتماعية (Tietaah & et al, 2018: 90).

ومن منظور أوسع، يُمكن للإعلام التنموي أن يكون أداة لتحقيق "التغيير السياسي" و"الإصلاح الاجتماعي". وعندما يُسلط الإعلام الضوء على أوجه القصور في برامج الحماية الاجتماعية، مثل الفجوات في التنفيذ أو عدم وصول الخدمات إلى المناطق النائية، فإنه يُحرك النقاش السياسي ويُحفز صناع القرار على اتخاذ خطوات تصحيحية. والإعلام التنموي يمكن أن يكون جسرًا بين المجتمع المدني والحكومة، وأن يُسهم في رسم السياسات وتعديل التشريعات التي تعزز من حماية الفئات الضعيفة وتضمن تحقيق العدالة الاجتماعية.

وإضافة إلى ذلك، يلعب الإعلام التنموي دورًا استراتيجيًا في توجيه "الاستثمارات الدولية والمحلية" نحو برامج الحماية الاجتماعية. ومن خلال التغطية الإعلامية الشاملة حول نجاحات هذه البرامج وتأثيرها الإيجابي على المجتمع، يمكن جذب الدعم المالي والتقني من المنظمات الدولية، والمؤسسات غير الحكومية، وحتى القطاع الخاص. والإعلام التنموي يُمكن أن يُظهر الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لهذه البرامج ويُبرز العوائد الإيجابية للاستثمار فيها، مما يُسهم في تعزيز التمويل المستدام لها.

4-1-3-5 الإعلام التنموي وتغيير السلوك والاتجاهات نحو برامج الحماية الاجتماعية

ويُعد الإعلام التنموي من الأدوات الرئيسية التي يمكن أن تُحدث تحولاً جوهريًا في السلوك والاتجاهات المجتمعية تجاه برامج الحماية الاجتماعية، خاصة في المجتمعات التي تعاني من نقص الوعي أو الفهم الخاطئ حول هذه البرامج. وتحقيق هذا التحول لا يتطلب فقط إيصال المعلومات حول وجود البرامج وأهدافها، بل يحتاج إلى استراتيجية إعلامية عميقة تلامس الوعي الجمعي وتعيد تشكيل المواقف الثقافية والاجتماعية تجاه الفئات المستهدفة ومفهوم الحماية الاجتماعية بشكل عام(Paterson& et al, 2018:1) .

وفي كثير من الأحيان، تكون الاتجاهات السلبية تجاه برامج الحماية الاجتماعية ناتجة عن "وصم اجتماعي" راسخ أو تصورات خاطئة حول المستفيدين من هذه البرامج، ويُنظر إلى المستفيدين على أنهم عبء على الدولة أو أنهم غير مستحقين للمساعدة، مما يؤدي إلى تقليل فعالية هذه البرامج بسبب عدم تعاون المجتمع في دعمها أو المساهمة في تنفيذها. وفي هذا السياق، يلعب الإعلام التنموي دورًا حاسمًا في "إعادة صياغة السرد" حول المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، حيث يمكنه أن يسهم في تغيير المفاهيم الاجتماعية من خلال تسليط الضوء على قصص نجاح الأفراد الذين تمكنوا من تحسين حياتهم بفضل هذه البرامج، وأن يُظهر أن المستفيدين ليسوا مجرد متلقين سلبيين للمساعدات، بل هم أفراد يسعون إلى تحسين ظروفهم المعيشية والمساهمة في المجتمع، وأن دعمهم يعزز من استقرار المجتمع ككل (Phiri, S., & Fourie, P. J., 2011: 80).

وعلاوة على ذلك، يُمكن للإعلام التنموي أن يُعالج "المفاهيم الخاطئة" حول برامج الحماية الاجتماعية من خلال "نشر المعرفة الدقيقة والمبنية على الأدلة" حول الأهداف الحقيقية لهذه البرامج. وعلى سبيل المثال، قد لا يدرك العديد من المواطنين أن برامج الحماية الاجتماعية لا تقتصر فقط على تقديم المساعدات المالية للفقراء، بل تشمل أيضًا تقديم الدعم للأفراد ذوي الإعاقة، وكبار السن، والنساء اللواتي يعانين من ظروف اجتماعية صعبة. ومن خلال توضيح هذه الأهداف ودور البرامج في تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، يمكن للإعلام أن يغير السلوكيات والاتجاهات نحو قبول هذه البرامج كجزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعي الذي يعزز تكافؤ الفرص (Melkote, S. R., 2003: 129).

والإعلام التنموي يُعزز أيضًا "الوعي الجماعي حول قيمة التضامن الاجتماعي" وأهمية دعم الفئات الضعيفة في المجتمع. وفي العديد من المجتمعات، قد يكون هناك نقص في التقدير لدور الحماية الاجتماعية في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. من خلال توجيه الرسائل الإعلامية التي تركز على "القيم الأخلاقية" مثل العدالة والمساواة والتضامن، يُمكن للإعلام التنموي أن يُعزز من الشعور بالمسئولية الاجتماعية بين المواطنين ويحثهم على دعم البرامج الاجتماعية ليس فقط من خلال القبول بها، بل أيضًا بالمشاركة الفعالة في إنجاحها. ويُمكن للإعلام أن يُبين أن دعم الحماية الاجتماعية لا يُفيد فقط الفئات المستهدفة، بل ينعكس إيجابيًا على المجتمع بأكمله من خلال تقليل معدلات الفقر والجريمة، وزيادة الاستقرار الاجتماعي (Myers& et al, 2014: 1).

ولا يتوقف دور الإعلام التنموي عند تغيير السلوكيات الفردية، بل يمتد إلى "التأثير على السياسة العامة" من خلال تشكيل الرأي العام وجعل قضايا الحماية الاجتماعية جزءًا من النقاش العام والسياسي. ويُمكن للإعلام أن يُسلط الضوء على التحديات التي تواجه تنفيذ هذه البرامج، مثل ضعف التمويل أو نقص الكفاءة الإدارية، مما يدفع الجمهور للضغط على الحكومات لتحسين أداء البرامج وتبني سياسات أكثر فاعلية وعدلاً. والإعلام هنا

ليس فقط ناقلاً للمعلومات، بل هو "قوة دفع للتغيير الاجتماعي والسياسي"، حيث يشجع على تطوير السياسات الاجتماعية بما يتناسب مع احتياجات الفئات المهمشة والفقيرة، ويُبرز أهمية الاستثمار في هذه البرامج كجزء من التنمية الوطنية (Noske-Turner, J., 2015: 41).

والإعلام التنموي يعتمد بشكل كبير على "التفاعل الاجتماعي"، ويستفيد من "المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي" للوصول إلى شرائح أوسع من المجتمع، بما في ذلك الفئات التي قد تكون غير قادرة على الوصول إلى الإعلام التقليدي. وتتيح هذه المنصات للأفراد المشاركة في الحوارات حول برامج الحماية الاجتماعية، وتوفر فضاءات للنقاش المفتوح حول القضايا ذات الصلة. وهذا التفاعل الرقمي يعزز من مشاركة المواطنين ويُعيد تشكيل السلوكيات من خلال التجربة الجماعية، حيث يُمكن للمستخدمين تبادل قصصهم وتجاربهم الشخصية مع برامج الحماية الاجتماعية، مما يُساعد في بناء ثقافة جماعية من الوعي والدعم المتبادل (Higgins, D., 2014: 1).

من جانب آخر، يُمكن للإعلام التنموي أن يعمل على "تفكيك السرديات السلبية" حول كفاءة الحكومة أو المنظمات المعنية بتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية، ففي بعض الحالات، قد تكون هذه البرامج عرضة للانتقادات بسبب سوء الإدارة أو الفساد، مما يؤثر سلبًا على نظرة الجمهور تجاهها. وهنا يُمكن للإعلام التنموي أن يلعب دورًا مزدوجًا؛ فمن جهة، يُمكنه أن يُعزز الشفافية من خلال تقديم تقارير موثوقة ومستقلة عن أداء هذه البرامج ومتابعة تنفيذها، ومن جهة أخرى، يُمكنه أن يُسهم في تحسين العلاقة بين الجمهور والحكومة من خلال "نشر قصص النجاح" وتوضيح الجهود المبذولة لتحسين البرامج. وهذا التوازن بين النقد البناء والإشادة بالإنجازات يُسهم في تغيير السلوكيات نحو المزيد من الثقة في برامج الحماية الاجتماعية (Berger, G., 2010: 565).

ويعمل الإعلام التنموي على "إعادة تشكيل الوعي الجمعي" حول الحماية الاجتماعية، ليس فقط من خلال تغيير السلوكيات الفردية، بل أيضًا من خلال التأثير على الثقافة السياسية والاجتماعية بشكل عام. ومن خلال خلق حالة من "الوعي النقدي"، يُصبح الإعلام التنموي قادرًا على تحقيق تحول حقيقي في كيفية فهم المجتمع لدور الدولة في حماية الفئات الضعيفة، وأهمية هذه البرامج في تحقيق الاستقرار والتنمية. والإعلام التنموي، بفضل قدرته على الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع والتأثير على التفكير الجماعي، يُسهم في جعل برامج الحماية الاجتماعية جزءًا من "النسيج الاجتماعي"، الأمر الذي يعزز من العدالة والمساواة، ويسهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة (Sestini, F., 2012: 54).

- التوعية بأهمية برامج الحماية الاجتماعية، حيث شرح المفاهيم والنظم، وإبراز الحقوق والواجبات التي يجب على المواطنين الحصول عليها أو القيام بها.
- فتح قنوات تواصل أوسع مع المواطنين لتوسيع الحوار المجتمعي حول الخطة الحكومية لنظم الحماية الاجتماعية في مصر، ولشرح أهداف الخطة القومية لنظم الحماية الاجتماعية، وحث المواطنين على المشاركة الفعالة في إعدادها وتنفيذها.
- العمل على الاستثمار في تطوير الإنسان المصري، باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة، من خلال بناء شخصية قوية وواثقة بنفسها، وقادرة على مواجهة التحديات وتحقيق الإنجازات، حتى يتحقق الاتجاه إلى العمل الجاد من أجل النهضة والتنمية وتحقيق الأهداف القومية ضمن استراتيجية مصر 2030.
- يمكن للإعلام التنموي دعم جهود المؤسسات – الحكومية والخاصة – في التعرف على المشكلات التي تواجه المجتمع عامةً، ونظم الحماية الاجتماعية وبرامجها خاصةً، وتقديم الاقتراحات اللازمة بخصوص حل هذه المشكلات، وهو ما يعرف بدور المشارك في حل مشكلات المجتمع.
- توجيه الإعلام التنموي نحو التخطيط الإعلامي الشامل، حيث يزود المجتمع بقدر من الحقائق والمعارف حول برامج الحماية الاجتماعية، مما يتيح للفاعلين في مجال التنمية التحقق من صحة تلك المعلومات. وبقدر ما يغذي الإعلام العقول بالحقائق والمعارف، بقدر ما تقترب التنمية من تحقيق أهدافها.
- تنفيذ حملات إعلامية مكثفة للترويج لبرامج الحماية الاجتماعية، بهدف نشر الوعي والمشاركة بين كافة شرائح المجتمع، بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتفعيل دور الإعلام التنموي في تنظيم حملات توعية مستمرة حول آليات الإفادة من هذه البرامج، من خلال تنظيم مجموعة متنوعة من الأنشطة الإعلامية والتوعوية، بهدف تسليط الضوء على أهمية الحماية الاجتماعية، وتوضيح الآليات المتبعة للإفادة منها.
- تضمين الأجندة الإعلامية محورًا رئيسيًا حول أهمية التماسك الاجتماعي، عبر مضمون يدعو صراحة لضرورة التعاون والتماسك الاجتماعي من خلال الشراكات بين جميع قوى المجتمع من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- لرفع مستوى الوعي، لا بد من تضمين محتوى إعلامي يتحدث عن برامج الحماية الاجتماعية، وعقد مقارنة بين البرامج المصرية وغيرها من البرامج في الدول المتقدمة الأخرى.

الفصل الخامس

5-1 استشراف مستقبلي لتطوير نظم الحماية الاجتماعية/المجتمعية في مصر

5-1-1 تحليل تقييمي لمنظومة الحماية الاجتماعية

5-1-1-1 المفهوم الحالي للحماية الاجتماعية

تنصرف **النظرة الحالية للحماية الاجتماعية** على أنها تمثل مقومًا أساسيا للبنية المجتمعية وجوهر عملية التنمية إن أريد لها استدامة، باعتبار الحماية الاجتماعية استثمارًا في رأس المال البشري كرأس مال اجتماعي.

كما تتجه النظرة الحالية إلى اعتبار **برامج الحماية الاجتماعية** بمثابة رمانة الميزان بين برامج الإصلاح الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال تحسين أحوال الفئات الأكثر احتياجًا، ولمواجهة الأمراض الاجتماعية المتجذرة في مجالات التعليم والصحة والسكن والبطالة والفقر (الذي وصلت معدلاته بمحافظات الصعيد إلى 40% من السكان)، وكعلاج للتفاوتات الاجتماعية الناجمة عما أصاب الهيكل الاقتصادي من عور، بالإضافة إلى التحولات الديموجرافية نموًا وكثافة وخصائص سكانية وتزايدًا في العمر المتوقع.

زد على ذلك التغيرات السريعة في سوق العمل والركود المالي وتراجع معدل النمو، علاوة على الأزمات الاقتصادية العالمية المتمثلة في الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، وجائحة كورونا (كوفيد – 19)، والتغيرات المناخية، والأوبئة، والكوارث الطبيعية (من زلازل وفيضانات وجفاف)، والأزمة الروسية الأوكرانية التي ترتب عليها ارتفاع أسعار المستلزمات الأساسية من حبوب ومواد بترولية، والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة التي امتدت إلى لبنان وسوريا لتضيف ضغوطًا على الضغوط دون تناسي أو نسيان لباقة الحروب الداخلية كتلك بالسودان والنزاعات بليبيا وسوريا وما انتابها من دمار اقتصادي وما أصابها من تمزق فترتب على ذلك كله تزايد في الهجرات من تلك الدول لمصر وتزايد في أعداد الأسر منخفضة الدخل والفئات الأولى بالرعاية، كما اتسعت رقعة المناطق الأكثر احتياجًا جراء ما أصاب السلع والخدمات من سعار ارتفاع الأسعار فكان الحراك الاجتماعي العكسي من الميسور إلى المستور إلى المقهور.

ومن هنا ارتكزت السياسات الحمائية للدولة في مصر على بناء منظومة حماية اجتماعية متعددة الأبعاد ومتنوعة البرامج بسياسات رابطة بين الأهداف المبتغاة وبين الأدوات المستخدمة لتحقيقها، وبآليات من التدخلات والبرامج الحمائية متمثلة في مبادرات رئاسية لشد أزر منظومة الحماية الاجتماعية، وذلك على النحو التالي:

تطوير سياسات الحماية الاجتماعية في مصر سعيًا لتطوير المفهوم الحمائي الاجتماعي

1) **التوجه الخيري في الحقبة الملكية:** بتقديم مساعدات خيرية كمشاركات مجتمعية مدنية وأهلية.
   - التوجه المساند: المنحصر في تقديم مساعدة للفئات الأكثر احتياجًا.
   - التوجه الحقوقي: باعتبار أن الحماية الاجتماعية جزء لا يتجزأ من الحق في التنمية بوصفه أحد أهم حقوق الإنسان وفقًا لإعلان الأمم المتحدة لعام 1986 وطبقًا لما فرضته منصة الحماية الاجتماعية التي طرحتها منظمة العمل الدولية عام 2012 بموجب القرار 202 الذي اعتبر أن الحماية الاجتماعية حق للحد من الفقر والتهميش لفئات الأطفال وللأسر ولحالات البطالة وإصابات العمل والإعاقة والرعاية الصحية العامة.
   - الحماية التشاركية والاندماج الاجتماعي والتمكين: التي تقوم على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفئات الأولى بالرعاية للمشاركة في عملية التنمية (المرأة والشباب)، والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، وتغذية الصناعات الكبري، وتوفير الدعم المالي، وتقديم الخدمات التكنولوجية والتسويقية واللوجيستية لهذه المشروعات، وتدريب الكوادر البشرية وتأهيلها، وترسيخ ثقافة العمل الحر، وتحسين تنافسية المنتج المصري، والحد من الواردات وزيادة الصادرات.
2) **تحقيق العدالة الاجتماعية:** بتوفير فرص متساوية للجميع من حيث الحقوق والواجبات والحد من عدم المساواة **إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي:** كما هو معبر عنه في:
   - دستور 2014.
   - أهداف التنمية المستدامة الأممية 2030.
   - رؤية مصر 2030.
   - أجندة التنمية المستدامة الوطنية بنسختيها الأولى والثانية.

- **تحمل الدولة العبء الأكبر** في مواجهة الأزمات القاسية المحلية والإقليمية والعالمية من خلال التدخلات العاجلة والمؤقتة إلى الضمان والأمان الاجتماعي ثم من الأمان الاجتماعي إلى العقد الاجتماعي للمواطنة: بتلبية الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية الرابطة بين الدولة والمواطنين من تحسين البيئة التشريعية والإدارية والمالية لبرامج التأمين الاجتماعي والصحي، وتمثلت الإصلاحات التشريعية والمالية فيما يأتي:

الاصلاحات التشريعية

- تعديل بعض أحكام قوانين التأمينات الاجتماعية والمعاشات لسنة 2017/ 99 ولسنة 2018/ 148 ولسنة 2019.
- إصدار القانون رقم 10 لسنة 2018 الخاص بأحكام قانون حقوق ذوي الإعاقة.

- إصدار القانون 371 لسنة 2020 والقرار رقم 260 لسنة 2021 بشأن زيادة المعاشات.
- إصدار قانون التأمين الصحي في عام 2018.

الإصلاحات المالية

- إصلاح هيكل الأجور والمعاشات، وتطبيق زيادات في كل منهما منذ عام 2016 لمواجهة التضخم والبطالة.

آليات التدخلات الحمائية الاجتماعية في مصر

- **آليات وبرامج ومبادرات الحماية الاجتماعية التي تعتمد بشكل كامل على الدولة:**

وهي لا تستند إلى مساهمات المستفيدين المالية، ولكنها تقع في إطار الدور الرعائي والحمائي للدولة (يستهلك قرابة نصف موازنة الدولة).

- **الدعم بالمخصصات في الموازنة العامة للدولة**

بلغت مخصصات الدعم والحماية الاجتماعية لعام 2023/2022 مبلغ 425,993 مليار جنيه فأصبحت 529,685 مليار جنيه في عام 2024/2023 ثم 635,9 مليار جنيه للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية عام 2025/2024، بزيادة تقارب 20% من بينها تخصيص دعم المواد البترولية بقيمة 154,5 مليار جنيه عام 2024/2023 مقارنة بـ 119,4 مليار جنيه بموازنة 2025/2024 بنسبة زيادة 29,4%، ومن بينها:

- تخصيص 134,2 مليار جنيه لدعم السلع التموينية.
- تخصيص 40 مليار جنيه لمعاش الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة.
- تخصيص 11,9 مليار جنيه للإسكان الاجتماعي.

- **الدعم النقدي الشهري للفرد**

- ارتفع من 15 إلى 21 جنيه للفرد.
- وصل الدعم النقدي الشهري على البطاقة إلى 50 جنيه عام 2019.
- وصلت قيمة المخصصات المالية لهذا الدعم إلى 490 مليار جنيه عام 2023 استفادت منه 1,68 مليون أسرة تشمل 6,4 مليون فرد في عام 2014 ثم زادت أعدادها لتبلغ 3,8 مليون أسرة تشمل 14,1 مليون فرد عام 2021.
- وتتمثل بعض الفئات المستحقة لبطاقات التموين في كل من:

المستحقين لمعاشات الضمان الاجتماعي/ معاش السادات/ معاش مبارك/ تكافل وكرامة/ الأرامل/ المطلقات/ المرأة المعيلة/ أصحاب الأمراض المزمنة/ ذوي الاحتياجات الخاصة والقصر بلا عائل وبلا دخل ثابت لوفاة

الوالدين/ العمالة الموسمية المؤقتة/ العاملين بالزراعة/ الباعة الجائلين/ عمال التراحيل/ السائقين المهنيين والحرفيين من ذوي الأعمال الحرة/ أصحاب الدخول الضئيلة/ المتعطلين ومن في حكمهم. وبلغت نسبة تغطية بطاقات التموين للأسر الأكثر احتياجًا عام 2020 نحو 84%، وتم صرف الزيادات المقررة في بطاقات التأمين عام 2022 لكل أسرة لديها بطاقة تموين من أصحاب المعاشات ويقل معاشها عن 2500 جنيه لكل أسرة لديها بطاقة تموين من العاملين بالدولة أو القطاع الخاص ويقل الدخل الشهري لها عن 2700 جنيه وتشمل الزيادة المقدرة سلع إضافية بقيمة 100 جنيه شهريًا على بطاقة التموين التي تضم أسرة واحدة لمدة 6 شهور، ومبلغ إضافي بقيمة 200 جنيه شهريًا على بطاقة التموين التي تضم أسرة واحدة لمدة 6 أشهر وسلع إضافية بقيمة 300 جنيه شهريًا على بطاقة التموين التي تضم 3 أسر فأكثر لمدة 6 شهور، كما صدر الأمر الرئاسي بتوزيع مليوني كرتونة شهريًا على مدار ستة أشهر بتكلفة 120 جنيه للكرتونة على أن يدفع المواطن 50 جنيه فقط وتتحمل الدولة 70 جنيها وذلك للمناطق الأكثر احتياجًا في القرى والنجوع والمناطق التي تتواجد بها هذه الفئات.

الدعم من خلال أسعار السلع التموينية الأساسية

من خلال شبكة توزيع منضبطة يستفيد منها 63,6 مليون شخص وصلت قيمة دعم رغيف الخبز في عام 2023 إلى 91,6 مليار جنيه مقابل 18,5 مليار جنيه قبل عام 2014. وقد حدث تراجع في دعم السلع التموينية من 130 مليار جنيه إلى 127,7 مليار جنيه بنسبة تراجع 1,8%. وقد اتخذت الحكومة قرارًا برفع سعر الخبز المدعم إلى 20 قرشًا اعتبارًا من بداية يونيو 2024 إذ لم يتحرك سعره منذ ما يزيد عن ثلاثون عاما. وهناك دعم عيني يتمثل في بطاقات التموين وكروت الخبز وبرنامج التغذية المدرسية.

تدخلات عاجلة من قبل الدولة خلال الكوارث والأزمات

لتطوير البينة التحتية والمجتمعات العمرانية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين:

- الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008.
- جائحة كورونا (كوفيد 19) حيث تم تخصيص 500 جنيه شهريًا للعمالة غير المنتظمة المتضررة من (كوفيد 19)، وفي مايو 2024 تم تخصيص 5 مليارات جنيه لصندوق الطوارئ كإعانات طوارئ للعمال.
- الأزمة الروسية/ الأوكرانية.
- الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة ولتخفيف الآثار الناجمة عن ارتفاع معدل التضخم والخفض التدريجي لدعم الطاقة وتوجيه الدعم لمستحقيه من الأسر الفقيرة.

- واستفادت 9 ملايين أسرة لمدة 6 شهور من المساعدات الاستثنائية بتكلفة إجمالية مليار جنيه شهريًا للأسر الأكثر احتياجًا ولأصحاب المعاشات الذين يحصلون على 2500 جنيه والعاملين بالجهاز الإداري للدولة الذين يحصلون على راتب شهري أقل من 2700 جنيه.

البرامج والمبادرات الرئاسية المتمثلة في شبكات الأمان الاجتماعي:

- مبادرات في القطاع الصحي (منذ عام 2014).
- برنامج تكافل وكرامة (عام 2015).
- مبادرة فرصة.
- مبادرة سكن كريم (عام 2017).
- مبادرة حياة كريمة مستدامة (عام 2019).
- صندوق قادرون باختلاف (عام 2020).

(على النحو الوارد تفصيلاً بالجدول الوارد بالصفحة التالية).

المشاركة المجتمعة للمجتمع المدني والأهلي والقطاع الخاص لدعم التكافل الاجتماعي:

- **الأعمال الخيرية**

برامج تستند إلى اشتراكات المستفيدين ممن يعملون في القطاع الرسمي منذ الستينات من القرن الماضي.

- **منظومتا التأمين**

  - التأمينات الاجتماعية والمعاشات.
  - التأمين الصحي.

يعتورهما عدم الكفاية لأسباب عدة منها:

  - قصور في التغطية التأمينية.
  - صعوبة الاستدامة المالية.
  - ضعف نوعية الخدمات التأمينية المقدمة.
  - عدم تناسب قيمة معاشات بعض الفئات مع معدلات التضخم.
  - لا يغطي النظام التأميني الحالي كل فئات القوى العاملة بالقطاع غير الرسمي (نحو 10 مليون عامل).

آليات التدخلات الحمائية الاجتماعية في مصر بيان تفصيلي بمبادرات الحماية الاجتماعية الرئاسية وما نجم عنها من إنجازات

المبـادرات الرئاسية

1- إطلاق المبادرات في القطاع الصحي (منذ عام 2014):

- إنهاء قوائم الانتظار – القضاء على فيروس "سى" والأمراض غير السارية (تحت شعار 100 مليون صحة).
- خدمات الكشف والفحص.
- تقديم العلاج بالمجان.
- الكشف المبكر على صحة المواطنين لتدارك الأمراض قبل الإصابة بها والوقاية منها والقضاء عليها.
- تحسين الصحة الإنجابية.

2- برنامج تكافل وكرامة (عام 2015):

- تقديم دعم نقدي مباشر مشروط للفئات الأولى بالرعاية الخاضعة للدعم المشروط. يستهدف الأسرة والطفل والمرأة وذوي الإعاقة والمسنين والشباب.

3- مبادرة سكن كريم (عام 2017) (استهدف تحسين الأوضاع البيئية والسكنية والصحية).

4- مبادرة حياة كريمة مستدامة (عام 2019) ولائقة معيشيًا.

5- صندوق قادرون باختلاف: أنشئ بالقانون رقم 200 لسنة 2020 واستهدف توفير أوجه دعم الرعاية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

الإنجـــــــازات

تم إجراء 274952 عملية جراحية – استهداف نحو 50 مليون مواطن للعلاج من فيروس "سى" بتكلفة 3,8 مليار جنيه + فحص 10 مليون طالب بالمدارس من فيروس "سى" وإعلان مصر خالية من فيروس "سى" عام 2020 – فحص ما يقرب من 60 مليون مواطن جراء خدمات الكشف والفحص – تم تقديم العلاج لنحو 2,2 مليون مواطن بالمجان حتى يونيو 2022.

أطلق عام 2015 بمعاش 300 جنيه شهريًا وأصبح الآن 724 جنيهًا – في عام 2021 استفاد من برنامج تكافل 2,107 مليون فرد ومن برنامج كرامة 1,264 مليون مستفيد، كما استفاد منه في عام 2023 نحو 2,5 مليون أسرة تضم 9,3 مليون فرد بقيمة 6,7 مليار جنيه وفي عام 2014/ 2015 زاد عدد الأسر المستفيدة من برنامج

كرامة فأصبحوا 20 مليون مواطن كما انخفضت بسببه نسبة الأمية بين المستفيدات من 62% عام 2014 إلى 47% عام 2023. بلغت زيارات المستفيدات من البرنامج لعيادات صحة الأسرة 1,3 مليون زيارة لـ 140عيادة. كما تم التوسع بالبرامج التدريبية كبرنامج "فرصة" الذي يربط المستفيدين من البرنامج بالفرص الاقتصادية. ومن أهم معايير استحقاق مساعدات هذا البرنامج: ألا يكون الزوج / الزوجة أو المسن أو العاجز يعمل بأجر تأميني أكثر من 400 جنيه أو يتقاضى معاشًا تأمينيًّا أو مساعدة ضمانية، ووجود أبناء من حديثي الولادة، وأن يكون الأبناء بمراحل التعليم المختلفة، ومن المسنين بدءًا من 65 عامًا أو أصحاب عجز أو مرض مزمن مثبوت بالفحص الطبي أو من الايتام أمًا وأبًا، وملكية أرض زراعية تعد من موانع الصرف.

تم تنفيذ وصلات مياه / صرف صحي ورفع كفاءة منازل لما يقرب من 67 ألف أسرة بإجمالي 2.5 مليون مواطن بالشراكة مع 23 جمعية أهلية – إعلان مصر عام 2022 دولة خالصة من المناطق الخطرة.

استهدفت ما يقرب من 58 مليون مستفيد في 4600 قرية وأكثر من 30 ألف تابع.

يزيد عدد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة عن 12 مليون فرد – وفي الآونة الأخيرة تم دعم الصندوق بمبلغ 10 مليار جنيه لكفالة حق الأيتام في الرعاية بخفض أعداد مؤسسات الرعاية وزيادة عدد الأسر الكافلة فزادت أعداد الأطفال المكفولين عن أطفال مؤسسات الرعاية بنسبة 28%، وحدث انخفاض في أعداد مؤسسات الرعاية بنسبة 10%.

5-1—2-1 المفهوم المقترح لنظم الحماية الاجتماعية/المجتمعية في مصر

إن ما ينفذ حاليًا من برامج حمائية وما تم تفعيله من آلياتها اعتورته في جملته العديد من الأسقام، وهي بمثابة تحديات، لعل **من أبرزها:**

- لقد أصيبت بعض آليات الحماية الاجتماعية المنفذة بالعطب مما أنعكس على أدائها، وإن لم تكن قد توقفت فعلًا، كما حدث تراجع في خدمات الحماية الاجتماعية المقدمة، علاوة على عدم استدامة التقييم التطويري للأهداف وللسياسات وللأدوات، مع ضعف التغطية النوعية والجغرافية لما نفذ من برامج ومبادرات حمائية، كما يتبين جليًا سوء آليات استهداف المستحقين لعدم استكمال قواعد بيانات دقيقة وشاملة عنهم، أضف إلى ذلك عدم تنفيذ آليات إجرائية ملائمة مع المبالغة التقييدية في تقدير الفئات وللمناطق المستحقة للحماية الاجتماعية، وتفتت وتناثر الجهود. ولا أدل على ذلك من التعدد المتتالي للمبادرات الحمائية جراء الاستعجال بدوافع إغاثية نجم عنها أحادية التعامل مع مبادرة تلو الأخرى دون تناولها من خلال منظور تنموي شامل عام.

- كما أن هناك جمودًا وبيروقراطية تمثلت في ترسانة هائلة من القوانين واللوائح المنظمة لعمل آليات الحماية الاجتماعية – ووجود نزعة قوية لتقليل أعداد الفئات المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية ولا سيما المبادرات منها التي تحد بشدة من الفئات المستفيدة منها، على الرغم من أن ما تعطيه تلك المبادرات لا يغني ولا يسمن من جوع معيشيًا وتنمويًا.
- عدم وجود مصادر تمويلية مستدامة، وذلك كله على الرغم من أن برامج الحماية الاجتماعية المطبقة بمصر قد حققت بعض النجاح من حيث توصيلها لمستحقيها، ولكن ما زال أمر تحسينها للظروف المعيشية تعليمًا وعلاجًا ووقاية وسكنًا وتغذية إزاء الأسر الصغيرة محل تساؤل.
- جراء أوجه القصور سالفة الذكر من أسقام و/أو تحديات تواجه منظومة الحماية الاجتماعية المنفذة حاليًا بأهدافها وسياساتها وأدواتها وبرامجها ومبادراتها، تحتاج تلك المنظومة إلى إعادة نظر في أمرها من حيث المنظور التنموي المجتمعي.
- لقد آن الأوان – والأزمنة تتوالى على مصر قرونًا وعقودًا – أن يكون مستوى المعيشة التي تحددها العلاقة النسبية بين الدخل وتكلفة الاحتياجات الإنسانية هو المحور الذي تدور حول رحاه منظومة تحقيق أمن وأمان معيشي/ مجتمعي، وليس فقط أمن وأمان اجتماعي. إذ شتان بين مفهومي مجتمعي واجتماعي إذ أن مفهوم اجتماعي يحمل في ثناياه معني الخيرية التسولية (والعياذ بالله) بينما مفهوم مجتمعي فيحمل في طياته العديد من الأبعاد والعناصر والأطر المتعلقة بمستوى معيشة مستدام ناجم عن حقوق المواطنة في تفعيل كفء وكافٍ وفعال وفاعل لعنصري مستوى المعيشة إلا وهما تكلفة المعيشة والدخل المقترن بها، وذلك على نحو ما سيلي تفصيله والذي هدفه الحفاظ على فئة الميسور والارتقاء بحالة المستور دون تدني أيهما إلى مستوى المقهور.

5-1-2 رؤية تطويرية لمنظومة الحماية الاجتماعية لتصبح مســـــتقبلاً (منظومة دعم وحماية اجتماعية/ مجتمعية بتنمية مستوى مستدام للمعيشة)

5-1-2-1 ارتكاز الحمـــاية المجتمعيـة على رحى مستوى المعيشـــة لا مجرد التوجـــه الخـــيري

إذا كانت سياسات الحماية الاجتماعية في مصر قد انتقلت بمفاهيمها على نحو ما سلف بيانه من التوجه الخيرى إلى التوجه الإنمائي إلى التوجه الحقوقي ثم إلى التوجه التشاركي ثم إلى تحقيق العدالة والضمان والأمان الاجتماعيين، إلا أن مفاهيم تلك السياسات ظلت وما زالت تحمل في ثناياها التوجه الخيري أكثر منها التوجه الاستشرافي المستقبلي لدعم وحماية مستوى المعيشة باعتبار منظومة الحماية المجتمعية رمانة الميزان والمحور الذي تدور حول رحاه المواطنة المجتمعية للوصول بمستوى معيشة الأغلبية الديموجرافية من السكان من مستوى

المقهور معيشيًا إلى المستوى المستور معيشيًا مع إتاحة الفرصة كلًا حسب اجتهاده وسقف طموحاته للارتقاء بالمستوى المعيشي إلى حالة الميسور مع الابتعاد التام عن أسوار حالة المقهور معيشيًا.

لقد أصبح اليوم ومن الملح العمل من أجله والتخطيط له وصياغته أهدافًا وسياسات وآليات هو الوصول بالفرد ذاته إلى مستوى معيشة يضمن ارتقاءً تنمويًا منذ أن يكون نطفة فعلقة فمضغة فعظامًا فجنينًا في رحم أمه ثم وضعه مولودًا ثم رضيعًا فطفلاً حتى يبلغ أشده بتكامل الأجيال إعدادًا جيلاً تلو جيل ليتمثل رأس المال الذهني القادر على الفعل الوظيفي المجود دائمًا، أي أداء عمله على وجه صحيح طبقًا لما تمليه عليه معايير الحوكمة الأدائية الصحيحة المحققة للجودة وأن يظل مؤديًا لفعله الوظيفي بنفس الجودة دائمًا تطبيقًا لمفهوم ضمان الجودة أي استدامة الموجود فعلًا وأداءً وسلوكًا منتجًا.

5-1-2-2 إنماء مستوى معيشة مســـتدام أضحى المدخل التنموي الأوْلى بالرعاية التخطيطية

ضرورة التخطيط التنموي الواعي للوصول إلى مستويات معيشة مستدامة تسمح دائمًا بإنبات رؤوس أموال ذهنية موهوبة بالابتكار والتحديث والتجديد والعصرنة الدائمة لكافة مناحي وجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية والثقافية.... ولا سيما وأن عصر الرقمنة الناضجة Matured Digitalization والأتمته والسيبرة بتقنيات الآلة Machine Technology والذكاء الإصطناعي Artificial Technology وتحليل البيانات الضخمة Big Data وسلاسل الإمداد Block chain والمسيرات Drones من طائرات تشق أجواء الفضاء من دون بشر، والمحمول الذي حل محل كل ما يشاهد وكل ما يسمع بل والاستشعار لكل ما هو بشر وشجر وحجر وتحت الأرض وفوق الأرض ومن سفن تمخر عباب البحار والمحيطات، ومن تقنيات وأدوات تجاوزت السحب جوًا إلى آفاق الفضاء Space الذي يتم حاليًا البحث عن كيفيتة؛ إذ أضحى سلاح الفضاء متجاوزًا للسلاح الجوي إذ تجاوزت القوات الفضائية مفهوم القوات الجوية وسيكون سكنى الفضاء بديلًا عن سكنى الأرض التي ضاقت بما رحبت وبعد أن حاق بها مخاطر التعثر المناخي وتقلباته وآثاره البيئية المدمرة للحياة على كوكب ضاق ما فوقه وضاق ما تحته من إنفاق ومن مدن مختبئة تحته فرارًا مما على سطحه من زحام.

5-1-2-3 مفهوم الأمن والحماية الاجتماعية/ المجتمعية أضحى قرينًا عضويًا وبنيويًا لمفهوم مســـتوى المعيشة المستدام لرؤوس الأموال الذهنيـــــة

لقد أضحى من الضروري ومن الآن النظر والتعامل مع مفهوم الأمن والحماية الاجتماعية/ المجتمعية أهدافًا وسياسات وأدوات وبرامج وأبعادًا ومحاور وعناصر باعتباره مفهومًا مقترنًا عضويًا وبنيويًا بمفهوم مستوى المعيشة المستدام الحامي والضامن والمؤمن لفاعليات العصرنة لرؤوس الأموال الذهنية المصرية من حيث التجديد والابتكار

والتحديث والتطوير بروئ تقويمية تقيمية لكافة المجالات الحياتية المادية والمعنوية، بالإضافة إلى الحفاظ على مستوى من الأداء الوظيفي للأعمال بجودة قادرة على الاستدامة من خلال تفعيل وإعمال مفهوم ضمان الجودة عمليًا أي الجودة المستدامة التي لا يمكن أن تتحقق وتتوافر إلا برؤوس أموال ذهنية منتجة ومبدعة ومبتكرة ومجددة ومطورة يتم إنباتها خلال مستويات معيشة تحف الحياة مجتمعيًا وطبوغرافيًا وديموجرافيًا منذ نعومة الأظفار وحتى تتمة رحلة الحياة تاركة ورائها موروثًا من الإنجازات إنتاجًا قيميًا تراثيًا ماديًا تتوازن فيه الصادرات مع الواردات تكلفة وعائدًا وقبلها إنتاجًا تربويًا لأجيال مختلفة بحيلية لا تفقد منظومتها التربوية أسسها التي تبني تقدمًا إنسانيًا فحواه المبنى القيمي روحيًا وليس المبنى المادي المشبع لغرائز أو لشهوات فحسب.

5-1-2-4 تناول مستوى المعيشـــة المستـــدام على أنه حصاد لعلاقة منضبطة تنمويًا بين الدخل وبين تكلفـــة المعيشـــة

يجب النظر إلى مفهوم مستوى المعيشة باعتباره الحامي والضامن وليس فحسب اجتماعيًا يحتاج إلى الإمعان فيه تخطيطيًا باعتبار أن مستوى المعيشة المستدام هو نتاج وحصاد ومحصلة علاقة متوازية ومتسقة ومتكاملة بين الدخل من ناحية وتكلفة المعيشة من ناحية أخرى، إذ لو افتئتت تكلفة المعيشة تزايدًا على الدخل أصيب مستوى المعيشة بوهن ينجم عنه وهن في الحماية الاجتماعية، ومن ثم وهن تنموي لانزلاق الفئات الديموجرافية وإصابتها بحراك مجتمعي / اجتماعي عكسي بارتداد خلفي من الميسور إلى المستور ومن المستور إلى المقهور حسب درجة افتئات تكلفة المعيشة على الدخل ودرجة شدة هذا الافتئات وتفاوته. وإن افتئت الدخل على تكلفة المعيشة فبقدر درجة هذا الافتئات تزايدًا تكون درجة الحراك الطبقي/ التنموي الأمامي من مقهور إلى مستور إلى ميسور حسب مستوى ودرجة ارتفاع الدخل عن تكلفة المعيشة.

5-1-2-5 المستـــوى المتوازن في العلاقـــــة بين الدخل وتكلفة المعيشة ضـــرورة للحفاظ على استدامة مستوى معيشة آمن وحامٍ اجتماعيًا ومجتمعيـــًا

أما إذا اكتسبت العلاقة بين الدخل وتكلفة المعيشة مستوى متوازنًا من خلال تطبيق مفاهيم التكلفة العائد، والتكلفة الفاعلية لن يستمر مستوى المعيشة السائد محافظًا على مستواه المغضوب عليه تنمويًا لأنه يظل كما هو، أي استمراره على حاله التي هو عليها دون غلبة لمستوى الدخل على مستوى التكلفة. ومن هنا تكون الحاجة ملحة تخطيطيًا لكيفية الوصول إلى مستوى معيشة المستور تنمويًا من خلال المحافظة على الطبقات المجتمعية المستورة على نحو ما هي فيه والارتقاء بها معيشيًا لتضحي ميسورة لمن يستطيع إلى ذلك سبيلاً من خلال الاجتهاد تخطيطيًا للارتقاء مستوى المعيشة ليضمن المستور تحقيق مستوى معيشة يعطيه الفرصة للحصول على مستوى

معيشة ذات طابع ارتقائي ماديًا ومعرفيًا وروحيًا وتربويًا ليكون ميسورًا تنمويا وليس مجرد يسر مادي في الدخل فحسب. وذلك كله حفاظًا على الإنسان المصري لا كمورد بشري كما يطلق عليه حاليًا وإنما كرأس مال ذهني/ روحي مشارك تنمويًا بإبداع وبابتكار تقدمًا وكمستفيد تنمويًا من مستوى معيشة يحفظ له استدامة قواه الذهنية المبتكرة والمبدعة والمجددة والمطورة تربويًا وروحيًا وقيميًا وماديًا.

وإذا تم تناول مفهوم مستوى المعيشة تخطيطيًا بعنصرية تكلفة المعيشة من ناحية والدخل من ناحية أخرى فإنه يتحتم تناول تكلفة المعيشة كمنظومة لها أبعادها من سياسات نقدية ومالية واقتصادية ولكل بعد فيها عناصره التي تهدف إلى تحقيق مستوى المعيشة الضامن والآمن للحفاظ على الاستدامة حمائيًا لقوام مجتمعي دائم الارتقاء قوة ومنعة ذات أسس.

5-1-2-6 بناء منظومة تسعيرية للسلع والخدمات أضحى في مصر ضرورة تنموية لاتخاذها كأساس لتحديد أحد عنصري مستوى المعيشة ألا وهو تكلفة المعيشة

من أول عناصر تكلفة المعيشة هو تكلفة الاحتياجات المعيشية للإنسان ليس فقط الأساسية منها فحسب وإنما أيضًا ما يعلوها من احتياجات ترقى برأس المال الذهني إلى آفاق التفعيل ابتكارًا وإبداعًا وتجديدًا وتطويرًا وذلك بتكلفة غذاء ودواء وسكن وتعليم وترفيه سياحة ومتنزهًا بما ينجم عن إصحاح نفسي وبدني يجعل من أداء الإنسان المصري لعمله وظيفيًا واجتهاده تخليقيًا للجديد وبلائه التنموي الجاد المجدد في مسيرة حياته ومعيشته ناجحًا. فإن ذلك كله يحتاج إلى حصر دقيق وعميق للوقوف على كل بند من بنود الاحتياجات الحياتية للإنسان كرأس مال ذهني وذلك من حيث النوع والكم.

أي ضرورة توفير كل بند في احتياجاته الحياتية الأساسية من تعليم وغذاء ودواء وسكن وتربية وترفيه، وبعد تحديد تلك الاحتياجات نوعًا وكمًا يتم تحديد أسعار كل بند فيها من خلال نظام للتسعير مرتكن إلى أسس اقتصادية علمية/ عملية بمعني عدم توفير هذه البنود بأسعار تفتئت على التكلفة الاقتصادية لكل بند فيها بل لابد أن يستند سعر أي سلعة أو خدمة إلى نظام تسعير يكفل الإثابة الاقتصادية/ المجتمعية العادلة لكل احتياج منها، والذي يمكن أن يتم طبقًا للآلية التالي بيانها:

5-1-2-7 الآلية التسعيرية الضامنة للعدالة التثمينية أضحت ضرورة تنموية لكافة الاحتياجات المعيشية

يتم تحديد تكلفة إنتاج سلعة ما أو خدمة ما بنظام تكاليف قائم على أسس علمية من حيث تحديد عناصر التكلفة المباشرة والتكلفة غير المباشرة بناءً على تحديد مسبق لمراكز التكلفة مع تعريف دقيق لوحدة التكلفة (وهي السلعة

أو الخدمة المنتجة ذاتها) من حيث الوحدات المنتجة كمًا ونوعًا مع اختيار علمي دقيق لمعايير التخصيص والتحميل لعناصر التكاليف غير مباشرة على مراكز التكلفة بعد حصرها تحديدًا.

وبطبيعة الحال فإن تحديد تكلفة العناصر المباشرة وغير المباشرة يتم حسابه انطلاقًا من أسعار لمدخلات لإنتاج السلعة أو الخدمة ومدى وثاقتها مباشرة بالمنتج من خدمة أو سلعة.

وجدير بالذكر أنه من الأهمية تطبيق هذه الآلية التسعيرية للسلع والخدمات لدى كافة مستويات تناولها وتداولها بموقع إنتاجها، ولدى تسويقها للمستهلك جملة ونصف جملة وقطاعي.

5-1-2-8 التسعير دون افتئات على حق كل مدخل في الحصول على إثابته العادلة

في أعقاب تحديد تكلفة السلعة أو الخدمة ابتداءً من منبع إنتاجها حتى مستقر استهلاكها يتم تحديد هامش ربح مجزٍ بناءً على كل من تكلفة المستلزمات السلعية والخدمية كعناصر لإنتاج المنتج أو الخدمة بالإضافة إلى التمويل من ناحية والعائد على الاستثمار السائد في أسواق المال والأعمال من ناحية أخرى، بحيث يأخذ هامش الربح هذا في اعتباره ما سلف ذكره دون أن يعتوره أي افتئات على حق المال المستثمر في الحصول على عائد اقتصادي مقابل تكلفة الحصول عليه مدخلات سلعية وخدمية وتمويلًا. وبحيث يعبر سعر السلعة أو الخدمة فعلًا وعملًا عن تكلفة إنتاج السلعة أو الخدمة اعتبارًا من المنبع مضافًا إليها كل من هامش الربح المغطي لكافة المخاطر الاستثمارية علاوة على مقدار وقيمة الضريبة المضافة المفروضة على كل مرحلة من مراحل إنتاجها وتوزيعها تسويقًا لها جملة أو نصف جملة وقطاعي. ومن الواجب الإعلان عن هذا السعر على السلعة أو الخدمة في كل مرحلة من مراحل إنتاجها وتوزيعها بحيث يكون هذا السعر المعلن هو أساس التعامل والتناول والتداول في الأسواق لدى كل الأطراف المتعاملة مع السلعة إنتاجًا واستهلاكًا وضرائبيًا بما يضمن حصول كل عنصر من عناصر إنتاج السلعة أو الخدمة على حقه العادل في الإثابة اقتصاديًا وماليًا ونقديًا دون أي شبهة دعم لسعر السلعة أو الخدمة في أي مرحلة من مراحل إنتاجها أو توزيعها أو استهلاكها أي يستخدم السعر المحدد طبقًا للأسس السابقة أساسًا لتحديد تكلفة السلع والخدمات المعيشية كطرف مقابل للدخل عند تحديد مستوى المعيشة (الناجم عن العلاقة المنضبطة والمحوكمة بين الدخل وتكلفة تدبير الاحتياجات الأساسية المعيشية بهامشها الترفيهي (أي الممزوجة بالاحتياجات الترفيهية الأساسية للإنسان أيضًا).

5-1-2-9 تقدير الدخل من العمـــل ومن المصـــادر الأخرى وضـــرورة تحريكـــه بمعامل تضخم محسوب اكتواريًا لا ظنيـًا ولا احتمـــاليـًا

أما حساب الدخل فيشمل الدخول من المرتبات والأجور وما في حكمها علاوة على الدخول المتولدة من مصادر دخل أخرى كالدخول التي تدرها أي أصول مملوكة ومقتناة شراءً أو من الأيلولة إرثًا لوارث من مورث له أو خلافه من مصادر الدخل الأخرى النقدية أو العينية.

وهنا فإن الأمر ليحتاج لتروٍ توضيحي أنه عندما نأخذ أمر الدخل في الحسبان لدى تحديد مستوى المعيشة فإنه يؤخذ الدخل من العمل فقط بصرف النظر عما لدى الفرد من دخول أخرى، ذلك أن من ضمن الآليات التي يستند إليها الفكر الحمائي المجتمعي التسوية الدائمة للدخل من العمل بمعامل حسابي يعبر عن مستوى التضخم السائد الذي يساعد على تحريك مستوى الأجور طبقًا وبنسبة ما يتحرك به التضخم، وذلك حفاظًا على القوة الشرائية للدخل من العمل دون أن تصاب بالهوان جراء ما ينهش فيها من سعار الأسعار.

5-1-2-10 ضرورة التناظر الدقيق بين الدخل من العمـل وتكلفـــة المعيشـــة لتقدير مستوى معيشة آمن وحافظ تنمـــويًا لرؤوس الأموال الذهنية

وإن ما ينجم عن التناظر بين الدخل من العمل (أو المعاش) وتكلفة المعيشة وما ينجم عن هذا التناظر من الوقوف على ومن تحديد لمستوى المعيشة فإنه بناء على تلك المقارنة القائمة على المناظرة القيمية بين الدخل من العمل وتكلفة المعيشة يتم تحديد مدى احتياج الفرد أو الأسرة إلى أي دعم محسوب إكتواريًا، وعلى أسس اقتصادية دقيقة للوصول بمستواه (أو مستواها) بمستوى من العيش على قدرات الفرد على إنجاز ما يقوم به من أعمال بمستوى من الجودة مضمون استمراريته، وأيضًا لدعم قدرات الفرد الذهنية التحديثية والابتكارية والتجديدية والتطويرية طبقًا لما يمتلكه كل فرد من ملكات.

أي لا يجب الاقتصار في تحديد مستوى المعيشة وتعريفه على مجرد مستوى المعيشة الضامن فقط لأداء الفرد لعمله المعتاد بجودة واتقان مستدام، وإنما أيضًا مستوى المعيشة الداعم لملكات وقدرات الفرد الإبداعية والابتكارية والتجديدية والتحديثية والتطويرية إن كان الفرد يمتلك هذه المقومات.

ومن المهم أيضًا توضيح أن الدعم المقصود هنا ليس بمعناه المطبق حاليًا في مصر بضروريته للحفاظ على لقمة العيش من خلال دعم عيني أو دعم نقدي أي دعم لتجنب الفقر والفاقه فحسب، وإنما الدعم النوعي القائم على حسابات اكتوارية تأخذ في اعتبارها معيار الاقتصادية للعائد والتكلفة إلا الدعم الذي يتسبب في حدوث

افتئات على حق المدخلات في الحصول على إثابتها سعريًا بأسس اقتصادية عادلة تقوم على تثمين دقيق للمدخلات من مستلزمات الإنتاج.

5-1-2-11 الاعتماد على حســـابات إكتوارية دقيقة لدى تثمين المدخلات من عناصر إنتاج وتسويق واستهلاك السلع والخـدمـات

بعد تحديد مدى احتياج الفرد للدعم فإن هذا الدعم لا بد أن تضمن آلياته وبرامجه الوصول إلى مستحقيه اعتمادًا على معيار يتم تقديره تأمينيًا إكتواريًا استنادًا إلى تقدير العلاقة المتكافئة بين الدخل وتكلفة احتياجات المعيشة على النحو المعرف به آنفا، ولتقدير تلك العلاقة لا بد أن يتم حسابها على أسس اقتصادية/ إكتوارية دقيقة، وليس بشكل عشوائي أو بناءً على معايير هلامية عامة على نحو ما يتم حاليًا مما ترتب عليه حدوث افتئات لدى حصول كل عنصر من عناصر المدخلات على حقه في التثمين العادل.

ويمكن أن يطلق على الدعم المحسوب على النحو المذكور آنفا بالضمان الاجتماعي المؤدي إلى الأمن والأمان المجتمعي "بحيث يمثل مقداره ما يكفل تحقيق الأمن والأمان المجتمعي المحسوبة اكتواريًا بمعادلة اقتصادية الجزء باعتباره جزء مكمل لدخل الفرد للوصول به إلى مستوى المعيشة الذي يحفظ للفرد قدراته الأدائية الوظيفية من ناحية وقدراته التجديدية والابتكارية والتطويرية والإبداعية والتحديثية إن وجدت من ناحية أخرى.

إلا أن العامل المكمل للدخل للوصول بمستوى دخل الفرد إلى المستوى الحافظ لأمن ولأمان الفرد معيشيًا ومجتمعيًا يجب أن يتم طبقًا لشراكة تأمينية محسوبة اكتواريًا من العاملين بعمومهم حتى يمكنهم الحصول على هذا الدعم المكمل لمستوى المعيشة اللائق اجتماعيًا ومجتمعيًا.

5-1-2-12 ملازمـــــة دعـــم مســتوى المعيشــة للفـــرد منـــذ كـــونه نطفة فعلقــة فمضغــة فجنينـــًا وحتى بلوغـــه ســـــن الرشـــد، وذلك من خلال دعم أمـــه كحاضنة له برعايتهـــا معيشـيًا وصحيـًا وخدميًا

إلا أن نظام الدعم المقدم للفرد في مصر تحت مسمى مستوى المعيشة المحقق "الأمان المجتمعي" (على النحو السالف ذكره) فإنه إن كان هذا الدعم المجتمعي يقدم للفرد خلال دعم أمه بدءًا من كونه نطفة فعلقة فمضغة فجنينًا في رحم أمه حتى وضعه مولودًا ثم رضيعًا ثم تربيته طفلاً حتى يبلغ أشده المجتمعي، فإن دعم الأمان الاجتماعي المجتمعي يوجه إلى الفرد عبر أمه، وذلك من خلال تقديم ما تستوجبه مراحل الحمل والوضع والنفاس من دعم غذائي وغير غذائي للأم ذاتها ثم لها ولوليدها بعد وضعه، وذلك على النحو الذي يكفل تنشئه وتغذيته ورعايته صحيًا وطبيًا وتثقيفيًا وتربويًا من خلال أمه على النحو الموفر لكل عناصر الأمان الصحي والتربوي للأم بما ينعكس تنمويًا وتربويًا على الحالة الصحية والتربوية للطفل في نهاية الأمر: وبمعنى آخر فإن مرحلة الطفولة

في رحم الأم وخارجه بعد الوضع وفي أثناء التنشئة التربوية الأولى للطفل تكون عبر الأمومة بالرعاية التي تقدم لها صحيًا وماديًا في إطار ما يسمي "الأمان الاجتماعي والمجتمعي" للإنسان وهو في نعومة أظفاره عبر أمه بما يقدم لها من دعم صحي وغذائي وتربوي بجودة مؤثرة إيجابيًا في مستوى معيشة الأم وليس دعمًا ظاهريًا انطلاقًا من مفهوم الطفولة المكون الأوْلى بالرعاية عبر آليات إصحاح ورعاية نفسية وتغذية وتربوية للأم.

5-1-2-13 مفهوم مستوى المعيشة المحقق لمفهوم الأمن والأمان الاجتماعي/ المجتمعي للفرد سواء أكان عاملًا أو معالاً أو معيلاً أو في حالة بطالة

كما أن تحقيق مفهوم "الأمان الاجتماعي/ المجتمعي" بمعناه وآلياته سالفة الذكر لا يقتصر فقط على المراحل العمرية للفرد وهو في بطن أمه جنينًا ثم مولودًا ثم طفلاً ثم عاملًا ثم معيلاً أو غير معيل، وإنما يمتد تطبيق مفهوم "الأمان الاجتماعي/ المجتمعي" إلى الفرد إن كان في حالة "بطالة" وهنا لا بد أن يكون مستوى الدعم المقدم للفرد حتى في مرحلة البطالة بالقدر الذي يحقق له مستوى المعيشة المؤدي إلى الأمان الاجتماعي/ المجتمعي أيضًا خلال فترة بطالته، وهنا لا بد أن يتوافق تناظرًا قيميًا مستوى الدعم مع مستوى المعيشة الذي يحافظ على قدرات الفرد الأدائية المادية والمعنوية ولا سيما إذا كان الفرد العامل معيلًا (أي عائلا لغيره) إن كان قد كون بالفعل أسرة وبضوابط تحديدية يتم الوقوف عليها تحديدًا وعلى وجه الدقة دون غلل مقتر ودون بسط مفرط. ويحتاج الحفاظ على مستوى معيشة العاطل معيلًا كان أو غير معيل إلى إنشاء صندوق تقوم فعاليات وظائفه على أسس تمويلية/ إنفاقية تأمينية مرتكزة على أسس حسابية إكتوارية وليس بعشوائية خيرية أو إغاثية فقط.

5-2-14 النظم التأكيدية التشاركية التأمينية لا بد أن تستند إلى حسابات اكتوارية (إيرادات ومصروفات)

أما بخصوص النظم التأكيدية التشاركية التي تمول آلياتها باشتراكات مالية من المستفيد منها (كالتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي) فإن استراتيجية الأمان الاجتماعي/ المجتمعي المستندة أساسًا إلى توفير مستوى معيشة يوازن بين تكلفة الاحتياجات من ناحية والدخول من ناحية أخرى بآلية تضبط علاقة التوازن بينهما للوصول لمستوى المعيشة الآمن اجتماعيًا ومجتمعيًا وتنمويًا ومعيشيًا (على النحو السابق توصيفه آنفًا)، فإن الأمر يقتضي التعامل تخطيطيًا وتأمينيًا بأسس إكتوارية مع اختلاف كل طبيعة وأهداف وأبعاد وعناصر والفئة السكانية المغطاة بواسطة كل منهما.

5-1-2-15 ضرورة تغطيـــة النـظم التأمينية التشاركية لكافة فئات المجتمع ذوي العمالة الرسمية وغير الرســمية

فالتأمينات الاجتماعية التي تتم بمساهمة وباشتراكات من أصحاب الأعمال ومن العاملين في أثناء عملهم لا بد من ضبط حساباتها الإكتوارية بدقة واستكمال التغطية التأمينية الاجتماعية/ المجتمعية لتشمل العمالة الرسمية والعمالة غير الرسمية من حيث المساهمة والمشاركة بالاشتراكات، وبحيث أن تتم الحسابات الاكتوارية بناءً على ما يتم تصميمه من منظومة للتأمينات الاجتماعية تحقق الاشتراكات قدرًا وامتدادًا المعاش للمستحقين له بما يحقق الأمان الاجتماعي/ المجتمعي للمؤمن عليهم اجتماعيًا بصرف النظر عن وجود دخول لهم من أصول مملوكة لهم من عدمه وبحيث يتحقق الأمان الاجتماعي/ المجتمعي لهذه الفئة العمرية من السكان من خلال تحقيق مستوى معيشة يستند هو الآخر إلى التوازن في العلاقة بين تكلفة تدبير الاحتياجات المعيشية وبين ما يتم الحصول عليه من المعاشات التي يجب أن يكون مستواها القيمي محققًا لمقتضيات التوفير العادل لتكلفة تدبير الاحتياجات المعيشية من المنظور التنموي/ التسعيري/ الإكتواري وليس من المنظور الخيري الإغاثي الذي هو أقرب إلى التسول إزاء الفقر والفاقة.

بمعنى ضرورة أن تكون قيمة المعاشات بمستوى لا يقل عن مستوى الدخول قبل الإحالة للمعاش من حيث تغطية المعاش تكلفة المعيشة من ناحية ومن ناحية أخرى أن يتم وبشكل مستمر رفع قيمة المعاشات بحيث تساير تطور قيمة المعاش ما يحدث من تطور ومن تغير في معدلات التضخم، وإلا تعرضت القوة الشرائية للمعاشات المنصرفة للوهن والضعف جراء ما تحدثه معدلات التضخم من نهش في القوة الشرائية للمعاشات المنصرفة وهو ما يتم حاليًا.

وذلك يتطلب بطبيعة الحال إيجاد آلية تعمل تلقائيًا دون حاجة لإصدار قرارات جديدة لتتفاعل القوة الشرائية للمعاشات المنصرفة بإتساق قيمي مع معدلات التضخم بحيث تتسق القيمة الاسمية للمعاشات المنصرفة مع القيمة الحقيقية لها لتجنب إصابة القوة الشرائية للمعاشات المنصرفة بالوهن والضعف جراء تأثرها بالآفة التضخمية التي ستؤثر بلا مراء على مستوى المعيشة الواجب توافره لتحقيق الأمان الاجتماعي/ المجتمعي المنشود.

أي من الضروري توفير آلية تلقائية ذات طابع إكتواري محوكم لضبط القوة الشرائية للمعاشات المنصرفة وليس فحسب تطبيق المفهوم الأزموى بالتدخل الإغاثي اللحظي في مواجهة سعار الأسعار الذي يلتهم القوة الشرائية للمعاشات المنصرفة.

5-1-2-16 حاجة منظومة التأمين الصحي الشامل إلى إعادة نظر شاملة

فيما يتعلق بالتأمين الصحي كأسلوب تشاركي على أسس اكتوارية أساسها بعثرة المخاطر بتطبيق قانون الأعداد الكبيرة يقوم على مساهمة المؤمن عليهم صحيًا) فإن منظومة التأمين الصحي الحالية تحتاج إلى إعادة نظر كاملة، فنتيجة لصدور قانون التأمين الصحي الشامل في عام وإصدار لائحة تنفيذية له تم استحداث ثلاث هيئات مكونة لمنظومة التأمين الصحي الشامل تعمل وفق قانون واحد (وهو القانون المذكور سلفًا)، وذلك بعد أن كانت المنظومة قبل صدور القانون المذكور عبارة عن هيئة واحدة تعمل وفق ثمانية قوانين حاكمة لآليات عمل المنظومة.

وأيًا كان الوضع سواء قبل قانون عام 2018 الخاص بالتأمين الصحي أو بعد صدور قانون التأمين الصحي الشامل، فإن وضع منظومة التأمين الصحي لم يضف إليه شيئًا تطويريًا على الأوضاع الصحية للمؤمن عليهم صحيًا، بل على العكس فإن قانون عام 2018 أدخل منظومة التأمين الصحي الشامل في غياهب تعقيدات مؤسسية زادت من حدة غياهب الإضبارة البيروقراطية المؤسسية الفاعلة في المنظومة تشغيليًا حيث تداخلت وتشابكت مؤسسة التأمين الصحي في بعضها دون تشبيك تنسيقي أدائي، ودون تناغم بين عناصر المنظومة التأمينية الصحية الشاملة، وذلك لأن منظومة التأمين الصحي الشامل في ثوبها طبقًا لقانون عام 2018 قد بعدت كل البعد عن الهدف والغرض من العميلة التأمينية إذ تم الخلط بين مؤسسية أداء مقدمي الرعاية الصحية من ناحية وبين آليات تمويل الرعاية الصحية من ناحية ثانية وبين اعتبارات الجودة المطلوب توافرها في أداء المنظومة سالفة الذكر من ناحية ثالثة، فأضحى الإمساك بتلابيب أطراف عناصر المنظومة من وجهة نظر الحوكمة المؤسسية أمرًا بالغ التعقيد إن لم يكن مستحيلاً.

5-1-2-17 إنشاء صندوق قومي للتأمين الصحي مستقلًا عن الوحدات المقدمة للرعاية الصحية أضحى هو الحل لإدارة وتمويل فعاليات تقديم الرعاية الطبية مع ترك أمر تقديم الرعاية الصحية للوحدات الصحية بعد تأهيلها فنيًا وتشغيليًا طبقًا لموجبات الجودة المحوكمة

فقد كان يمكن وبديلًا عن الثلاثية المؤسسية لمنظومة التأمين الصحي التي جاء بها قانون عام 2018 الاقتصار على إنشاء صندوق قومي للتأمين الصحي يقوم على إدارة العملية التأمينية الصحية مالًا وتمويلًا وتغطية مالية صحية فحسب. ومكان ذلك يتطلب إعطاء فرصة انتقالية مناسبة يتم خلالها تأهيل المؤسسة الصحية في مصر من عيادات خارجية ومن مستشفيات عامة ومركزية ومن وحدات صحية سواء من حيث التجهيزات أو تأهيل وإعداد الموارد البشرية الطبية (من أطباء وصيادلة وفنيين وتمريض وإداريين وغيرهم)، وذلك للارتقاء بهم إلى

المستوى المهني الطبي المجود المتعارف عليه فنيًا من حيث الحوكمة الطبية الفنية التي تطبق معايير الجودة وضمان الجودة، ثم يتم إدخالها بعد اجتيازها للمرحلة التأهيلية إلى حلبة إنتاج وتقديم الرعاية الصحية وهي مؤهلة مؤسسيًا وفنيًا وإداريًا وبشريًا على إنتاج الرعاية الصحية بالمستويات وطبقًا لمعايير الجودة المحوكمة أي المعتمدة عالميًا صحيًا وطبيًا، وذلك باشتراكات محسوبة إكتواريًا من جانب المؤمن عليهم المتقدمين بالرعاية الطبية، وذلك بمنهجية تعطي لعناصر إنتاج وتقديم الرعاية الصحية حقها في الإثابة العادلة باستخدام المنهج التسعيري العادل للخدمة القائم أيضًا على الإكتوارية حسابيًا سواء لمقدمي الخدمة ومنتجيها أو للقائمين على إدارتها بما يضمن استدامتها تشغيليًا بملاءة مالية ضامنة لهذه الاستدامة، وأيضًا بما يضمن ربط ما يحصل عليه مقدمي الخدمة بالمؤسسات الصحية العامة والخاصة بالمنظومة الضريبية لاستئداء منظومة المالية العامة لحقها ضريبيًا مما يحصل عليه مقدمي الخدمة من مقابل عادل لما يؤدوه من رعاية بالعيادات والمستشفيات والمراكز الفنية الصحية سواء عامة أو خاصة.

5-1-2-18 تطبيق منهج تسخيري عادل لعناصر تقديم الرعاية كأساس لحصولها على إثابة عادلة وأجر عادل

إذ من خلال المنهج التسعيري العادل يمكن تحديد تعريفة الإخصائي وتعريفته والاستشاري وتعريفته وأيضًا تعريفة معامل التحاليل ومعامل الأشعة والعلاج الطبيعي مع الحرص على أن تحقق هذه الأسعار الإثابة الاقتصادية والمالية العادلة لكافة أطراف العملية الصحية من منتفعين ومن مقدمي الخدمة مع الابتعاد تمامًا عن مفهوم الدعم الفطري العشوائي المخل بحق عناصر تقديم الخدمة في الحصول على الإثابة العادلة أي الابتعاد تمامًا عن مفهوم الخيرية بين الحق في الحصول على الأجر العادل المحقق لمستوى معيشة يتفق ومفهوم الأمان الاجتماعي/ المجتمعي بحيث لا يخل في حقيقة الأمر بحق عناصر إنتاج الرعاية الطبية والصحية فيما تستحقه من إثابة عادلة وأجر عادل نظير ما تقدمه هذه العناصر من رعاية صحية وطبية بمختلف مستوياتها، وذلك بتعميق التوجه الانمائي/ الحقوقي/ التشاركي المستدام ذو الملاءة المالية المحققة لهذه الاستدامة لدى تقديم الرعاية الصحية والطبية لمختلف الفئات الديموجرافية المجتمعية بحيث تترك أمور الرعاية الطبية العلاجية للمؤسسات الطبية بمختلف تنوعاتها بعد تأهيلها فنيًا لتقديم خدمة طبية مجودة ومضمون استدامة جودتها بديمقراطية تتيح للمنتفع أن يتعامل مع مقدم الخدمة الذي يروق له وليس المفروض عليه، وذلك إشعالا للتنافسية بين مقدمي الخدمة بحيث يستمر في سوق الرعاية الطبية من استوفى مقومات الاستمرار تنافسيًا، ويختفي من سوق الرعاية الطبية من افتقد مقومات البقاء والاستمرار والمتراجع عن استيفاء مستوى الجودة المحوكمة فنيًا.

5-1-2-19 تطبيق فنيات الشمول المـالي أضحى جـــزءًا لا يتجـــزأ من تحقيق مقتضيات الأمـــن والأمان الاجتماعي/ المجتمعي

إن أدوات الشمول المالي بأسسه وآلياته الاقتصادية والمالية والنقدية أصبحت جزءًا مهمًا من برامج الحماية والأمان الاجتماعي / المجتمعي، وأصبحت من مستلزمات آليات الحماية والأمان الاجتماعي / المجتمعي إذ حلت فنيات التعامل المالي عن بعد محل التعامل النقدي الورقي وتم استبدال تسليم الأموال باليد من خلال الرقمنة الناضجة لتبادل الأموال.

5-1-2-20 للسياسات المالية دورهـــــا في بناء منظومة مستوى معيشة ملبٍ لمقتضيات الارتقـــاء المجتمعـــي التنمـــوي

وتتمثل السياسات المالية في استخدام وتوظيف الإيرادات العامة والنفقات العامة كمالية عامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية بمختلف مجالاتها ونوعياتها وأطرها وأبعادها وعناصرها ومنها بناء منظومة مستوى معيشة اجتماعية/ مجتمعية مستندة إلى ثلاثية من حوكمة للعلاقات الفنية بما فيها المعاملات الفنية المتعلقة بأسعار الاحتياجات المعيشية من سلع وخدمات، ومن حيث تكلفة الحصول على الاحتياجات المعيشية من سلع وخدمات، ومن حيث دخل يمثل إثابة عادلة لعنصر العمل ولباقي عناصر الإنتاج.

5-1-2-21 السياسات الماليـة المحققـة للأمن والأمـــان المجتمعـي والمتجنبة لصور التمايـــز وللمساواة ضرورة تنمويـــة لمستوى المعيشة الآمن تنمويًا

ويسهم تفعيل السياسات المالية عند تطبيق برامج الحماية والأمان الاجتماعي/ المجتمعي في علاج العديد من المشكلات المجتمعية، وفي تجنب صور التمييز الاجتماعي/ المجتمعي واللامساواة وانعدام العدالة والاحتكار والحرمان وإضعاف القدرة على مواجهة الأزمات ومواجهة الفقر ليس فقط الفقر الناجم عن الحرمان المادي ولكن أيضًا الفقر الناجم عن الحرمان من خيارات وفرص العيش والحياة الكريمة الآمنة اجتماعيًا ومجتمعيًا، أي تجنب فقر الفكر وفقر الفقر، وذلك باعتبار أن السياسات المالية أداة أساسية في إجراء توزيع عادل للدخل باعتباره أحد المحددات الأساسية لمستوى المعيشة الآمن والمؤمن لتحقيق مستوى تنموي اجتماعي مجتمعي مؤدٍ إلى الاستدامة الإبداعية والتحديثية والابتكارية وقبلها وبعدها تحقيق أداء مجتمعي مجود مستدام.

5-1-2-22 كفاءة السياسات التوزيعية الحمائية للإنفاق العـــام وأثره على تحقيق مســتوى معيشة تنموي/ آمن/ مؤمن

إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام بحيث يكون لصالح الأغلبية العريضة من أفراد المجتمع بتطبيق سياسات توزيعية حمائية أكثر كفاءة وعدالة جغرافيًا واستهدافيًا فئويًا وطبقيًا ونوعيًا لما لذلك من أثر على مستوى الدخول من ناحية ومن أسعار محسوبة اقتصاديًا ومستقرة توازنيًا من ناحية أخرى تسهم في تحقيق تقدير عادل لتكلفة المعيشة.

5-1-2-23 للأدوات وللسياسات الماليـــة تأثير على الوظيفية التنموية لمســـــتوى المعيشـــــة

للأدوات وللسياسات المالية دور وظيفي في التأثير على مستوى المعيشة، وذلك من خلال التصنيف الوظيفي للموازنة العامة للدولة من إنفاق على قطاع التعليم الذي ارتفعت مخصصاته بنسبة 11,6% مقارنة بما هو مقدر لها في موازنة العام المالي الحالي. ومن إنفاق على قطاع الصحة الذي بلغت مخصصاته خلال العام المالي 2024/ 2025 ما مقداره 192,7 مليار جنيه مقابل 172,6 مليار جنيه كانت مخصصة عام 2021/ 2022 بزيادة نحو 20,1 مليار جنيه.

5-1-2-24 تعد النظم الضريبية أهم أدوات العدالة والحماية والأمن الاجتماعي/ المجتمعي من أجل إنجاز مستوى المعيشة المبتغي تنمويًا

تلعب النظم الضريبية كأحد أهم أدوات السياسة المالية دورًا أساسيًا في مراعاة مفاهيم العدالة الاجتماعية والحماية والأمن والأمان الاجتماعي/ المجتمعي حينما تأخذ المنظومة الضريبية بعين الاعتبار العبء النسبي على الشرائح الاجتماعية المختلفة وفي تمويل الأنشطة الأساسية التي تقدم الدولة من خلالها خدماتها العامة المجتمعية التي تنتفع بها كافة الفئات الاجتماعية بالمجتمع من صحة وتعليم وإسكان اجتماعي.

وللنظم الضريبية دور في إعادة توزيع الدخل وتحقيق الاستقرار والأمان والأمن المجتمعي، وأيضًا تستخدم الحصيلة الضريبية في تمويل مختلف قطاعات الدولة باستخدام معايير تخصيصية/ توزيعية عادلة لموارد الدولة المالية طبقًا لأولويات احتياجات تلك القطاعات بتفاعل بين سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات تحقيق الأمن والأمان الاجتماعي/ المجتمعي بما يعنيه ذلك من تحقيق للتنمية المستدامة الناجم عن كفاية وكفاءة وفعالية الإنفاق العام وليس مجرد المحافظة على مصالح الفقراء للخروج من دوامة الفقر وعيش الكفاف والفقر المدقع أو التخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عن الصدمات والأزمات الاقتصادية. أي بحيث لا يقتصر الأمر على مجرد تحقيق الأمن والأمان والحماية المجتمعية للفئات الأكثر احتياجًا في المجتمع فحسب، ولكن بحيث تمتد النظم الضريبية لتشمل حماية مستوى معيشة جميع فئات المجتمع من خلال استخدام الحصيلة الضريبية في تمويل نظم تأمينات

اجتماعية وتأمين صحي واسعة النطاق بما يضمن الاندماج المجتمعي وليس فقط تمكين الفئات الأكثر احتياجًا والحد من أوجه عدم المساواة.

لكن الارتقاء بمستوى المعيشة بتطبيق القواعد التأسيسية لذلك عبر نظم التأمينات الاجتماعية، ونظم التأمين الصحي الشامل، والتعليم، والبنية الأساسية من ناحية الإتاحة والجودة باعتبارها مداخل أساسية لتنمية قدرات الأفراد بما يحسن نوعية حياتهم، وذلك مع الأخذ في الاعتبار ألا تؤثر على مقتضيات إنجاز مستوى المعيشة المحقق للحماية والأمن والأمان الاجتماعي/ المجتمعي ما يتم اتخاذه من إجراءات الحفاظ على الإنضباط المالي، ولا ما يتم من خفض لمعدلات العجز الكلي أو من رفع لمعدل فائض مالي مستهدف.

أي دون تأثير لمحاولة تحقيق مسار تنازلي لنسبة المديونية الحكومية بخفض المديونية، ودون أن تؤثر جهود خفض تكلفة الإقراض وخدمة الدين الحكومي والدين الخارجي على ما يتم تفعيله وصولًا لمستوى معيشة يوازن بين تكلفة المعيشة والدخول المتاحة لدى أفراد المجتمع درءًا لتبعات عدم اليقين الناجم عن ظروف عالمية تعتريها الحروب كالحرب الروسية الأوكرانية وكالحروب والاضطرابات ببلدان الشرق الأوسط وتبعاتها الاقتصادية السلبية التي أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية من المواد البترولية والحبوب مما أدى إلى حدوث موجات تضخمية أسفرت عن ركود تضخمي يتم علاجه برفع أسعار الفائدة للسيطرة على معدلات التضخم لتزداد الديون حدة على حدة. وهو ما يؤثر بلا مراء على الأوضاع المعيشية، ومن ثم على مستوى المعيشة المحقق للحماية (وللأمن والأمان الاجتماعي/ المجتمعي المنشود والمستهدف من كافة الإجراءات الحمائية.

إن لكل من السياق الاقتصادي العالمي والوضع الاقتصادي المحلي تأثيرهما على مستويات المعيشة المنشودة التي يمكن أن تحافظ على تماسك القوام المجتمعي وقدراته على تعزيز رفع النشاط الاقتصادي واستقرار واستدامة المؤشرات المجتمعية الكلية لتحقيق مسار نمو مرتفع ومتوازن ومستدام يرفع من مستوى المعيشة وتحقيق النمو والنماء ويسمح أيضًا بتطبيق برنامج إصلاحي لمستوى المعيشة من خلال برنامج إصلاح هيكلي يقوم على استكمال منظومة حوكمة وكفاءة استخدام أصول وموارد الدولة وتوظيف مشروعات الميكنة والتحول الإلكتروني والرقمنة الناضجة Matured Digitization في إدارة أصول الدولة ومواردها. بمعني ألا تحول جهود الدولة في ترشيد الإنفاق وحوكمة المصروفات العامة دون تنفيذ مقتضيات الوصول إلى مستوى المعيشة المحقق للأمن والأمان الاجتماعي/ المجتمعي طبقًا للمفهوم الوارد في هذا الفصل، أي وباختصار أن تستهدف منظومة المالية العامة بجناحيها الإيرادات والمصروفات الارتقاء بمستوى المعيشة لتحقيق الأهداف التنموية من خلال الدخل من ناحية وتكلفة تدبير الاحتياجات الحياتية للفرد لتمكينه من القيام بدوره الوظيفي في أعماله بشكل مجود ومضمون

الجودة وإطلاق إمكاناته الإبداعية والتطويرية والتحديثية والابتكارية، إذ قد ينجم عن إبداعية ابتكارية تطويرية تحديثية معينة إطلاق العنان للآلة التنموية أن تجني حصادها في الارتقاء الطبقي حراكًا من مقهور إلى مستور إلى ميسور.

توصيات الدراسة

1- زيادة فاعلية نظم الحماية الاجتماعية في مصر، من خلال:

- استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في تقديم الدعم.
- تدخل الدولة لتحمل مسئولية العدالة الاجتماعية.
- الربط فيما بين ما تحصل عليه الفئات المستهدفة من مساعدات (عينية أم نقدية).
- توفير قواعد بيانات ونظم معلومات تتسم بالدقة وتسمح باستيعاب الفئات المستحقة للدعم مع استبعاد الفئات غير المستحقة.
- الجمع بين الاستهداف الجغرافي وتحديد الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي.

2- مواءمة نظم الحماية الاجتماعية مع أنماط العمل الجديدة، وذلك من خلال:

- توسيع مظلة نظم الحماية الاجتماعية لتلبي احتياجات الفئات غير المشمولة: العمالة المستغلة، العاملين عن بعد، أصحاب المشروعات الصغيرة.
- تعزيز مبدأ المسئولية المجتمعية من خلال: الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع أهمية تنفيذ برامج اجتماعية مبتكرة.
- تعزيز الحوار الاجتماعي بمشاركة أطراف الإنتاج الثلاثة: الحكومات، أصحاب الأعمال، العمال، في صياغة الاستراتيجيات المناسبة لتطوير نظم الحماية الاجتماعية.
- إنشاء مراصد وطنية لرصد تطورات سوق العمل من حيث الأنماط الجديدة للعمل.

3- اعتماد نهج تنموي في نظم الحماية الاجتماعية – المجتمعية، من خلال:

- تغيير فلسفة نظم الحماية الاجتماعية من الاعتماد على الدولة إلى الخروج من الشبكة لتمكين البشر بالاعتماد على الذات، ومن ثم تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري للفقراء.
- تحويل الفئات المتلقية للمساعدات إلى فئات منتجة لا سيما الإناث، وذلك من خلال تقديم برامج متطورة لتنمية القدرات الإنسانية لا سيما الفئات القادرة على العمل.
- تدعيم الفئات المستهدفة من الحصول على فرص اكتساب الدخل في مجالات إنتاجية حقيقية.

4- <u>تصميم وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية متكاملة</u>، وذلك من خلال:

- تأسيس الأدوات التنفيذية لنظم الحماية الاجتماعية/ المجتمعية بإنشاء صندوق موحد للحماية الاجتماعية يضم كل أنواع الحماية.
- تطوير نظم التأمين الاجتماعي (التأمين الصحي- المنح المدرسية..).
- إعادة هيكلة نظام المساعدات الاجتماعية.
- تنفيذ نظم حماية اجتماعية – مجتمعية من منظور تنموي (تنمية مستوى معيشي مستدام).

5- الانتقال من نظم حماية اجتماعية إلى نظم وحماية اجتماعية ومجتمعية أكثر شمولاً وتكاملاً واستخدامًا، وذلك من خلال:

- إعادة النظر في أمر الحماية الاجتماعية في مصر من حيث الأهداف والسياسات والأدوات والبرامج والمبادرات من المنظور التنموي المجتمعي لتحقيق الأمن والآمان المعيشي المجتمعي.
- تعزيز التعاون والتنسيق المؤسسي بين شركاء التنمية (الحكومة-منظمات القطاع المدني – القطاع الخاص).

6-تطوير السياسات الاجتماعية على وجه العموم وللفئات المهمشة الأشد الأكثر فقرًا بخاصة، وذلك من خلال:

- إحداث تغييرات جذرية فيما يتعلق بالفرص المتاحة والخدمات الأساسية.
- إحداث تحول في توجه الحماية الاجتماعية نحو الطبيعة الحقوقية.
- دعم دور الأجهزة الرسمية ذات الصلة المباشرة بتأسيس مجتمع العدالة الاجتماعية.
- تأسيس قواعد بيانات دقيقة وشاملة بنظم الحماية الاجتماعية لكل فئات المجتمع أفراد وأسر، وتصميم وتنفيذ آليات إجرائية مواءمة وذلك لتحقيق نطاق الشمول بدقة وشفافية وبناء أدلة علمية.

7-معالجة الخصائص الهيكلية الأكثر أهمية في نظم الحماية الاجتماعية من أجل تطوير مؤسساتها وبرامجها، وذلك من خلال:

- تبنٍ واضح لمبدأ الحق في الحماية الاجتماعية والتغطية الشاملة للجميع.
- توحيد الرؤية والمواجهات الإجرائية وآليات نظم الحماية الاجتماعية على المستوى المركزي واللامركزي.
- توسيع التغطية الجغرافية بشكل متدرج ومنسق وبخاصة سكان الريف والمزارعون والعاملون في القطاع غير الرسمي والمستقلون والفئات الفقيرة الهشة.

- تحسين حوكمة برامج الحماية الاجتماعية الحالية لتشمل الإنفاق والجوانب الفنية والإجرائية في تصميم وتنفيذ البرامج.
- مشاركة منظمات المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ ومراقبة عمل برامج ونظم الحماية الاجتماعية على كافة المستويات.
- رسم رؤية أطول أجلاً لقطاع الحماية الاجتماعية يسترشد بها في منهج تدريجي متماسك.
- إحداث تغيرات جذرية في سياسات الحماية الاجتماعية والموجهة منها على سكان الريف الأفقر والأكثر حرمانًا.

8- تنفيذ برامج قومية تحقق حماية اجتماعية/مجتمعية أفضل، وذلك من خلال:

- برامج تغذية مدرسية لتحسين صحة أطفال المناطق الريفية المتضررة.
- برنامج دعم الغذاء من خلال شراء المحاصيل الزراعية وإعادة توزيعها على المستحقين.
- برنامج دعم وتوصيل مياه الشرب الصالحة، ومد شبكات الصرف الصحي.
- برنامج لمكافحة عمالة الأطفال.
- برنامج لزيادة عدد العاملين بالقطاع الرسمي.
- برنامج دعم نقدي يقدم لكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة.

9- الاهتمام بمواجهة التحدي الديموجرافي، من خلال:

- توسيع نطاق التغطية الفعالة لنظم الحماية الاجتماعية.
- تلبية احتياجات كل الفئات والشرائح العمرية من السكان.
- ترتيب الأولويات لسد الفجوات على مستوى النوع/المكان.
- الاستناد إلى ركيزتين أساسيتين لسد الفجوات (على مستوى النوع– المكان...) وهما: الحق في التعليم، والحق في العمل.
- أهمية المساندة المتزايدة المقدمة للمناطق التي تعاني من أوضاع الهشاشة.

10- تأسيس قواعد بيانات دقيقة وشاملة لنظم الحماية الاجتماعية

ضرورة تحديث قواعد البيانات الخاصة بأعداد الفقراء، وأماكن وجودهم، والمناطق التي يكثرون فيها بصورة تفوق معدلات الفقر وبأنماط دورية منتظمة، مع أهمية تحديث آليات تسجيل الفقراء في قواعد البيانات القومية، مع تصنيف هؤلاء الفقراء وفقًا لخصائصهم السكانية، وفقًا للنوع (ذكر أنثى)، ومدى استفادتهم من برامج نظم الحماية الاجتماعية من عدمه.

11- الدور الإعلامي في تعزيز نظم الحماية الاجتماعية

- إعداد وتنفيذ حملات إعلامية مكثفة:
- لترويج البرامج الحماية الاجتماعية.
- لنشر الوعى والمشاركة بين كافة أفراد وشرائح المجتمع.
- لتنظيم حملات توعية مستمرة حول آليات الإفادة من برامج الحماية.
- لاستمرار تنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات التي تركز على بيانات وبرامج الحماية الاجتماعية بما يسهم في تقرير النوع الاجتماعي/المجتمعي وتحقيق التقدم المستدام.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

- إبراهيم، أيسر خليل، (2018)، دور الإعلام التنموي في عملية التطوير الاجتماعي، جامعة الأنبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية**، ع2.
- ابن سفران، عبير بنت محمد بن ناصر (2023)، الدور التنموي المطلوب من وسائل الإعلام السعودية لتحقيق رؤية 2030: وصف وتحليل للمشهد الإعلامي السعودي، **مجلة الآداب، مج35، ع2**، جامعة الملك سعود – كلية الآداب.
- أبو سمرة، محمد عيد، (2012)، الاعلام التنموي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان.
- أبو قورة، خضر عبد العظيم، (2010): الحماية الاجتماعية في واقع المجتمع المصري، دراسة استطلاعية على عينة ثنائية الأبعاد، معهد التخطيط القومى، القاهرة.
- أحلام فرج عليان عبد المنعم، (2022): متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية التنموية**، مج (14)، ع (58) أبريل.
- أحلام فرج عليان عبد المنعم، (2023): واقع الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية في ضوء رؤية مصر 2030، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة بني سويف، **مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية**، مج (4)، ع (3) مارس.
- الأمم المتحدة، (1948): الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، نيويورك:
- www.un.org/aruniversal-declaration-human-rights.index
- الأمم المتحدة، (2011): اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا)، الحماية الاجتماعية في فلسطين، دور الزكاة، بيروت.
- الأمم المتحدة، (2015): اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا)، الحماية الاجتماعية أداة للعدالة، بيروت، نشرة التنمية الاجتماعية، مج (5)، العدد (2).
- الأمم المتحدة، (2019): اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا)، إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية، بيروت.
- الأمم المتحدة، حقوق الإنسان – مكتب المفوض السامي، ohchr.org/ar/health.

- أمنية حلمي، وآخرون، (2015): الاقتصاد المصري في ضوء نتائج تقرير التنافسية العالمي، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
- إيمان أحمد محمد (2023) "أثر تمكين الفئات الهشة على التنمية الاقتصادية في مصر" دراسة في دور الصندوق الاجتماعي للتنمية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- أيمن خليفة جاد محمد، (2013): نظم الحماية الاجتماعية في مصر في ضوء التجارب العالمية والمحلية تكافل وكرامة نموذجًا، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، **مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية**، مج (4)، ع (3)، مارس.
- بدوى، أحمد زكي، (1993): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، إنجليزي- فرنسي- عربي، مكتبة لبنان، بيروت.
- برقوق، سالم، (2015)، الإعلام التنموي ودورة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات، ع2، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 – كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.
- البنك الدولي، (2010): استراتيجية الحماية الاجتماعية والعمل: المرونة والإنصاف والفرص، واشنطن.
- الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، (2024): https: //nshr.org.sa
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: https: //www.campas.gov.eg
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2022): الزناتي ومشاركوه، المسح الصحي للأسرة المصرية.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2023 الإحصاءات الحيوية، جدول 3-3 وجدول 3-4:
- WWW. Capmas.gov.eg/Admin/Pages
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية والعلاج على نفقة الدولة في الخارج والداخل لعام 2020 إصدار 2021، وعام 2021 إصدار 2023.
- الحديدي، منى، (2015): سياسات الحماية الاجتماعية لرعاية وتمكين الأسرة في مصر، المؤتمر السنوى السابع عشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
- الحديدي، راندا عصام السيد، (2024)، دور الحملات الإعلامية في التوعية بالمشروعات التنموية واتجاهات الجمهور نحوها، ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم الإعلام.
- الحديدي، منى سعيد، (2010)، الإعلام والمجتمع، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

- حسني إبراهيم حسن شرف، (2024): التحديات التي تواجه نظم التأمينات الاجتماعية وآليات المواجهة، دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، المنصورة.
- حمود، حسن، (2005): العولمة والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، ورقة عمل، الجامعة اللبنانية: www.unescwa.org
- حمودة، أحمد، (2003): برامج ومشروعات رعاية الأسرة: معالم الواقع ومكونات التطوير من منظور تنموي في دول مجلس التعاون الخليجي، الملتقى العلمي والفني للمسئولين والمخططين لبرامج ومشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
- خزام، مني عطية، (2004): تحليل سياسة التأمينات الاجتماعية في مصر في الفترة (1936–2001)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- خضر عبد العظيم أبو قورة، (2010): نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر، معهد التخطيط القومى، القاهرة.
- الدحدوح، فادي محمد، (2019)، الإعلام التنموي إطلالة البناء والتنمية الشاملة، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، **مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية**، ع84.
- الرشيدى، عبد الونيس محمد، (2015): سياسات الحماية الاجتماعية والحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للإخصائيين الاجتماعيين، ع (54)، القاهرة.
- رنا جود، ولاء طلعت، (2023): من منظور الحماية الاجتماعية الحق في الصحة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية، الجامعة الأمريكية ببيروت – كلية العلوم الصحية.
- الزغل، علاء علي علي، (2022)، تطوير نظام الحماية الاجتماعية في مصر، جامعة بني سويف – كلية الخدمة الاجتماعية التنموية، **مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية**، مج2، ع1.
- زلطة، عبد الله محمد، (2012)، الإعلام والتنمية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.
- سالم، فاطمة نبيل علي، 2019، الإعلام التنموي في الوطن العربي، ط1، مكتبه الوفاء القانونية، الإسكندرية.
- سحر أحمد حسن، (2015): عوامل نهضة الاقتصاد المصري، دراسة حالة الجمهورية البرازيلية الفترة من 2003–2004، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة**، الأزهر، ع (13).
- سحر عبود، (2023): الإنفاق الصحي في مصر وتعزيز الصمود في مواجهة الأزمات، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد السابع عشر – يناير**.

- سعد الله، يسري شعبان عبد الحميد، (2024)، برنامج الحماية الاجتماعية كمدخل لتحقيق الأمن الاجتماعي: مصر نموذجًا، الجمعية المصرية للدراسات الإنسانية والخدمات العلمية، **مجلة العلوم الاجتماعية والتطبيقية**، ع1.
- سعيد، محمد الأمين، (2023)، الإعلام التنموي، **مجلة ريحان للنشر العلمي**، مركز فكر للدراسات والتطوير، سوريا، ع41.
- السكري، أحمد شفيق، (2000): قاموس الخدمة الاجتماعية في مصر: نحو سياسة اجتماعية متكاملة، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع (1).
- سلطان أبو علي، (1988): ثلث قرن من التنمية، التجربة المصرية في: المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية، الجمعية الاقتصادية الكويتية، بحوث ومناقشات المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، 6–8 من فبراير، الكويت.
- سيلفا، جوانا، وآخرون، (2012): الدمج والمرونة، الطريق للأمام لشبكات الأمان الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي، واشنطن.
- شيماء عبد العزيز الدالي، (2018): دور برامج الحماية الاجتماعية في سد احتياجات الأسر الفقيرة، كلية التربية، جامعة طنطا، **مجلة كلية التربية**، مج (71)، ع (3).
- طنش، أسامة على السيد أحمد، (2011): الحماية الاجتماعية في مصر، نحو سياسة اجتماعية متكاملة، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع (1).
- الطيب، عبد النبي عبد الله. (2014). الإعلام والتنمية: مشكلات وقضايا، القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع.
- عبد الحميد، علاء أحمد مرتضى، (2015)، دور التلفزيون المصري في دعم المشروعات القومية، ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون.
- عبد الصمد، زياد، (2009): دور المجتمع المدني في الحماية الاجتماعية، هيئة تنمية المجتمع، المنتدى العربي للسياسات الاجتماعية في الفترة ما بين 28–29 من أكتوبر، بيروت.
- عبد القادر حفوظة، (2023): الحماية الاجتماعية في العالم بين الواقع والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي.
- عبد اللطيف، رشاد أحمد، (2014): مقومات الحماية الاجتماعية في الوطن العربى، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

- عبد اللطيف، رشاد أحمد، (2015)، دولة الحماية الاجتماعية والمواطنة، جامعة الفيوم – كلية الخدمة الاجتماعية، **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية**، ع1.
- عبد المجيد، همت حسن، (2010)، دراسات في الاتصال التنموي، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- العبد، عاطف عدلي، (2007)، الإعلام التنموي والتغير الاجتماعي: الأسس النظرية والنماذج التطبيقية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.
- العبد، عاطف عدلي، والعبد، نهى عاطف. (2007). الإعلام التنموي والتغير الاجتماعي: الأسس النظرية والنماذج التطبيقية. دار الفكر العربي.
- العبيدى، كاملة خميس عبد الله، (2009): التحليل السوسيولوجي لنظام الحماية الاجتماعية في التشريع الليبي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب قسم الاجتماع، جامعة الإسكندرية.
- العدالة الاجتماعية بين واقع التحديات وحتمية المواجهة، (2023): https: //draya.org
- عكاشة، أبو القاسم المبروك محمد، (2021)، الإعلام والتنمية التأثير والتأثر والأدوار المتبادلة، **مجلة أبحاث**، ع18، جامعة سرت – كلية الآداب.
- علواش، كهينة، (2023)، دور الإعلام المحلي التنموي في تعزيز العملية التنموية بالمجتمع: قراءة في الأبعاد التنموية للإذاعات المحلية، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، ع1، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع.
- على على الزغل، (2019): تحليل سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت خلال الفترة (2013–2019)، شبكة الأمان نموذجًا، الكويت.
- عياد، آية أحمد محمد عبد الجواد، (2021)، توظيف الإعلام التنموي الرقمي في المساهمة الفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرين: الإعلام الرقمي والإعلام التقليدي: مسارات للتكامل والمنافسة، مج4، جامعة القاهرة – كلية الإعلام، القاهرة.
- عيسى، ضرار، (2020)، الإعلام والتنمية: media and development، ط1، عمان، دار الراية للنشر.
- عيسى، محمد عبد الشفيع، (2007): دور شبكان الأمان في الحماية الاجتماعية للفقراء في الدول العربية، مجلة شئون عربية، القاهرة.
- غريب، مريم، (2009): الحماية الاجتماعية، خدمة أم حق؟ الحوار المتمدن، الموقع الرئيسى لمؤسسة الحوار المتمدن: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

- فؤاد شاكر، (2017): العدالة الاجتماعية وسياسة الإصلاح الاقتصادي في: العدالة الاجتماعية والتمكين المجتمعي، أحوال مصرية فصلية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع (63)، السنة (5)، القاهرة.
- كريشان، أشرف حامد حسين، (2022)، أثر الإعلام في تطوير ومساهمة المجتمع بالشراكة والتنمية: دراسة ميدانية، **مجلة رماح للبحوث والدراسات**، ع74، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح.
- كنازة، محمد فوزي، (2018)، الإعلام التنموي والتخطيط الإعلامي: آليات ضرورية لتحديث المجتمع، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، ع10.
- لطرش، فيروز، (2023)، دور الإعلام التنموي في تحقيق التنمية بالمجتمعات المحلية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – كلية أصول الدين، مجلة المعيار، مج27، ع5.
- ليلة، على، (2010): الأمن القومي العربي في عصر العولمة "تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الكتاب الثاني، الرياض.
- مجلس الأمة، (1962): دستور دولة الكويت، الكويت.
- محمد أحمد محمود عبد الرحيم، (2022): الحماية الاجتماعية، ومعالجة إشكاليات الأسرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة بني سويف، مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية، مج (1)، ع (1) مارس.
- محمد الفاتح عبد الوهاب (2023) "أثر دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على تمكين الفئات الهشة"، ورقة مقدمة لورشة عمل "حاضر ومستقبل أنشطة التمويل الأصغر في السودان: الواقع والتحديات"، جامعة الجزيرة، النشيشيبة، ود مدني، 12–13 من يوليو 2023.
- محمد حسين صادق حسن، (2016): الحماية الاجتماعية كمؤشر لإشباع الحاجات الصحية للفقراء. جامعة عين شمس، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، العدد (38)، الجزء الثاني.
- محمد عبد الفضيل، (1980): الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي، معهد الإنماء العربي، الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية، بيروت.
- محمد وفيق، (2023): أثر البرامج التدريبية للمنظمات غير الحكومية على تأهيل الشباب لسوق العمل في مصر "دراسة حالة"، رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي.
- محمد، نجلاء سيد عبد الرحمن، وآخرون، (2020)، الإعلام التنموي ودوره في خدمة المجتمع المصري وتنميته (الواقع والمأمول)، **مجلة الدراسات والأبحاث البيئية**، 10(1).

- المحمود، جمال الجاسم، (2004)، دور الإعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 20، العدد الثاني.
- مكتب العمل الدولي (2012) مؤتمر العمل الدولي، التقرير الرابع الدورة 101، بيروت.
- منار محمود راشد، (2021): سياسة الحماية الاجتماعية في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011، الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية، **مجلة شنيجل للعلوم الاجتماعية**، ع (6)، يونيو.
- مناع، ندى جمال شديد. (2021). تطور سياسات الحماية الاجتماعية في مصر، تحليل تاريخي، **مجلة بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ج1، أغسطس.
- منظمة الصحة العالمية، (2023): تتبع مسار التغطية الصحية الشاملة، التقرير العالمي للرصد:
  - https://www.who.int/ar/news-room/questions-and answers/item/tracking-universal-health-coverage
- منظمة الصحة العالمية، التغطية الصحية الشاملة:
  - who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/UHC,2023،
- منظمة العمل الدولية، (2005): الحماية الاجتماعية كعامل إنتاجي، مكتب العمل الدولي، جنيف.
- منظمة العمل الدولية، (2010): تمويل التأمينات "نظم الحماية الاجتماعية وبيئتها الاقتصادية، مركز التدريب الدولي، مكتب العمل الدولي، جنيف.
- منظمة العمل الدولية، (2014): الحماية الاجتماعية من الامتيازات إلى الحق، منشورات مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، مكتب العمل الدولي، جنيف.
- منظمة العمل الدولية، (2023): تقرير الحماية الاجتماعية في العالم للفترة من 2024–2026، الحماية الاجتماعية الشاملة من أجل العمل المناخي والانتقال العادل، موجز تنفيذي.
- منظمة العمل العربية، (2020): ندوة حول التحديات التي تواجه أنظمة الحماية الاجتماعية في ظل جائحة كورونا، 16 من سبتمبر، القاهرة.
- موسى، محمد منير، (2005): شبكات الحماية الاجتماعية للتغلب على آثار التصحيح الاقتصادي مع الإشارة لمصر وبعض الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس.
- الميهي، محمود، (2014)، الإعلام التنموي والإدارة المحلية، ط1، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة.
- مئوية منظمة العمل الدولية، (2019): الحماية الاجتماعية– الفصل الخامس:
  - Webapps.ilo/100/ar/story/protection

- نجوان حسن عبده، (2016): برامج الحماية الاجتماعية كآلية في سياسات الرعاية للفقراء في مصر، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- ندى جمال شديد، وفاتن أحمد الحناوي، (2021): تطور سياسات الحماية الاجتماعية في مصر، تحليل تاريخي، كلية البنات، جامعة عين شمس، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية التنموية**، مج (1)، ع (8) أغسطس.
- نصر، محمد معوض إبراهيم، (2022)، الإعلام التنموي كأداة لتحقيق التنمية الفكرية: دراسة بيئية على منطقة بئر العبد – شمال سيناء، **مجلة كلية التربية**، مج10، ع31، جامعة العريش – كلية التربية.
- النملة، على بن إبراهيم، (2014): مفهوم الحماية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- نوري، منير، (2008)، أجهزة الإعلام التنموي ودورها في حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، ع2، جامعة يحيى فارس المدية.
- نيفين عبد المنعم محمد إبراهيم، (2018): استخدام مدخل سبل المعيشة المستدامة في تعزيز الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة، الجمعية المصرية للإخصائيين الاجتماعيين، **مجلة الخدمة الاجتماعية**، مج (21)، ع (59)، يناير.
- هاشم، صلاح أحمد، (2022)، الحماية الاجتماعية وسياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر، الاتحاد المصري لسياسات التنمية والحماية الاجتماعية، **مجلة دراية: المجلة العلمية للسياسات العامة ودراسات التنمية**، مج1، ع1.
- هاشم، صلاح، (2014): الحماية الاجتماعية للفقراء، قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين، مؤسسة فريد ريش إيبرت، القاهرة.
- هلال، ضحى، (2018)، دور الاعلام التنموي في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة جانب التنمية السياسية، دراسات إعلامية، المركز الديمقراطي العربي، متاح على:
  - https://democraticac.de/?p=53391
- هويدا عدلي، (2023): الدليل نحو حماية اجتماعية شاملة في المنطقة العربية، ملتقى المنطقة العربية للحماية الاجتماعية.
- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل (2012–2017): التقارير السنوية للوزارة، الكويت.
- وزارة المالية (2014/2013 – 2016/2015)، موازنة المواطن، الكويت.

ثانيًا– المراجع باللغة الإنجليزية

- Aarts, p.et al. (2012) " From resilience to revolt: Making sense of the Arab spring. Amsterdam: University of Amsterdam, institute for social research.
- Aleessawi, N. A. K. A..,Samar , S.., & Murad , K. K..(2023). The Digital Development Media and Sustainable Development: the UN's Use of Twitter to Disseminate the Sustainable Development Goals. Dirasat: Human and Social Sciences, 50(5).
- Aleksandrova, M. (2019). Social protection as a tool to address slow onset climate events: Emerging issues for research and policy (No. 16/2019). Discussion Paper. German development institute
- Alice k. johnson & benson chison (2008): "community development in terry mizrahi & larry: encyclopedia if social work (NASW,Vol 1, oxford, newyork.
- Amin, S. (2011). An Arab Springtime? in monthly review, 2 June.
- Andy Norton, Tim Conway, Mick Foster, (2001), Social Protection Concepts And Approaches: Implications For Policy And Practice In International Development, Centre for Aid and Public Expenditure, Overseas Development Institute 111 Westminster Bridge Road London SE1 7JD UK
- Armando Barrientos, Social Protection And Poverty, United Nations Research Institute For Social Development, Social Policy And Development Programme Paper Number 42, January 2010.
- Barrientos A., Hulme, D., Shepherd, A. (2005). Can Social Protection Tackle Chronic Poverty? The European Journal of Development Research, 17 (1).
- Barrientos, A. (2011). Social protection and poverty. International Journal of Social Welfare, vol 20,(3).
- Berger, G. (2010). Problematizing "media development" as a bandwagon gets rolling. The International Communication Gazette, 72(7).
- Bharadwaj, R., Chakravarti, D., Karthikeyan, N., & Kaur, D. (2021). Comparative analysis of the efficiency of different social protection delivery mechanisms in the context of climate resilience. International Institute for Environment and Development.
- Bodewig, C., & Hallegatte, S. (2020). Building back better after COVID-19: How social protection can help countries prepare for the impacts of climate change. World Bank Blogs,voices, 4th july.

- Breisinger, C., Mukashov, A., Raouf, M., & Wiebelt, M. (2019). Energy subsidy reform for growth and equity in Egypt: The approach matters. Energy Policy, 129, 661-671.
- Brunori, Paolo & O'Reilly, Marie, (2010). "Social protection for development: a review of definitions," MPRA Paper 29495, University Library of Munich, Germany.
- Chauvidul, N. Formality and Informality in Internal Control Systems: Acomparative study of control in different social and cultural environments in a global bank (Doctoral dissertation, London School of Economics and Political Science), 2023.
- Countries. Stanford, CA: Stanford University Press.
- David g. gil (1973): Unraveling social policy, new jersey, schenkman publishing.
- Della Thompson (1993): The Oxford Dictionary of current English. Second edition, New York, Oxford University Press.
- Drolet, J. L. (2014). Social protection and social development: international initiatives. Springer Netherlands.
- Engström, V. (2022). Social protection in the mandate of the IMF. The International Journal of Human Rights, 27(7).
- Eva Alfred Oueiss and Jessica R. El-Khoury. (2022), Media Strategies for Promoting Sustainable Development Goals, Arab Media & Society, Issue 34.
- Fasil Rafiq and Shujat Ahmad Chashoo, (2018), Mass Media and Social Change-Theatrical perspective, International Journal of Creative Research Thoughts (IJCRT), Volume 6, Issue 1.
- Fiszbein, A., Kanbur, R., & Yemtsov, R. (2014). Social protection and poverty reduction: Global patterns and some targets. World Development, 61, 167-177.
- Fredman,S, Goldblatt,B. (2015): " Gender Equality And Human Rights (On Woman Discussion Paper, No.4) New York, Ny United Nations.
- Grosh, M., del Ninno, C., Tesliuc, E., & Ouerghi, A. (2008). The design and implementation of effective safety nets for protection and promotion. Washington, DC: The World Bank.
- Hick, Rod. (2012). The capability approach: Insights for a new poverty focus. *Journal of Social Policy, 41*(2), 292-293. doi:10.1017/S0047279411000845
- Higgins, D. (2014). Essay: The Western way? Democracy and the media assistance model. Global Media Journal German Edition, 4(2).

- Ilo, (2014): " world social protection report 2014/2015: building economic recovery, inclusive development and social justice, Geneva, international labor office.
- Ilo, (2015) ICROP: reaching out to rurol poor through mobil service policy breef: social protection in action Geneva. Ilo.
- Ilo, (2014): oxford policy management, Namibia social protection floor assessment report, report to the government Geneva international labor office, Pretoria, oxford policy management.
- International Bank for Reconstruction and Development, A Roadmap to Achieve Social Justice in Healthcare in Egypt, 2015.
- Jakob Ohme (2019),"Updating citizenship? The effects of digital media use on citizenship understanding and political participation", Journal of Information, Communication & Society, Vol. 22, Issue 13.
- Jawad, R. (2009). Social welfare and religion in the Middle East: A Lebanese perspective. Policy Press.
- Mag dalena Sepulueidla canmara, (2014): Bolometric technology and beneficiary rights in social protection programmers (http://dol,org/10/Wi/issri/2219).
- Manyozo, Linje (March 2006). "Manifesto for Development Communication: Nora C. Quebral and the Los Baños School of Development Communication". Asian Journal of Communication. 16 (1).
- Markus, loewe & Rana, Jawad, (2018): Introduction social protection in the Middle East and North Africa: Prospects for a new social contract? (http://dol,ong/lo/Wl/issr/12163).
- Mason, R. O. (2013). Systems analysis. In Gass, S. I., & Fu, M. C. (Eds.), *Encyclopedia of Operations Research and Management Science* (3rd ed.). Springer Science+Business Media New York.
- Melkote, S. R. (2003). Theories of development communication. In B. Mody (Ed.), International and development communication: A 21st-century perspective (pp. 129–146). Thousand Oaks, CA: SAGE Publications.
- Mogdalem Sepulveda Carmona, (2017): Ensuring inclusion and combating discrimination in social protection programmers: The Role of human rights standards, F.bub. (http://dol.orgllo.iiilisr.12151)
- Myers, M., Dietz, C., & Frere, M.-S. (2014). International media assistance: Experiences and prospects. Global Media Journal German Edition, 4(2).
- Noske-Turner, J. (2015). 10 years of evaluation practice in media assistance: Who, when, why and how? Nordicom Review, 36.

- oleholstiy (1973): Content analysis for social sciences and humanities, reading mass, Addison – Wesley, نقلاً عن طلعت مصطفي السروجي: مشكلات وقضايا خدمات الرعاية الاجتماعية كتوجهات لاستراتيجيات بحوث التخطيط الاجتماعي، دراسة لتحليل مضمون بريد الأهرام (1980 – 1999)، مجلة كلية الآداب، جامعة حلوان، العدد 5، يناير 1999.
- Open Society Initiative for Southern Africa (OSISA). Communication, 37(1).
- Paterson, C., Gadzekpo, A., & Wasserman, H. (2018). Journalism foreign aid in Africa. African Journalism
- Phiri, S., & Fourie, P. J. (2011). Media development aid and the Westernization of Africa: The case of the Robert Holzmann & Steen Jørgensen, 2001. "Social Risk Management: A New Conceptual Framework for Social Protection, and Beyond," International Tax and Public Finance, Springer; International Institute of Public Finance, vol. 8(4), August.
- Report: Policy Makers Meeting On Social Policies, In Escwa Region, Cairo, 10 – 12 Des 2002.
- Sabates-Wheeler R. and Devereux S. (2007). Social Protection for Transformation. IDS Bulletin, 38 (3).
- Schiller, H. I. (1965). [Review of Mass Media and National Development, by W. Schramm]. AV Communication Review, 13(2), 205–207. Schramm, W. (1964). Mass media and national development: The role of information in the developing
- Sepulvada, m.nyst, c. (2012) a human rights approach to social protection, Helsinki ministry for foreign affairs.
- Sestini, F. (2012). Collective awareness platforms: Engines for sustainability and ethics". IEEE Technology and Society Magazine, Winter 2012, pp. 54-62. Studies, 39(2).
- Smith, G., Atkins, J., Gregory, A., & Elliott, M. (2025). The minimum complexity necessary: The value of a simple social-ecological systems analysis in holistic marine environmental management. *Sustainable Futures*, (2025), 3. doi:10.1016/j.sftr.2025.100476
- Tietaah, G. K. M., Yeboah-Banin, A. A., Akrofi-Quarcoo, S., & Sesenu, F. Y. (2018). Journalism aid: Country of origin and influences on beneficiary perceptions and practices. African Journalism Studies, 39 (2).

- Torosyan, G., & Starck, K. (2006). Renegotiating media in the post-Soviet era: Western journalistic practices in the Armenian radio program Aniv. International Journal of Media and Cultural Politics, 2(2).
- Transform, (2017): Coordination of Social –Protection Systems – Manual for Leadership and Transformation Curriculam on Building and Managing Social Protection floors in Africa.
- Unieef: world bank, (2013) common ground: unicef and world bank approach to building social protection systems, Washington, dc.
- United nations (2009): economic and social commission for asia and the pacific, sustainable social development in a period of rapid globalization: challenges, opportunities, and policy options, new york.
- United nations (2002): economic and social commission for asia and the pacific, sustainable social development in a period of rapid globalization: challenges, opportunities, and policy options, new york.
- United Nations (2009): Economic And Social Commission For Western Asia (Escwa)" Integrated Social Policy: Visions And Strategies In Arab Counties (Report II)", NEW YORK,21.
- United Nations (2001): Economic And Social Council: Enhancing Social Protection And Reducing Vulnerability In A Globalizing World, NEW YORK,21.
- Ulriksen, M. S., & Plagerson, S. (2014). Social protection: Rethinking rights and duties. World Development, 64, 755-765.
- Voipio Y. (2007). Social Protection for Poverty Reduction: The OECD/DAC/POVNET View. IDS Bulletin, 38 (3).
- World Bank, August،(2003). The contribution of social protection to the millennium development goals. Tech. rep., Social Protection Advisory Service, The World Bank.
- World Health Organization, (2023): World Health Statistics, Monitoring for SDGs. Table 2. Annex 1-2.
- Xiao, Y., & Chow, J. C.-C. (2024). Poverty alleviation takes shape in Guizhou, China: An innovative, industry-led, ecologically friendly initiative. In Androff, D., & Damanik, J. (Eds.), *The Routledge handbook of social development, social work, and the sustainable development goals* (Chapter 28). Routledge.
- Zitha Mokomane (2013): Social Protection Mechanism To Pradect Poor Families In Sub- Saharanm A Study Published In The International Journal Of Social Welfare, United Kingdom, Vol 22.

- Zayan, Jailan (2011), "AFP–Egypt Braces For Nationwide Protests". AFP. Retrived.

ثالثًا: المواقع الالكترونية

- https://www.ilo.org/topics/social-protection
- https://www.unescwa.org/sites/default/files/inline-files/met.3-8-1
- arabic.pdf.
- https://cdphe.colorado.gov/prevention-and-wellness/social-determinants-of-health-research.
- Www.Gsdrc.Org/Go/Topic- Guides/ Socialprotection
- Www.Prosperity.Com:Legatum Prosperity Index.

Abstract

Social protection systems are defined as packages of social policies and programs implemented by the state in order to reduce the suffering of citizens in general and the poor in particular, and to protect the impoverished segments from the negative impacts of economic policies and the repercussions of the speedy changes in the fields of labor market, climate changes, demographic fluctuations, economic crises, and devastation of wars.

In spite of the efforts exerted by the Egyptian government to expand the scope and increase the numbers of the beneficiaries from social protection policies, the numbers of poor people in Egypt have been steadily increasing. This can be, partially, attributed to the concentration of social protection policies in Egypt on in-kind commodity subsidies rather than on monetary subsidies. As ratios of poverty have increased, especially in the rural areas, the rates of inflation have risen. These conditions have led to inappropriate nominal increases in the budgets of Egyptian social protection programs, lack of the effectiveness of some social protection programs, and the decrease in the real incomes of Egyptian citizens. In light of the above-mentioned challenges, The Egyptian state should exert more efforts to formulate a more comprehensive and a more inter-sectorial approach for implementing social protection policies in the forthcoming two decades.

The current piece of research aimed at improving the effectiveness of the social protection policies in Egypt with the purpose of raising the degree of social justice in the Egyptian society. It, also, aimed at benefitting from the international experiences of Malaysia, Brazil, and China in the area of executing efficient and effective social protection policies. By drawing lessons from the inspiring experiences of these three foreign countries, the current piece of research sought to economically empower the marginalized poor classes in Egypt, reduce the level of economic disparities, expand the coverage of these social protection policies, provide more decent jobs to the poor, provide a much better quality of life to the impoverished population in Upper-Egyptian governorates, and sharply improve the capabilities of Egyptian citizens, and formulating a development vision for the social protection systems in Egypt to become a community/ social support and protection system in the future by developing sustainable standard of living.

Key words:
Social Protection – Contemporary Challenges

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
1	دراسة الهيكل الإقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية	ديسمبر 1977	د. محمد حسن فج النور	.....
2				
3	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل 1978		
4	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو 1978		
5	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى عام 1985	أبريل 1978		
6	التغذية والتنمية الزراعية في البلاد العربية	أكتوبر 1978		
7	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجي وسلبيات مواجهته (1975 – 1970/69)	أكتوبر 1978	د. الفونس عزيز	د. مزى ذكي، د. عبد القادر حمزة وآخرون
8	Improving the position of third world countries in the international cotton economy,	يونيو 1979		
9	دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (1970 1976)	أغسطس 1979	د. مزى ذكي	.....
10	حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادي والعشرون	فبراير 1980	د. على نصار	.....
11	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية في جمهورية مصر العربية	مارس 1980	د. محرم الحداد	.....
12	دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (1978-71/1970)	مارس 1980	أ. عبد اللطيف حافظ،	د. أحمد الشرقاوي وآخرون
13	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي وسبل ترشيدها	يوليو 1980	د. فونس عزيز	د. صقر أحمد صقر وآخرون

14	التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو 1980	د. موريس مكرم الله	د. سعد علام وآخرون
15	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985	.....	.....
16	الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر 1970 – 1979	ابريل 1981	د. رمزي ذكي	.....
17	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو 1981	أ. لبيب زمزم	د. سليمان حزين وآخرون
18	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر	يوليو 1981	د. ممدوح فهمي الشرقاوي	د. رأفت شفيق، د. ثروت محمد علي وآخرون
19	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر 1981	د. فونس عزيز	د. سيد دحية وآخرون
20	الصناعات التحويلية في المصري. (ثلاثة أجزاء)	أبريل 1982	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. ثروت محمد على، د. راجية عابدين خير الله وآخرون
21	التنمية الزراعية في مصر (جزئين)	سبتمبر 1982	د. موريس مكرم الله	د. عبد القادر دياب، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
22	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. سعد علام، د. عبد القادر دياب وآخرين
23	دور القطاع الخاص في التنمية	نوفمبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. فوزي رياض، د. ممدوح فهي الشرقاوي واخرين
24	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. عبد العزيز إبراهيم
25	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتي والاستغلال السمكي	أكتوبر 1985	ا.د. احمد عبد الوهاب برانيه	أ.د بركات أحمد الفرا، أ.د عبد العزيز إبراهيم
26	تقييم الاتفاقية التوسع التجاري والتعاون الاقتصادي بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر 1985	د. أحمد عبد العزيز الشرقاوي	د. محمود عبد الحي صلاح، د. محمد قاسم عبد الحي وآخرون

27	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. محمد نصر فريد وآخرون
28	الإنفاق المستقبلية في صناعة الغزل والنسيج في مصر	نوفمبر 1985	د. فوزى رياض فهمى	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. مصطفي أحمد مصطفي وآخرون
29	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعي في إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر 1985	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فتحي الحسيني خليل، د. رأفت شفيق وآخرون
30	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار في ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي	ديسمبر 1985	د. السيد عبد العزيز دحيه	.....
31	دور المؤسسات الوطنية في تنمية الأساليب الفنية للإنتاج في مصر (جزئين)	ديسمبر 1985	د. الفونس عزيز قديس	.....
32	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعي في مواجهة مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومي	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
33	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وطرق قياسها في جمهورية مصر العربية	يوليو 1986	د.علا سليمان الحكيم	.....
34	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
35	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	سبتمبر 1986	د. عماد الشرقاوي امين	د. راجيه عابدين
36	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضي الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر 1986		.....
37	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان في مصر	مارس 1988	د. هدى محمد صالح	.....
38	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها في خطط التنمية المصرية	مارس 1988	د. مصطفى أحمد مصطفى	د. مجدي محمد خليفة، د.حامد إبراهيم وآخرون

39	تقدير الإيجار الاقتصادي للأراضي الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الإقليمي لجمهورية مصر العربية عامي 1985/80	مارس 1988	د. احمد حسن ابراهيم	.....
40	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو 1988	د. سعد طه علام	د. بركات الفرا، د. هدى محمد صالح وآخرون
41	بحث الاستزراع السمكي في مصر ومحددات تنميته	أكتوبر 1988	د. على ابراهيم عرابي	.....
42	نظم توزيع الغذاء في مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر 1988	د. محمد سمير مصطفى	.....
43	دور الصناعات الصغيرة في التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالي	أكتوبر 1988	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوي، د. حسين طه الخبير وآخرون
44	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر 1988	د. ثروت محمد على	.....
45	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير 1989	د. سيد حسين احمد	.....
46	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة للدول في مصر	فبراير 1989	د. احمد حسن ابراهيم	.....
47	مدى إمكانية تحقيق ذاتي من السكر	سبتمبر 1989	د. سعد طه علام	د. هدى محمد صالح وأخرون
48	دراسة تحليلية لأثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعي	فبراير 1990	د. سيد حسين احمد	د. سيد عزب، د. بركات الفرا وآخرون
49	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس 1990	د.ابراهيم حسن العيسوى	د. عثمان محمد عثمان، د. سهير أبو العنين وآخرون
50	المسح الاقتصادي والاجتماعي والعمراني لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس 1990	د. احمد برانية	.....

51	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو 1990	د. السيد عبد المعبود ناصف	د. فادية محمد عبد السلام، د. مجدى محمد خليفة وآخرون
52	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية في مصر	سبتمبر 1990	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. حامد إبراهيم وآخرون
53	بحث الاعتماد على الذات في مجال الطاقة من منظور تنموي وتكنولوجي	سبتمبر 1990	د. راجية عابدين خير الله	د. عماد الشرقاوي أمين، د. فائق فريد فرج الله وآخرون
54	التخطيط الاجتماعي والإنتاجية	أكتوبر 1990	د. وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قوره، د. محمد عبد العزيز عيد وآخرون
55	مستقبل استصلاح الأراضي في مصر في ظل محددات الأراضي والمياه والطاقة	أكتوبر 1990	د. محمد سمير مصطفى	د. عبد الرحيم مبارك هاشم، د. صلاح اسماعيل
56	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية في الاقتصاد المصري	نوفمبر 1990	د.عثمان محمد عثمان	د. أحمد حسن إبراهيم، د. هدي محمد صبحي وآخرون
57	بنوك التنمية الصناعية في بعض دول مجلس التعاون العربي	نوفمبر 1990	د. رأفت شفيق بسادة	د. حسام محمد المندور
58	بعض آفاق التنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون العربي	نوفمبر 1990	د. فتحي الحسين خليل	د. ثروت محمد على وآخرون
59	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصري(مرحلة ثانية)	نوفمبر 1990	د. السيد عبد المعبود ناصف	.....
60	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعي وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر 1990	د. محمد سمير مصطفى	د. محمود علاء عبد العزيز، د. عبد القادر دياب
61	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي في ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير 1991	د. مجدي محمد خليفه	.....

62	إمكانية التكامل الزراعي بين مجلس التعاون العربي	يناير 1991	د. سعد طه علام	د. هدى صالح النمر، د. عماد الدين مصطفي
63	دور الصناديق العربية في تمويل القطاع الزراعي	أبريل 1991	د. سيد حسين احمد	د. محمد نصر فريد، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
64	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر 1991	د. صالح حسين مغيب	د. فريد أحمد عبد العال
65	مستقبل إنتاج الزيوت في مصر	أكتوبر 1991	د. سعد طه علام	د. بركات أحمد الفرا، د. هدي صالح النمر وآخرون
66	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعـــة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر 1991	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وآخرون
66	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثاني) الدراسات التطبيقية	أكتوبر 1991	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وآخرون
67	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية في مصر والعالم العربي	ديسمبر 1991	د. سعد حافظ	د. على نصار
68	ميكنة الأنشطة والخدمات في مركز التوثيق والنشر	ديسمبر 1991	د. اماني عمر	د. رمضان عبد المعطي، د. امال حسن الحريري وآخرون
69	إدارة الطاقة في مصر في ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير 1992	د. راجيه عابدين خير الله	.....
70	واقع آفاق التنمية في محافظات الوادي الجديد	يناير 1992	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. فريد أحمد عبد العال وآخرون
71	انعكاسات أزمة الخليج(1991/90) على الاقتصاد المصري	يناير 1992	د. مصطفى أحمد مصطفى	د. سلوى محمد مرسي، د. مجدي محمد خليفة وآخرون

72	الوضع الراهن والمستقبلي لاقتصاديات القطن المصري	مايو 1992	د. عبد القادر دياب	د. عبد الفتاح حسين، د. هدى صالح النمر وآخرون
73	خبرات التنمية في الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها في مصر	يوليو 1992	د. ابراهيم حسن العيسوي	د. رمزي زكي، د. حسين الفقير
74	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر 1992	د. فتحى الحسيني خليل	.....
75	تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية في الاقتصاد المصري في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر 1992	د.عثمان محمد عثمان	د. رأفت شفيق بسادة، د. سهير أبو العنين وآخرون
76	السياسات النقدية في مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية في الجانب المالي والاقتصادي المصري	سبتمبر 1992	د. السيد عبد المعبود ناصف	فادية محمد عبد السلام
77	التحرير الاقتصادي وقطاع الزراعة	يناير 1993	سعد طه علام	د. سيد حسين أحمد، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
78	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصري ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادي قومي للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير 1993	د. محرم الحداد	د. على نصار، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
79	بعض قضايا التصنيع في مصر منظور تنموي تكنولوجي	مايو 1993	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نوال على حله وآخرون
80	تقويم التعليم الأساسي في مصر	مايو 1993	د. محمد عبد العزيز	د. سالم عبد العزيز محمود، د. دسوقي عبد الجليل وآخرون
81	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبي على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصري	مايو 1993	د. اجلال راتب العقيلي	د. الفونس عزيز، د. فادية عبد السلام وآخرون
82	The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	نوفمبر 1993	د.اماني عمر	د عفاف فؤاد، د صلاح العدوي وآخرون
83	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر 1993	د. سعد طه علام	

84	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر 1993	د. محمد سمير مصطفى	د. هدى صالح النمر د. عبد القادر محمد دياب وآخرون
85	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير 1994	د. إجلال راتب العقيلي	د. أحمد هاشم، د. مجدي خليفة وآخرون
86	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي" المرحلة الاولى"	يونيو 1994	د. محرم الحداد	د. عبد القادر محمد دياب، د. أماني عمر زكي وآخرون
87	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات في ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر 1992 في مدينة السلام)	سبتمبر 1994	د. وفاء احمد عبد الله	.....
88	تحرير القطاع الصناعي العام في مصر في ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر 1994	راجيه عابدين	د. فتحية زعلول، د. ثروت محمد على وآخرون
89	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادي بمصر (مجلدان)	سبتمبر 1994	د. رمزي زكي	د. عثمان محمد عثمان د. أحمد حسن إبراهيم، وآخرون
90	واقع التعليم الإعدادي وكيفية تطويره	نوفمبر 1994	د. محمد عبد العزيز عيد	.....
91	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر 1994	د. عبد القادر دياب	.....
92	دور الدولة في القطاع الزراعي في مرحلة التحرير الاقتصادي	ديسمبر 1994	د. سعد طه علام	د. محمد محمود رزق، د. نجوان سعد الدين وآخرون
93	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعي المصري في ظل الإصلاح الاقتصادي	يناير 1995	د. راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نفسية سيد أبو السعود وآخرون
94	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثانية)	فبراير 1995	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي عمر، د. حسين صالح وآخرون
95	السياسات القطاعية في ظل التكيف الهيكلي	أبريل 1995	د. محمود عبد الحى صلاح	.....
96	الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي	يونية 1995	د. ثروت محمد على	د. محمد نصر فريد،

				د. نبيل عبد العليم صالح وآخرون
97	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس 1995	د. إجلال راتب	د. مصطفي أحمد مصطفي، د. سلوى محمد مرسي وآخرون
98	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال العام	يناير 1996	د. فتحي الحسيني خليل	د. صالح حسين مغيب، د. محمد عبد المجيد وآخرون
99	أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعي	يناير 1996	د. سعد طه علام	د. محمود مــرعى، د. منى الدسوقي
100	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثالثة)	مايو 1996	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج وآخرون
101	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو 1996		
102	التعليم الثانوي في مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو 1996	د. محمد عبد العزيز عيد	د. لطف الله إمام صالح، د. دسوقي عبد الجليل وآخرون
103	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر 1996	د. سعد طه علام	د. بركات احمد الفرا، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
104	دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات	أكتوبر 1996	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. حسين صالح وآخرون
105	تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر 1996	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة وآخرون، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج
106	المنظمات غير الحكومية والتنمية في مصر (دراسة حالات)	ديسمبر 1996	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وآخرون
107	الأبعاد البيئية المستدامة في مصر	ديسمبر 1996	د. راجية عابدين خير الله	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود

108	التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي: مصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر	مارس 1997	د. محمد عبد العزيز عيد	د. وفيق أشرف حسونة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
109	التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي ومصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر	أغسطس 1997	د. ثروت محمد على	إبراهيم صديق على، د. بهاء مرسي وآخرون
110	ملامح الصناعة المصرية في ظل العوامل الرئيسية المؤثرة في مطلع القرن الحادي والعشرين	ديسمبر 1997	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. فتحي الحسن خليل، د. ثروت محمد على وآخرون
111	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة في مصر	فبراير 1998	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وآخرون
112	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية في اطار نظام السوق الحرة	فبراير 1998	د. هدي صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفي
113	الزراعة المصرية في مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير 1998	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وآخرون
114	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو 1998	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وآخرون
115	تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو 1998	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. اماني عمر زكي عمر وآخرون
116	حول أهم التحديات الاجتماعية في مواجهة القرن21	يونية 1998	د. وفاء احمد عبد الله	د. عبد العزيز عيد، د. نادرة وهدان وآخرون
117	محددات الطاقة الادخارية في مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية 1998	د. ابراهيم العيسوى	د. أحمد حسن إبراهيم، د. سهير أبو العنين وآخرون
118	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو 1998	د. عبد القادر دياب	د. محمد سمير مصطفي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون

119	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادي	سبتمبر 1998	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. هدي النمر وآخرون
120	استراتيجية استغلال البعد الحيزي في مصر في ظل الاصلاح الاقتصادي	ديسمبر 1998	د. سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وآخرون
121	حولت إلى مذكرة خارجية رقم (1601)	ديسمبر 1998	د. ايمان احمد الشربيني	.....
122	Artificial Neural Networks Usage for Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر 1998	د. عبد الله الداعوشى	د. أماني عمر، د. سمير ناصر وآخرون
123	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى في مصر	ديسمبر 1998	د. ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العينين وآخرون
124	اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومي	ديسمبر1998	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام، وآخرون
125	تحديات التنمية الراهنة في بعض محافظات جنوب مصر	فبراير 1999	د. سيد محمد عبد المقصود	.....
126	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية في الزراعة المصرية	سبتمبر 1999	د. سعد طه علام	د. هدى النمر، د. عماد مصطفي وآخرون
127	إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي	سبتمبر 1999	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وآخرون
128	قواعد ونظم معلومات التفاوض في المجالات المختلفة	سبتمبر 1999	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. محمد يحيى عبد الرحمن وآخرون
129	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصري	يناير 2000	د. ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العنين وآخرون
130	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل في محافظات مصر وتطورها خلال الفترة 1986-1996	يناير 2000	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود د. السيد محمد الكيلاني وآخرون

131	التعليم الفني وتحديات القرن الحادي والعشرون	يناير 2000	د. محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي حسين عبد الجليل–د. زينات محمد طبالة وآخرون
132	أنماط الاستيطان في منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو 2000	د. سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وآخرون
133	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو 2000	د. محمد محمود رزق	د. ممدوح الشرقاوي وأخرون
134	الإعاقة والتنمية في مصر	يونيو 2000	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء أحمد عبد الله وآخرون
135	تقويم رياض الأطفال في القاهرة الكبرى	يناير 2001	د. محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي عبد الجليل، د. إيمان منجي وآخرون
136	الجمعيات الأهلية وآليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير 2001	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفى. حسنين، د. خفاجي، محمد عبد اللطيف.
137	آفاق ومستقبل التعاون الزراعي في المرحلة القادمة	يناير 2001	د. احمد عبد الوهاب برانيه	د. مصطفي عماد الدين، د. سعد الدين، نجوان.
138	تقويم التعليم الصحي الفني في مصر	يناير 2001	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. عزة الفندري وآخرون
139	منهجية جديدة للاستخدام الأمثل للمياه في مصر مع التركيز على مياه الري الزراعي مرحلة أولى	يناير 2001	د. محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. فتحية زغلول وآخرون
140	التعاون الاقتصادي المصري الدولي _ دراسة بعض حالات الشراكة	يناير 2001	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. مجدي خليفة وأخرون
141	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد 1996)	يناير 2001	د. السيد محمد كيلاني	د. سيد محمد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وآخرون
142	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير 2001	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. محمد محمود رزق وآخرون
143	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر 2001	د. هدى صالح النمر	د. سيد حسين، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
144	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمي المرحلة الثانوية	ديسمبر 2001	د. محمد عبد العزيز عيد	محرم الحداد، د. ماجدة إبراهيم وآخرون

145	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزي والمحافظات	فبراير 2002	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفي حسنين، د. يمن حافظ الحماقي وآخرون
146	أثر البعد المؤسسي والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس 2002	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. محمد حمدي سالم، د. محمد يحي عبد الرحمن وآخرون
147	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس 2002	د. عبد القادر دياب	د. نجوان سعد الدين، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
148	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه في مصر (مرحلة ثانية)	مارس 2002	د. محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
149	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادي المصري الخارجي" الجزء الأول" خلفية أساسية "	مارس 2002	د. محمود محمد عبد الحى	د. إجلال راتب العقيلي، د. مصطفي أحمد مصطفي
150	المشاركة الشعبية ودورها في تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل 2002	د. وفاء احمد عبد الله	د. نادرة عبد الحليم وهدان، د. عزة الفندري وآخرون
151	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للاقتصاد المصري عام 1998 – 1999	أبريل 2002	د. سهير ابو العينين	.....
152	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة في عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعي	يوليو 2002	د. هدى صالح النمر	د. عبد القادر محمد دياب، د. محمد سمير مصطفي وآخرون
153	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية في مصر	يوليو 2002	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. فادية عبد العزيز وآخرون
154	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية في مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو 2002	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. إيمان أحمد الشربيني، د. محمد حسن توفيق
155	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعي وفقاً لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو 2002	د. محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات طبالة وآخرون
156	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو 2002	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. اجلال راتب العقيلي،

				د. محاسن مصطفي حسنين وآخرون
157	موقف مصر في التجمعات الإقليمية	يوليو 2002	د. سلوى مرسي محمد فهمي	د. مجدي محمد خليفة وآخرون
158	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة في مصر	يوليو 2002	د. السيد عبد العزيز دحيه	د. نفين كمال، د. سهير أبو العنين وآخرون
159	التأمين الصحي في واقع النظام الصحي المعاصر	يوليو 2002	د. عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة عبد الحليم وهدان وآخرون
160	تطبيق الشبكات العصبية في قطاع الزراعة	يوليو 2002	د. محمد محمد الكفراوي	د. اماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
161	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو 2002	د. سمير عريقات	د. مني عبد العال الدسوقي، د. محمد مرعي وآخرون
162	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير 2003	د. سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد أحمد عبد العال وآخرون
163	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق "مياه الشرب والصرف الصحي"	يوليو 2003	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أو السعود وآخرون
164	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو 2003	د. عبد القادر دياب	د. سيد حسين أحمد، د. ياسر كمال السيد وأخرون
165	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي " دراسة نظرية تحليلية ميدانية"	يوليو 2003	د. محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات محمد طلبة وآخرون
166	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة في محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو 2003	د. سلوى مرسي محمد فهمي	د. وفاء أحمد عبد الله، د. أحمد برانية وآخرون
167	العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري	يوليو 2003	د. سهير ابو العينين	د. نيفين كمال حامد وأخرون، د. فتحية زغلول وآخرون

168	العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر "دراسة تحليلية"	يوليو 2003	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود، د. السيد محمد الكيلاني وآخرون
169	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعي التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو 2003	د. عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
170	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو 2003	د. فادية عبد السلام	د. مصطفي أحمد مصطفي، د. اجلال راتب وآخرون
171	أولويات الاستثمار في قطاع الزراعة	يوليو 2003	د. هدي صالح النمر	أحمد عبد الوهاب برانية، د. سيد حسين
172	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الأحذية الجديدة في مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو 2003	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. حسام محمد مندور، د. إيمان أحمد الشربيني وآخرون
173	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلى	يوليو 2003	د. عزيزة على عبد الرازق	د. اجلال راتب، د. محرم الحداد وآخرون
174	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو 2003	د. مصطفى احمد مصطفى	د. إبراهيم حسن العيسوي، د. محمد على نصار وآخرون
175	بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي	يوليو 2004	د. محرم الحداد	د. فتحية زغلول، د. إيمان الشربيني وآخرون
176	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة في مصر	يوليو 2004	د. نفيسة ابو السعود	د. خالد محمد فهمي، د. حنان رجائي وآخرون
177	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات القطاع الصحي	يوليو 2004	د. عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. محمد الكفراوي وآخرون
178	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو 2004	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. سيد حسين وآخرون

179	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصري)	يوليو 2004	د. فادية عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. سلوى محمد مرسي وآخرون
180	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو 2004	د. محمد سمير مصطفى	د. السيد محمد الكيلاني، د. عبد الحميد القصاص وآخرون
181	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعي – التعليم العالي (عدد خاص)	يوليو 2004	د. زينات محمد طباله	د. لطف الله إمام صالح، د. عزة عمر الفندري
182	تحديد الاحتياجات بقطاعي الصرف الصحي والطرق والكباري لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو 2004	د. محرم الحداد	د. نفيسة أبو السعود، د. نعيمة رمضان وآخرون
183	خصائص ومتغيرات السوق المصري _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظري والتحليلي "	يناير 2005	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. فادية عبد السلام وآخرون
184	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثاني: الإطار التطبيقي " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير 2005	د. محرم الحداد	د. حسام المندور د. فادية عبد السلام وآخرون
185	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقي " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير 2005	د. محرم الحداد	.....
186	الملكية الفكرية والتنمية في مصر	أغسطس2005	د. لطف الله امام صالح	.....
187	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة في ظل سيناريوهات بديلة	يونية 2006	د. عبد الحميد سامى القصاص	د. ماجدة إبراهيم سيد د. زينات طبالة وآخرون
188	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية 2006	د. علا سليمان الحكيم	د. السيد محمد الكيلاني د. فريد أحمد عبد العال وآخرون

189	المعاشات والتأمينات في جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه 2006	د. محمود عبد الحى	د. زينات طبالة د. سمير رمضان وآخرون
190	بعض القضايا المتصلة بالصادرات (دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه 2006	د. فاديه محمد عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي د. مصطفي أحمد مصطفي وآخرون
191	مشروع تنمية جنوب الوادي " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية 2006	د. هدى صالح النمر	د. عبد القادر دياب د. سيد حسين وآخرون
192	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية في مصر (التوزيع الإقليمي للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية 2006	د. نفيسة ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي د. عزة يحيي وآخرون
193	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو 14000) " على معهد التخطيط القومي" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية 2006	د. نفيسة ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. زينب محمد نبيل
194	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية 2006	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. حنان رجائي وآخرون
195	السوق المصرية للغزل	يونية 2006	د. عبد القادر دياب	د. عبد القادر حمزة د. محمد الكفراوي وآخرون
196	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس 2007	د. سلوى مرسي محمد فهمي	د. سمير مصطفي د. فادية عبد السلام وآخرون
197	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل في البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس 2007	د. محمد محمد الكفراوي	د. عبد القادر حمزة د. أماني عمر وآخرون
198	تقييم موقف مصر في بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس 2007	د. اجلال راتب	د. نجلاء علام د. نبيل الشيمي وآخرون
199	التضخم في مصر بحث في أسباب التضخم، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس2007	د. إبراهيم العيسوى	د. سيد عبد العزيز دحية د. سهير أبو العنين وآخرون
200	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيواني في ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور في مصر	أغسطس 2007	د. صادق رياض ابو العطا	د. هدي النمر د. محمد مرعي وآخرون

201	مستقبل التنمية في محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس2007	د. فريد احمد عبد العال	د. السيد محمد الكيلاني د. علا سليمان الحكيم وآخرون
202	سياسات إدارة الطاقة في مصر في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس2007	د. راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول د. نجوان سعد الدين وآخرون
203	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر 2007	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. إيمان أحمد الشربيني وآخرون
204	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر 2007	د. عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله د. نادرة وهدان وآخرون
205	خدمات ما بعد البيع في السوق المصري (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر 2007	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. نجلاء علام د. عبد السلام محمد السيد وآخرون
206	العناقيد الصناعية والتحالفات الاستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية	فبراير 2008	د. ايمان احمد الشربيني	د. سحر عبد الحليم البهائي د. أحمد سليمان وآخرون
207	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان في مصر	سبتمبر 2008	د. محمود ابراهيم فرج	د. عبد الغني محمد د. نادية فهمي وآخرون
208	الإسقاطات القومية للسكان في مصر خلال الفترة (2006 – 2031)	سبتمبر 2008	د. فريال عبد القادر احمد	د. سعاد أحمد الضوي د. عبد الغني محمد عبد الغني وآخرون
209	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة في مصر	سبتمبر 2008	د. محرم الحداد	د. حسام المندور د. اجلال راتب وآخرون
210	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر 2008	د. نادرة وهدان	د. زينات طبالة د. عزة الفندري وآخرون
211	التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفادة	نوفمبر 2008	د. فاديه عبد السلام	د. محمد عبد الشفيع د. لطف الله إمام صالح وآخرون
212	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر 2008	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. سيد حسين وآخرون
213	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير 2009	د. عبد القادر دياب	د. هدي صالح النمر د. سيد حسين

214	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس 2009	د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب	د. سعد طه علام د. ممدوح الشرقاوي وآخرون
215	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب في مصر (2005 – 1988)	أغسطس 2009	د. محمود ابراهيم فرج	د. فادية محمد عبد السلام د. مني توفيق يوسف وآخرون
216	آليات تحقيق اللامركزية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكاني في مصر	أغسطس 2009	د. عبد الغنى محمد عبد الغنى	د. شحاته محمد شحاته د. كامل البشار وآخرون
217	نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر 2009	د. محرم الحداد	د. حسام مندورة د. إجلال راتب وآخرون
218	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر	فبراير 2010	د. ايمان احمد الشربيني	د. عزة عمر الفندري د. زينات محمد طلبة وآخرون
219	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير 2010	د. سيد محمد عبد المقصود	فريد أحمد عبد العال د. خضر عبد العظيم أبو قوره وآخرون
220	بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري "من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس 2010	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. ممدوح فهمي الشرقاوي د. لطف الله إمام صالح وآخرون
221	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر 2012 – 2032	يوليه 2010	د. مجدي عبد القادر	د. محمود إبراهيم فراج د. منى توفيق
222	المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفني الصناعي في مصر " دراسة ميدانية "	يوليه 2010	د. دسوقى عبد الجليل	د. زينات طبالة د. إيمان الشربيني وآخرون
223	المشروعات القومية للتنمية الزراعية في الأراضي الصحراوية	يوليه 2010	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح شرقاوي د. هدي النمر وآخرون
224	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر	سبتمبر2010	د. خضر عبد العظيم ابو قوره	د. على عبد الـــــرازق جلبى د. زينات محمد طبـــــالة وآخرون
225	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخي العالمي	أكتوبر 2010	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. نفيسة أبو السعود وآخرون

226	آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير 2011	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. سهير أبو العنين وآخرون
227	نحو مزيج أمثل للطاقة في مصر"	يناير 2011	د. نفين كمال	د. على نصار د. محمود صالح وآخرون
228	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات في مصر	أغسطس 2011	د. محرم الحداد	د. سيد دحية د. حسام مندور وآخرون
229	المدن الجديدة في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مصر	أغسطس 2011	د. مجدي عبد القادر	عزيزة على عبد الرزاق د. مني عبد العال الرزاق وآخرون
230	تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام 2000 حتى عام 2011/2010	أكتوبر 2011	د. اجلال راتب	د. عبد العزيز إبراهيم د. محمد عبد الشفيع عيسي وآخرون
231	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه 2012	د. ابراهيم العيسوي	د. سهير أبو العينين
232	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية في مصر في ضوء الدروس المستفادة من الفكر الاقتصادي ومن تجارب الدول في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه 2012	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. نفيين كمال وآخرون
233	تطوير جودة البيانات في مصر	مارس 2012	د.اماني حلمى الريس	د. على نصار د. زينات طبالة وآخرون
234	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه 2012	د. وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة د. لطف الله إمام صالح
235	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه 2012	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح الشرقاوي د. هدى النمر وآخرون
236	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	يونيه 2012	د. فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا سليمان الحكيم وآخرون
237	إدارة الموارد الطبيعية في ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه 2012	د. نفيسة سيد ابو السعود	د. سحر البهائي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون

238	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر في ظل التغيرات الراهنة	يونيه 2012	د. ايمان أحمد الشربينى	د. نجوان سعد الدين د. محمد حسن توفيق
239	تطوير النظام القومي لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر 2012	د. محرم الحداد	د. زلفى شلبي د. سيد دياب وآخرون
240	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادي المصري في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر 2012	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيع وآخرون
241	المجتمع المدني ومستقبل التنمية في مصر	سبتمبر 2012	د. وفاء احمد عبد الله	
242	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات في مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر 2012	د. مجدي عبد القادر	د. زينات طبالة د. عزت زيان وآخرون
243	تطوير استراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر 2013	د. محرم الحداد	د. زلفى شلبي د. محمد عبد الشفيع وآخرون
244	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصـرية (بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر 2013	د. فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا سليمان الحكيم وآخرون
245	نموذج رياضي إحصائي للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر 2013	د. محمد محمد ابو الفتوح الكفراوي	
246	دور الجمعيات الأهلية في دعم التعليم الأساسي " دراسة ميدانية"	نوفمبر 2013	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
247	" دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر 2013	د. سهير ابو العينين	د. نفين كمال د. هبة الباز وآخرون
248	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري"	نوفمبر 2013	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيع وآخرون
249	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة في مصر	ديسمبر 2013	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. نجوان سعد الدين

				د. إيمان احمد الشربيني وآخرون
250	الصناديق والحسابات الخاصة "فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها"	ديسمبر 2013	د. ايمان احمد الشربيني	د. عزيزة عبد الرزاق د. محمد حسن توفيق
251	الاقتصاد الأخضر ودورة في التنمية المستدامة	فبراير 2014	د. حسام الدين نجاتي	د. محمد سمير مصطفى، د. نفيسة أبو السعود وآخرون
252	إدارة الزراعة المصرية في اطار التغيرات المحلية والدولية	فبراير 2014	د. عبد القادر محمد دياب	
253	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر 2014	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. مصطفى أحمد مصطفى وآخرون
254	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين في مصر" معلم التعليم الأساسي نموذجا"	ديسمبر 2014	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة– د. لطف الله إمام صالح وآخرون
255	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر 2014	د. منى عبد العال دسوقى	د. علي نصار د. أحمد فرحات وآخرون
256	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011	يناير 2015	د. حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. عبد الفتاح حسين وآخرون
257	التدهور البيئي في مصر منهج دليلي لتقدير تكاليف الضرر	ابريل 2015	د. محمد سمير مصطفى	د. أحمد عبد الوهاب برانية د. نفيسة سيد أبو السعود وآخرون
258	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومي في مصر "دراسة حالة" " معهد التخطيط القومي"	مايو 2015	د. ايمان احمد الشربيني	
259	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 في سياق توجهات التنمية في مصر	يوليو 2015	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمود زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
260	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس 2015	د. أجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. سلوى محمد مرسي وآخرون
261	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر	أكتوبر 2015	د. نفين كمال	د. سهير أبو العينين

				د. نفيسة أبو السعود وآخرون
262	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر2014	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدى صالح النمر د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
263	المرصد الحضري لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	ابريل 2016	د. سيد عبد المقصود	د. فريد أحمد عبد العال د. محمود عبد العزيز عليوه وآخرون
264	الطاقة المتجددة بين نتائج وابتكارات البحث العلمي والتطبيق الميداني في الريف المصري	إبريل 2016	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدي صالح النمر د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
265	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر في مصر – سبل وآليات تحقيق الثاني من أهداف التنمية المستدامة– (2016 – 2030)	يوليو 2016	أ.د. هدى صالح النمر	د. عبد العزيز إبراهيم د. بركات أحمد الفرا وآخرون
266	التغيرات في أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمي والعربي والمصري)	يوليو 2016	د. حسن صالح	د. إجلال راتب د. فادية عبد السلام وآخرون
267	مستقبل التنمية في المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو 2016	أ.د. منى دسوقى	د. سيد عبد المقصود د. فريد أحمد عبد العال وآخرون
268	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 على أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة 2015/ 2030	يوليو 2016	د. ماجد خشبة	د. على نصار د. هدى النمر وآخرون
269	متطلبات تطوير الحاسبات القومية في مصر	يوليو 2016	د. سهير أبو العينين	د. عبد الفتاح حسين د. أمل زكريا
270	آليات التنمية الإقليمية المتوازنة	أغسطس2016	د. فريد عبد العال	د. سيد محمد عبد المقصود د. أحمد عبد العزيز البقلى وآخرون

271	تفاعلات المياه والمناخ والانسان في مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	أغسطس2016	د سمير مصطفى	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود، د. أحمد حسام الدين محمد نجاتي وآخرون
272	تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادي على المستوى المؤسسي والقومي في مصر	أغسطس2016	د محرم الحداد	د. محمد عبد الشفيع عيسي، د. زلفي عبد الفتاح شلبي وآخرون
273	اشكالية المواطنة في مصر – الحقوق والوجبات	أغسطس2016	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
274	كفاءة الاستثمار العام في مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	سبتمبر2016	د. أمل زكريا	د. هدى صالح النمر د. هبة صالح مغيب وآخرون
275	الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر	أكتوبر2016	د. إيمان الشربينى	د. ممدوح الشرقاوى د. زلفى شلبى وآخرون
276	الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها في دعم الاقتصاد القومي	يوليو2017	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفى د. مها الشال وآخرون
277	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة في مصر	يوليو2017	د. علاء زهران	د. محمد ماجد خشبة د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
278	آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام في جمهورية مصر العربية	يوليو2017	د. أحمد عاشور	د. أمل زكريا عامر د. سهير أبو العينين وآخرون
279	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام في مصر	أغسطس2017	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين زهران د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
280	الخيارات الاستراتيجية لإصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعي في مصر	أغسطس2017	ا.د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة – د. محرم صالح الحداد وآخرون
281	المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المحلية في مصر	سبتمبر2017	د. حنان رجائى عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. نجوان سعد الدين وآخرون
282	تنمية وترشيد استخدامات المياه في مصر	سبتمبر2017	د عبد القادر دياب	د. أحمد برانية

				د. بركات الفرا وآخرون
283	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصري خصوصا	سبتمبر 2017	د محمد عبد الشفيع	د. اجلال راتب د. فادية عبد السلام
284	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية في مصر	أكتوبر2017	د. حسام نجاتى	د. سحر البهائي د. حنان رجائي وآخرون
285	صناعة الرخام في مصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	ديسمبر2017	د إيمان أحمد الشربينى	د. ممدوح الشرقاوى د. محمد نصر فريد وآخرون
286	تطوير منظومة التعليم العالي في مصر	ديسمبر 2017	د. محرم صالح الحداد	د. دسوقى عبد الجليل د. محمد عبد الشفيع
287	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادى وقحالة البيئة	ديسمبر2017	د. محمد سمير مصطفى	د. عبد القادر دياب د. أحمد عبد العزيز البقلي
288	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة في مصر	يونيو2018	د هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمد زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
289	مبادرة الحزام والطريق وانعكاساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو2018	د محمد ماجد خشبة	د. محمد على نصار د. هبة جمال الدين وآخرون
290	دراسة تحليلية لموقع مصر في التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	يونيو2018	د أمانى حلمى الريس	د. فادية محمد عبد السلام، د. حسن محمد ربيع وآخرون
291	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية في مصر	يوليو2018	د فادية عبد السلام	د. حجازى الجزار د. محمود عبد الحى صلاح وآخرون
292	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على العمالة)	يوليو 2018	د محرم الحداد	د. اجلال راتب د. محمد عبد الشفيع عيسى وآخرون
293	التأمين وإدارة المخاطر في الزراعة المصرية	يوليو 2018	د سمير عريقات	د. سعد طه علام، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون

294	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصري 18–35 سنة – دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	أغسطس2018	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
295	التعاون المصري الأفريقي في مجال استئجار الأراضي والتصنيع الغذائي	سبتمبر2018	د. سمير مصطفى	د. نفيسة سيد أبو السعود، د. حمداوي بكري وآخرون
296	لا مركزية الإدارة البيئية في مصر وسبل دعمها	سبتمبر2018	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفي، د. سحر إبراهيم البهائي وآخرون
297	تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام 2003مع اهتمام خاص بدورها في مساندة أهداف خطط التنمية	سبتمبر2018	د. حجازي عبد الحميد الجزار	د. علي فتحي البجلاتي د. أحمد عاشور وآخرون
298	الممارسات الاحتكارية في أسواق السلع الغذائية الأساسية في مصر	أسبتمبر 2018	د. عبد القادر دياب	د. أحمد عبد الوهاب برانية، د. هدى صالح النمر وآخرون
299	سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية	أكتوبر 2018	د. نجلاء علام	د. محمد عبد الشفيع د. مجدى خليفة وآخرون
300	تفعيل منظومة جودة التصدير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات	ديسمبر 2018	د. إيمان الشربيني	د. زلفى شلبي د. محمد حسن توفيق وآخرون
301	دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث في مصر – بالتطبيق على محافظة دمياط	فبراير2019	د. محمد حسن توفيق	د. إيمان الشربيني د. سمير عريقات وآخرون
302	سياحة التراث الثقافي المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية	يونيو 2019	د. سلوى محمد مرسى	د. إجلال راتب العقيلي د. زينب محمد الصادي وآخرون
303	تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخدامها في مصر	يوليو 2019	د. حجازي عبد الحميد الجزار	د. سهير أبو العنيين ، د. أحمد ناصر وآخرون
304	مستقبل القطن المصري في سياق استراتيجية التنمية الزراعية في مصر	يوليو 2019	د. سعد طه علام	د. سمير عبد الحميد عريقات، د. نجوان سعد الدين وآخرون
305	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الصادرات	أغسطس2019	د. محرم الحداد	

306	منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر	أغسطس2019	د. فادية عبد السلام	د. محمود عبد الحي د. محمد عبد الشفيع عيسى وآخرون
307	نحو منهجيه لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنمذجة السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 – حالة مصر	أغسطس2019	د. عبد الحميد القصاص	د. أحمد سليمان د. علا عاطف وآخرون
308	تطوير التعليم الأساسي في مصر في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة	سبتمبر 2019	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله محمد طبالة وآخرون
309	النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في مصر خلال 2006–2017	سبتمبر 2019	د. عزت زيان	د. أحمد عبد العزيز البقلي، د. حامد هطل وآخرون
310	الزراعة التعاقدية كمدخل للتنمية الزراعية المستدامة في مصر	أكتوبر 2019	د. هدى النمر	د. بركات أحمد الفرا د. محمد ماجد خشبة وآخرون
311	فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله	مارس 2020	د. هدى النمر	د. أحمد عبد الوهاب برانيه د. بركات أحمد الفرا وآخرون
312	متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر 2030	مارس 2020	د. حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. سمير عبد الحميد عريقات وآخرون
313	الاسرة المصرية وادوار جديده في مجتمع يتغير (بالتركيز على منظومة القيم)	يونيو 2020	أ.د/ زينات محمد طبالة	أ.د دسوقي عبد الجليل أ.د عزة عمر الفندرى وآخرون
314	الاستثمار في المشروعات البيئية في مصر وفرص تنميتها	يونيو 2020	أ.د. نفيسة سيد أبو السعود	أ.د. خالد محمد فهمي د. منى سامي وآخرون
315	"استشراف الآثار المتوقعة لبعض التطورات التكنولوجية على التنمية في مصر وبدائل سياسات التعامل معها"(بالتطبيق على الذكاء الاصطناعي: AI – وسلسلة الكتل: Blockchain)	يونيو 2020	أ.د. محمد ماجد خشبة	أ.د. عبد الحميد القصاص أ.د اماني الريس وآخرون
316	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الاستثمارات	يونيو 2020	د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع أ.د. زلفى شلبي وآخرون
317	سياسات وآليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية في ظل الثورة الصناعية الرابعة	يونيو 2020	د. مها الشال	أ.د. عزت النمر د. حجازي الجزار وآخرون

318	دور الخدمات الدولية في تنمية صادرات مصر من وإلى أفريقيا	يونيو 2020	د. إجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى أ.د. فادية عبد السلام وآخرون
319	سياسات الإصلاح الاقتصادي وأثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية	يونيو 2020	د. حسين صالح	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. محمد عبد الشفيع وآخرون
320	المسئولية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية (بالتطبيق على محافظة المنوفية)	يوليو 2020	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. عزة يحيى وآخرون
321	الشراكة بين القطاعين العام والخاص– التحديات والآفاق المستقبلية	أغسطس 2020	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. سهير أبو العنيين د. أحمد رشاد وآخرون
322	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على القيمة المضافة)	أغسطس 2021	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع أ.د. زلفى شلبي وآخرون
323	أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (2003–2019)	أغسطس 2021	أ.د. محمود عبد الحى	د. حجازي الجزار د. عبد السلام محمد وآخرون
324	تجارة مصر الخارجية وأهمية النفاذ إلى أسواق دول غرب أفريقيا (الواقع الحالي – الإمكانات والتحديات)	أغسطس 2021	أ.د. محمد عبد الشفيع	أ.د. محمود عبد الحى وآخرون
325	ثقافة التنمية في مصر – محاولة لقياس الأداء التنموي الثقافي	أغسطس 2021	أ.د. دسوقى عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة وآخرون
326	الأبعاد التنموية والاستراتيجية للأمن السيبراني ودوره في دعم الاقتصادات الرقمية والمشفرة – مسارات التجربة المصرية في ضوء التجارب العالمية	أغسطس 2021	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. أماني الريس وآخرون
327	تعزيز سلاسل القيمة بصناعة الملابس الجاهزة لدعم تنافسية الصادرات المصرية.	يوليو 2022	أ.د. إجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى د. أحمد رشاد وآخرون
328	دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تجارة وصناعة الخدمات في مصر	يوليو 2022	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع د. بسمة الحداد وآخرون
329	انعكاسات جائحة كورونا على فرص العمل للمرأة المصرية	يوليو 2022	أ.د. زينات طبالة	أ.د. إيمان منجى وآخرون

330	توطين المجمعات الزراعية / الصناعية في محيط مواقع الإنتاج (بالتطبيق على تجهيز وحفظ الخضروات والفاكهة)	يوليو 2022	أ.د. عبد الفتاح حسين	أ.د. عبد القادر دياب أ.د. بركات الفرا وآخرون
331	تنمية الصناعات كثيفة المعرفة: بالتركيز على صناعة الحاسبات اللوحية	يوليو 2022	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. حسين صالح د. أحمد رشاد وآخرون
332	التخطيط الاستراتيجي للتعليم الفني الصناعي في مصر في ضوء تعميق التصنيع المحلى	يوليو 2022	أ.د. دسوقى عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة وآخرون
333	قطاع الخدمة المدنية في مصر وإمكانيات التطوير في ظل الاقتصاد الرقمي	يوليو 2022	د. أمل زكريا	أ.د. فريد عبد العال وآخرون
334	التوجه التصديري للزراعة المصرية : بين الواقع والطموح	يوليو 2022	أ.د. هدى النمر	أ.د. وحيد مجاهد د. أحمد رشاد وآخرون
335	تحليل هيكل القوي العاملة في الاقتصاد المصري في ظل الثورة الصناعية الرابعة	يوليو 2022	د. حجازى الجزار	د. وفاء مصلحي د. سحر عبود وآخرون
336	الإنفاق الصحي في مصر بين اعتبارات الكفاءة والفاعلية	يوليو 2022	أ.د. عزة الفندرى	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. لطف الله إمام، وآخرون
337	العناقيد الصناعية لقطاع تكنولوجيا المعلومات في مصر : التحديات والفرص الواعدة	يوليو 2022	أ.د. بسمة الحداد	ا.د. فادية عبد السلام واخرون
338	بناء القاعدة التكنولوجية الوطنية في مصر والتصنيع المحلّي للآلات والمعدات الإنتاجية	يوليو 2022	أ.د. محمد عبد الشفيع	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. حجازي الجزار وآخرون
339	متطلبات النهوض بالتعاونيات الزراعية في مصر في سياق رؤية مصر 2030	يوليو 2022	أ.د. حنان رجائي	أ.د. سمير عريقات أ.د. نجوان سعد الدين وآخرون
340	تداعيات جائحة كورونا على الأسرة المصرية من منظور تنموي	يوليو 2022	أ.د. مجدة إمام	أ.د. زينات طبالة أ.د. إيمان منجى وآخرون
341	سياسة التنمية الحضرية كآلية لتنمية الاقتصاد المحلي (بالتطبيق على مدينة القاهرة)	يوليو 2022	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. سحر إبراهيم وآخرون
342	تطبيقات التكنولوجيا الحيوية ودورها في دعم التنمية المستدامة في مصر	يوليو 2022	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. أماني الريس وآخرون

343	الإطار المؤسسي لحيازة واستغلال الأراضي الزراعية الجديدة في إطار التنمية الزراعية المستدامة	فبراير 2023	أ.د. عبد الفتاح حسين	أ.د. سعد زكى نصار، وآخرون
344	استشراف الآثار المرتقبة لتداعيات أزمة الحرب الروسية الأوكرانية: الانعكاسات على أوضاع الأمن الغذائي المصري وإمكانيات وسبل المواجهة	يوليو 2023	أ.د. هدى النمر	أ.د. علاء زهران، أ.د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
345	حوكمة التكنولوجيات البازغة لدعم التنمية المستدامة – خبرات دولية ووطنية مقارنة	إبريل 2023	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. علاء زهران، أ.د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
346	قراءة تحليلية لتطور مستويات التنمية البشرية في مصر	يوليو 2023	أ.د. زينات طبالة	د. أحمد سليمان، أ.د. عزة الفندرى وآخرون
347	تقدير تكاليف المعيشة في ضوء المستجدات الدولية والمحلية	يوليو 2023	أ.د. محمود عبد الحى	أ.د. سحر البهائي، أ.د. سيد عبد المقصود وآخرون
348	التمكين الاقتصادي للمرأة في إطار تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري	يوليو 2023	أ.د. إجلال راتب	أ.د. فادية عبد السلام، أ.د. سلوى مرسى وآخرون
349	الإدارة المستدامة للمخلفات الالكترونية في مصر	ابريل 2024	أ.د. خالد عطية	أ.د. علاء زهران أ.د. نفيسة أبو السعود
350	دَوْر التقنيات الزِراعِيَّة الحَدِيثَة وتطبيقاتها فِي تَعزِيز اسْتِدامَة الزِّرَاعَة وَالغِذاء فِي مِصر "التحديات والفُرص"	ابريل 2024	أ.د. هدى النمر	أ.د. أحمد برانية أ.د. علاء زهران
351	دور نظم المعلومات المكانية في ادارة منظومة التنمية العمرانية فى مصر– بالتطبيق على الساحل الشمالي الغربي	ابريل 2024	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. أحمد البقلي
352	ما بعد حياه كريمة: تشغيل الخدمات، استدامة الموارد، والتخطيط المحلى	ابريل 2024	أ.د.أحمد البقلي	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. فريد عبد العال
353	حركة الافروسنتريك وتأثيراتها المستقبلية على مصر والسيناريوهات المتوقعة والسياسات الممكنة لدعم صانع القرار	ابريل 2024	د. هبة جمال الدين	أ.د. بسمة الحداد د. حسن ربيع
354	إطار مقترح لعمل سوق الكربون في مصر	ابريل 2024	د. منى سامى	أ.د. أماني الريس

				د. يحيى حسين
355	Refugees in Egypt: Impacts and Policy Recommendations	ابريل 2024	د. نجلاء حرب	أ.د. فادية عبد السلام أ.د. محمود عبد الحى
356	دور صناعة الفضاء في دعم التنمية المستدامة في مصر في ضوء الخبرات العالمية	إبريل 2024	أ.د. ماجد خشبة	د. مها الشال د. عصام الجوهري
357	نظم الحماية الاجتماعية في مصر في ضوء التحديات المعاصرة	يناير 2025	أ.د. دسوقى عبد الجليل	أ.د لطف الله إمام أ.د زينات طبالة وآخرون

Arab Republic of Egypt

Institute of National Planning

Planning and Development Issues Series

Social Systems Protection in Egypt in Light of Contemporary Challenges

No. (357) – Jan 2025